



دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامة

من «سموت-هولي» إلى «تعريفات ترامب»

تحليل تاريخي لموجات الحماية الأميركية

وانعكاساتها المحلية والدولية

(1930-2025)

زهراء برو

من «سموت-هولي» إلى «تعريفات ترامب»

تحليل تاريخي لموجات الجُمائية الأميركية وانعكاساتها المحليّة والدولية

(1930-2025)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامة

العنوان: من «سموت-هولي» إلى «تعريفات ترامب» تحليل تاريخي لموجات الجمائية الأميركية وانعكاساتها
المحلية والدولية (1930 – 2025)

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الباحثة: د. زهراء بّرو

تاريخ النشر: أيار 2025

رقم العدد: الأربعون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزاله في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد- خلف مطعم وايل - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

<http://www.dirasat.net>

ثبت المحتويات

5.....	المقدمة
1-1930	أولاً: هندسة سياسة التجارة الخارجية الأمريكية عبر التاريخ، من الجمائية إلى بداية النزعة القومية الاقتصادية (1930-
7.....	(2017)
8.....	1. ذروة الجمائية: قانون تعريف "سموت-هولي Smoot-Hawely Tariff" وعواقبه (ثلاثينيات القرن العشرين)
11.....	2. المحور المؤسسي: قانون اتفاقيات التجارة بالمثل (RTAA) لعام 1934
14.....	3. بناء النظام متعدد الأطراف: الولايات المتحدة، الغات، وتحرير ما بعد الحرب (1947 - ستينيات القرن العشرين)
16.....	4. تعزيز التعددية ، والتنافس الثنائي (ستينيات - ثمانينيات القرن العشرين)
19.....	5. عصر التكامل الأشمل: NAFTA، منظمة التجارة العالمية WTO (تسعينيات القرن العشرين)
21.....	6. "صدمة الصين" (2000-2017)
25.....	ثانياً: صعود النزعة القومية الاقتصادية مع تولي ترامب واستمرارها مع بايدن؛ السياسة التجارية الأمريكية (2017-
25.....	(2024)
27.....	1. صناعة الألواح الشمسية وصناعة الغسّالات (بموجب المادة 201 من قانون التجارة لعام 1974)
30.....	2. الفولاذ والألمنيوم كتهديدات للأمن القومي (بموجب المادة 232 من قانون توسيع التجارة لعام 1962)
31.....	3. الممارسات التجارية غير العادلة في مجال التكنولوجيا والملكية الفكرية (بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974)
32.....	4. السيارات تهديد للأمن القومي (بموجب المادة 232 من قانون التوسع التجاري لعام 1962)
33.....	5. الهجرة غير الشرعية من المكسيك (بموجب قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة IEEPA)
36.....	6. حماية التفوق الأمريكي في صناعة أشباه الموصلات Semi- Conductors
36.....	ثالثاً: الآثار الاقتصادية للتعريفات الجمركية الأمريكية بعد عام 2017
37.....	1. الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية 2017-2024
42.....	2. تغير حصص الشركاء التجاريين من التجارة الأمريكية 2017-2024
43.....	3. العائدات الجمركية في ولايتي ترامب وبايدن
44.....	4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعريفات الجمركية بعد عام 2017 (مراجعة الأدبيات الاقتصادية)
46.....	أ. الأثر على الناتج والرفاه الاقتصادي
50.....	ب. المكاسب والخسائر القطاعية
52.....	ج. الآثار الاقتصادية لعدم اليقين التجاري على الاستثمار
58.....	د. إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية بفعل التعريفات الجمركية
58.....	رابعاً: الرسوم الجمركية الأمريكية في 2025: مرحلة جديدة من الجمائية التجارية

59	1. الإطار العام لهيكل التعريفات المقترحة عام 2025
65	2. التعريفات الجمركية بحسب القطاعات
66	3. سمات التعريفات الجمركية 2025
67	خامسًا: الآثار الاقتصادية قصيرة الأمد للتعريفات الجمركية الجديدة 2025
67	1. مؤشر الدولار الأمريكي (DXY)
68	2. أسعار الذهب
69	3. النفط (خام غرب تكساس الوسيط وبرت)
70	4. مؤشر بلومبرغ للسلع (Broad Commodities: Bloomberg Commodity Index) (BCOM)
71	5. أسواق الأسهم S&P 500, Dow, Nasdaq
73	6. آثار التعريفات الجمركية بداية 2025 على متوسط الرسوم الجمركية الصينية والأميركية
76	7. تأثير التعريفات على التجارة العالمية (الصادرات والواردات)
79	8. التأثير على توقّعات النمو العالمي
81	سادسًا: الآثار الاقتصادية المتوقّعة للرسوم الجديدة 2025 على الأمدين المتوسط والطويل
81	أ. تقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي (حتى 2034)
82	2. تقديرات معهد بنسلفانيا للميزانية (حتى 2054)
85	3. تقديرات مختبر الميزانية بجامعة ييل (حتى 2034)
88	4. تقديرات مؤسسة الضرائب Tax Foundation (حتى 2034)
90	خلاصة الدراسة
97	خاتمة

المقدمة

تصدّرت السياسات التجارية الحمائية قائمة أبرز التحديات للنظام العالمي في مستهل الولاية الثانية للرئيس الأميركي دونالد ترامب (2025–2029)، حيث أعلن ترامب في أوائل نيسان 2025 عن "موجة ثانية" واسعة النطاق من التعريفات الجمركية الأميركية في ما أسماه "يوم التحرير Liberation Day"، ما أحدث صدمة كبيرة في الأوساط الاقتصادية العالمية وأعاد إشعال النقاشات حول جدوى الحمائية التجارية. وتميّزت الموجة الجديدة بشمولها لمجموعة واسعة من السلع، حيث تتألف من تعريفات أساسية Baseline Tariff بنسبة 10٪ على واردات جميع الدول تقريباً، بالإضافة إلى تعريفات "متبادلة" Reciprocal Tariff بنسب أعلى تستهدف دولاً محددة تعتبرها الإدارة الأميركية ذات ممارسات تجارية غير عادلة (بحسب زعم الإدارة) أو لديها فوائض تجارية كبيرة مع الولايات المتحدة الأميركية (خاصة الصين، والاتحاد الأوروبي، وشركاء آسيويين رئيسيين)، إلى جانب رسوم قطاعية محددة تستهدف صناعات مثل السيارات والصلب والألمنيوم وقطاعات أخرى جديدة والتي لا يزال غالبيتها قيد الدرس والمتابعة.

وتشير الدراسات المستندة إلى نماذج اقتصادية وبيانات مُحدّثة لعام 2025 إلى أن الآثار الاقتصادية للتعريفات الجمركية المفترضة ستكون سلبية بشكل ملموس على الاقتصاد الأميركي خلال الفترة الزمنية 2026–2034، مع ترجيحات بآثار أكثر حدة على المدى الطويل بحلول عام 2054 وفقاً لبعض التقديرات. فمن المتوقع أن يتسبب فرض هذه الرسوم في تراجع ملحوظ بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن مساره العام، إلى جانب ارتفاع ملموس في مستويات التضخم على الأمد القصير، ما يؤدي إلى تسجيل زيادة ملحوظة في التكاليف المعيشية، ولا سيّما للأسر ذات الدخل المنخفض. كما يُتوقع أن تتعرّض كل من مستويات التوظيف والأجور الحقيقية لضغوط سلبية إضافية. أما في ما يتعلق بالإيرادات الفيدرالية المتوقعة فتبدو الصورة أكثر تعقيداً؛ إذ يُحتمل أن تُسجّل الإيرادات الجمركية زيادة أولية، إلا أن هذه المكاسب قد تتآكل كلياً أو جزئياً نتيجة التباطؤ الاقتصادي والتداعيات السلبية للردود الانتقامية التجارية المتوقعة.

ومن المتوقع أيضاً، أن تتباين التأثيرات بشكل كبير عبر القطاعات الاقتصادية الأميركية. حيث قد يواجه القطاع الزراعي، المعتمد على التصدير، ضغوطاً شديدة بسبب الإجراءات الانتقامية المتوقعة من الشركاء التجاريين. أما قطاع التصنيع فسيشهد تأثيرات متباينة؛ فبينما قد تستفيد صناعات الصلب والألمنيوم من الحماية المباشرة، ستعاني قطاعات أخرى من ارتفاع تكاليف المدخلات وانخفاض القدرة التنافسية. ومن المتوقع أن يتعرّض قطاع السيارات

لاضطراب كبير بسبب التعريفات المباشرة على المركبات وقطع الغيار، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعادن والمدخلات الأخرى. كما أن قطاع التكنولوجيا وأشباه الموصلات، الذي يعتمد على سلاسل توريد عالمية متكاملة، معرض لمخاطر كبيرة تتعلق بارتفاع التكاليف وتعطيل الإمدادات.

وبالمقارنة مع التعريفات السابقة عام 2018، تبدو موجة 2025 المفترضة أوسع نطاقاً، وبمعدلات أعلى محتملة (خاصة التعريفات المتبادلة وتلك المفروضة على الصين)، ومن المرجح أن تؤدي إلى تعديلات اقتصادية أسرع وأكثر انتشاراً، بالإضافة إلى ردود فعل انتقامية أشد، بناءً على الخبرات السابقة. ومن المتوقع أن تردّ الدول الشريكة الرئيسية (مثل الصين والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك) بإجراءات انتقامية كبيرة، مماثلة أو تتجاوز ردودها في عام 2018، الأمر الذي سيزيد من الضغط على الصادرات الأميركية والنشاط الاقتصادي المحلي.

منهجياً، تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين التحليل النظري للأطر الاقتصادية والقانونية ذات الصلة بسياسات التعريفات الجمركية وبين التقييم النقدي للبيانات الاقتصادية والتجارب السابقة. وترتكز الدراسة بصورة رئيسية على مراجعة الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية المنشورة خلال العقد الأخير، مع التركيز بشكل خاص على التحليلات التي تناولت آثار التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية خلال الموجة الأولى (2017-2018).

وتتضمن المنهجية إجراء مقارنة نقدية بين نتائج الموجة الأولى والنتائج المتوقعة للموجة الثانية من التعريفات الجمركية (2025)، وذلك لرصد أوجه التشابه والاختلاف في الآثار الاقتصادية والاجتماعية بين الفترتين، وتحديد العوامل التي قد تكون أدت إلى تفاقم أو تخفيف هذه الآثار في المرحلة الثانية. وتشمل عملية التحليل مقارنة التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي (مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وحجم التجارة الدولية، وسوق العمل)، إلى جانب دراسة التفاوت في التأثيرات القطاعية والاجتماعية عبر الزمن.

اعتمدت الدراسة على جمع مصادر ثانوية موثوقة، شملت تقارير المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، والأبحاث الأكاديمية المنشورة وخاصة تلك الصادرة عن المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية¹ NBER، وتحليلات مراكز الأبحاث الرائدة.

¹ يُعد المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) من أبرز المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأميركية، وله دور محوري في فهم وتقييم الحالة الاقتصادية للبلاد. يتمثل أحد أبرز أدواره في كونه الجهة الرسمية المسؤولة عن تحديد بدايات ونهايات فترات الركود والنمو الاقتصادي المعروفة باسم "دورات الأعمال Business Cycles"، وهو مرجع معتمد من قبل صناع السياسات والمستثمرين ووسائل الإعلام، رغم كونه مؤسسة غير حكومية. كما يطلع NBER بدور قيادي في مجال البحوث الاقتصادية، حيث يضم نخبة من الاقتصاديين المرموقين، من بينهم عدد من الحائزين على

وتمت معالجة هذه المصادر عبر مراجعة نقدية معمقة تهدف إلى استنباط الأدلة التجريبية والنظرية، والتأكد من اتساق النتائج مع الإطار النظري للتجارة الدولية وسياسات الجمائية.

في الختام، تشير الدلائل المتاحة إلى أن التعريفات الجمركية لعام 2025 تمثل تصعيداً كبيراً في السياسات التجارية الجمائية، مع توقعات بتداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد الأميركي تفوق أي فوائد محتملة لقطاعات معينة تحظى بالحماية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الآثار الانتقامية المحتملة واضطرابات سلاسل التوريد العالمية.

أولاً: هندسة سياسة التجارة الخارجية الأميركية عبر التاريخ، من الجمائية إلى بداية النزعة القومية الاقتصادية (1930-2017)

شهدت سياسة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تحولات جذرية لجهة أولوياتها الاقتصادية والسياسية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1930 و2017، بدءاً من ذروة الجمائية في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، مروراً بتبني نهج المعاملة بالمثل والنظام متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التوجه نحو التكامل الإقليمي والأشمل، ومواجهة تحديات العولمة وخاصة تلك المتمثلة في "صدمة الصين"، وصولاً إلى الحقبة الأخيرة التي تتسم بالمنافسة الاستراتيجية وتجدد التركيز على التعريفات الجمركية كأداة سياسية رئيسية².

يستعرض القسم الأول من الدراسة، المسار التاريخي للسياسة التجارية للولايات المتحدة الأميركية. وسيتناول التحليل الإخفاق المتصور لتعريف سموت-هولي، والابتكار المؤسسي المتمثل في قانون اتفاقيات التجارة بالمثل (RTAA) لعام 1934، والدور القيادي للولايات المتحدة الأميركية في بناء النظام متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية (الغات/WTO)، وتوسّع مفاوضات التجارة لتشمل ما هو أبعد من التعريفات الجمركية، وصعود الإقليمية (مثل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية – NAFTA التي تم استبدالها لاحقاً باتفاقية USMCA)، والتحديات التي فرضها الشركاء التجاريون الرئيسيون والتحولات السياسية الداخلية، وأبرزها "صدمة الصين" في بداية القرن الواحد والعشرين حتى ولاية ترامب الأولى (2017-2021).

جائزة نوبل، وتسهم أبحاثه بشكل مباشر في صياغة السياسات العامة من خلال تحليل موضوعات حيوية مثل الضرائب، الرعاية الصحية، التعليم، أسواق العمل، والسياسات النقدية. ويُعرف المكتب أيضاً بتطويره مناهج تحليل دقيقة واحتفاظه بقواعد بيانات واسعة تُستخدم في البحوث الأكاديمية، ما يجعله مرجعاً موثوقاً للباحثين حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، يلعب NBER دوراً بارزاً في تعزيز التعاون العلمي وتبادل المعرفة بين الاقتصاديين من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات متخصصة. كل هذه الأدوار تجعل من NBER مؤسسة محورية في تشكيل فهم دقيق ومعقد للاقتصاد الأميركي وتوجهاته المستقبلية.

² Irwin, Douglas. (2019). U.S. Trade Policy in Historical Perspective - National Bureau of Economic Research, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w26256/w26256.pdf

تكتسب دراسة تطوّر سياسة التجارة الخارجية الأميركية أهمية متزايدة لفهم التحوّلات الجارية والمقبلة، لا سيما في ضوء تركيز إدارة ترامب في ولايته الثانية عام 2025 على استخدام التعريفات الجمركية كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية والخارجية. إن تحليل المسار التاريخي للتجارة الأميركية يسمح بفهم أعمق للسياق السياسي والاقتصادي الذي أفضى إلى تبني هذا النهج، ويوفّر إطاراً لتفسير أسباب اللجوء مجدّداً إلى الحمائية في مواجهة التحديات العالمية الراهنة مثل المنافسة مع الصين، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد، ومراجعة أولويات الأمن القومي والاقتصادي. وعلى ذلك، يشكّل هذا التحليل أساساً ضرورياً لفهم دوافع القرارات التجارية المرتقبة وتقييم آثارها المحتملة على النظام التجاري العالمي. لذا، يتفرع من هذا القسم مجموعة عناوين نوردها على النحو الآتي:

1. ذروة الحمائية: قانون تعريف «سموت-هولي» Smoot-Hawley Tariff وعواقبه (ثلاثينيات القرن العشرين)

يرتبط قانون تعريف سموت-هولي لعام 1930 بجذور أزمة الزراعة الأميركية في عشرينيات القرن العشرين، التي تفاقمت بسبب انهيار أسعار السلع الأساسية وغياب التدخل الحكومي الفعّال³. سعت الأحزاب السياسية حينها، وخاصة الجمهوريين، إلى حماية المزارعين عبر رفع الرسوم الجمركية، معتبرين التعريف أداة للإغاثة الاقتصادية⁴. غير أن العملية التشريعية انحرفت نحو توسيع نطاق الحماية بفعل ضغوط جماعات المصالح وتحالفات المقايضة السياسية (log-rolling)⁵، ما أدّى إلى زيادة معدلات التعريفات الجمركية خارج الإطار الزراعي لتشمل تعديل بعض الرسوم الصناعية⁶. كما لعب البعد الحزبي دوراً، حيث فضّل الجمهوريون تاريخياً التعريفات المرتفعة، بينما مال الديمقراطيون إلى تعريفات أقل، على الرغم من وجود انقسامات داخل الحزبين⁷. هذه العملية السياسية، كانت عاملاً رئيسياً في عملية صياغة القانون، وليس الظروف الاقتصادية الأساسية فقط.

³ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: The Hawley- Smoot Tariff and the Great Depression, 1928– 1932, <https://www.nber.org/system/files/chapters/c13858/c13858.pdf>

⁴ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: The Hawley- Smoot Tariff and the Great Depression, 1928– 1932, *ibid*.

⁵ Log-rolling and Economic Interests in the Passage of the Smoot-Hawley tariff, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w5510/w5510.pdf

⁶ U.S. Trade Policy in Historical Perspective, *op.cit*.

⁷ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: The Hawley- Smoot Tariff and the Great Depression, 1928– 1932, *ibid*

وتشير النتائج الكمية إلى أن قانون سموت-هولي نفسه رفع متوسط التعريفة الجمركية على الواردات الخاضعة للرسوم بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت النسبة من حوالي 40٪ إلى 47٪ مبدئيًا.⁸ علاوة على ذلك، أدى الانكماش الاقتصادي الحاد خلال فترة الكساد الكبير إلى زيادة إضافية في العبء الفعلي للتعريفات، خاصة تلك المفروضة كرسوم نوعية (مبلغ ثابت لكل وحدة) بدلاً من رسوم قيمية (نسبة مئوية من القيمة). ومع انخفاض الأسعار، ارتفع المعادل القيمي لهذه الرسوم النوعية بشكل كبير.⁹ وقد تناولت دراسة إيروين دوغلاس أثر تعريف سموت-هولي من خلال محاولة عزل تأثيرها المباشر عن العوامل الاقتصادية المصاحبة، مثل تراجع الدخل، والانكماش، والإجراءات الانتقامية التي اتخذها الشركاء التجاريون، وتوصل إلى أن التعريفة، بمعزل عن تلك العوامل، أدت إلى خفض الواردات الأميركية بنسبة تتراوح بين 4٪ و8٪. غير أن التفاعل بين الرسوم النوعية والانكماش النقدي ساهم في رفع التعريفة الفعلية، ما أدى إلى تراجع إضافي في الواردات بنسبة تتراوح بين 8٪ و10٪. وكنتيجة إجمالية، انخفضت الواردات الأميركية بأكثر من 40٪ خلال العامين التاليين لتطبيق القانون.¹⁰

بالاعتماد على التحليل السابق والرسم البياني رقم 1 الذي يوضح تطوّر الصادرات والواردات الأميركية بين عامي 1928 و1935، يمكن ملاحظة الترابط المباشر بين تطبيق تعريف سموت-هولي عام 1930 والانخفاض الحاد في التجارة الخارجية الأميركية، ما يدعم الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسة دوغلاس إيروين. فبينما شهدت الصادرات والواردات الأميركية نموًا مطّردًا حتى عام 1929، يُظهر الرسم تراجعًا حادًا بدءًا من عام 1930. وقد انخفضت الواردات بنسبة 33.9٪ عام 1932 مقارنة بالعام السابق، تبعثها الصادرات بانخفاض مماثل بنسبة 32٪، ما يعكس التأثير المركّب للتعريفة المرتفعة والانكماش الاقتصادي والردود الانتقامية من الشركاء التجاريين، وهو ما كانت دراسة إيروين قد أشارت إليه كمزيج يضخم التأثير الفعلي للتعريفة. وبالتالي، يدعم هذا الرسم الحجة القائلة إن الانخفاض في التجارة لم يكن نتيجة التعريفة وحدها، بل نتيجة تفاعل معقد بين سياسات الحماية والعوامل الاقتصادية الكلية. كما يعزز المقارنة مع سياسات ترامب الحمائية 2017-2018 و2025، حيث ترتبط التعريفات أيضًا بمخاطر الردود الانتقامية والانكماش في التجارة الدولية، لا سيما في ظل مناخ اقتصادي عالمي هش.

⁸ The Smoot-Hawley Tariff: A Quantitative Assessment – NBER.

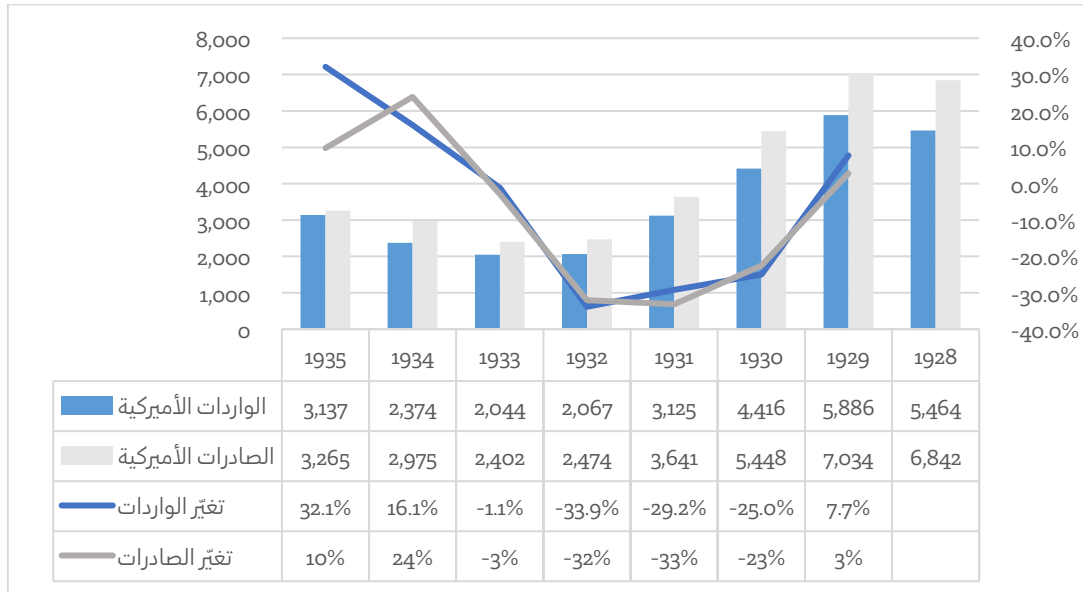
https://www.nber.org/system/files/working_papers/w5509/w5509.pdf

⁹ MISALLOCATION AND PRODUCTIVITY EFFECTS OF THE SMOOT-HAWLEY TARIFF – NBER-

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w18034/w18034.pdf

¹⁰ The Smoot-Hawley Tariff: A Quantitative Assessment

رسم بياني رقم 1: الصادرات والواردات الأميركية 1928-1935 (مليون دولار)



المصدر: تم إعداده استناداً إلى بيانات من

<https://www.statista.com/statistics/1076971/us-imports-exports-historical>

أثارت تعريف سموت-هولي احتجاجات دولية واسعة النطاق وأدت إلى إجراءات انتقامية كبيرة. وتشير الدراسات إلى أن العديد من الدول، بما في ذلك كندا وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا، ردت بفرض تعريفات جمركية انتقامية على البضائع الأميركية.¹¹ كان هذا الانتقام موجهاً ومؤثراً كمياً، وليس مجرد رد فعل رمزي. وانخفضت الصادرات الأميركية بشكل كبير إلى الدول التي فرضت تعريفات انتقامية (بنسبة 28-33٪) مقارنة بالدول التي اكتفت بالاحتجاج فقط (15-22٪). وقد استهدفت الدول المنتقمة بشكل استراتيجي صادرات أميركية رئيسية، مثل السيارات، ما يدل على الترابط التجاري العالمي ومحدودية الحمائية الأحادية حتى في ثلاثينيات القرن العشرين.¹²

أظهرت الدراسات المبنية على بيانات مفصلة حسب خط التعريف أن الاختلاف الكبير في معدلات الرسوم بين القطاعات، وتفاعلها مع الانكماش، رفع العبء الفعلي إلى ما يعادل تعريف موحدة بنسبة 70٪ مقارنة بمتوسط 46٪ عام 1933، ما أسهم في خفض الإنتاجية العامة

¹¹ THE SMOOT-HAWLEY TRADE WAR-NBER-https://www.nber.org/system/files/working_papers/w28616/w28616.pdf¹² THE SMOOT-HAWLEY TRADE WAR

للاقتصاد (TFP) بنسبة 0.5% إضافية بين عامي 1930 و1933، وفاقم سوء تخصيص الموارد¹³.

أما في ما يخص العلاقة مع الكساد الكبير فتشير الدراسات الحديثة إلى أن الانكماش الاقتصادي، وليس التعريف وحدها، كان العامل الحاسم وراء تراجع التجارة¹⁴. مع أن الأثر المباشر للتعريف ربما كان محدوداً إيجابياً من الناحية المحاسبية فقد تمثل دورها الأبرز في توتير العلاقات التجارية الدولية وتعزيز الحمائية العالمية.¹⁵

تشبه سياسات ترامب في 2025، وخاصة المتعلقة بزيادة التعريفات، نمط سموت-هولي من حيث استخدامها كأداة سياسية واقتصادية لحماية الصناعة المحلية. فمثلما أدى ضغط المصالح الضيقة والمنافسات الحزبية إلى تصعيد الرسوم في الثلاثينيات، تظهر سياسات ترامب الحديثة ديناميكيات مماثلة، حيث تُستخدم التعريفات لتحقيق مكاسب سياسية داخلية على حساب الانفتاح التجاري، مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية عالمية.

2. المحور المؤسسي: قانون اتفاقيات التجارة بالمثل (RTAA) لعام 1934

مع إقرار قانون اتفاقيات التجارة بالمثل (RTAA) عام 1934 شهدت السياسة التجارية الأميركية تحولاً بنيوياً، وكان ذلك استجابةً مباشرة لفشل تعريف سموت-هولي وتدهور النظام التجاري العالمي الذي اتسم بالحمائية والانتقام التجاري. وقد ساهم الكساد الكبير وانتصار الحزب الديمقراطي في انتخابات 1932 في تهيئة الظروف السياسية لتبني نهج جديد، لعب فيه وزير الخارجية كورديل هل، أحد أبرز المدافعين عن التجارة الحرة، دوراً محورياً في الدفع نحو نظام قائم على الاتفاقيات الثنائية لخفض الحواجز التجارية وتعزيز الاستقرار الدولي. كان الابتكار المؤسسي الأساسي للقانون هو تفويض الرئيس، بدلاً من الكونغرس، صلاحية التفاوض على التعريفات لفترات محددة، ما مثل تحولاً جوهرياً في آلية صنع السياسة التجارية. وقد منح القانون السلطة التنفيذية إمكانية خفض الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 50% مقابل تنازلات متبادلة، وفرض تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية بشكل غير مشروط، بحيث تُمنح التخفيضات لجميع الدول المستفيدة من هذا الوضع. أعاد القانون هيكل التوازنات السياسية في عملية صنع القرار، إذ حدّ من ظاهرة "المقايضات السياسية" داخل الكونغرس ومكّن المصالح التصديرية من التأثير في التوجهات التجارية، كما خفّض العتبة السياسية المطلوبة

¹³ MISALLOCATION AND PRODUCTIVITY EFFECTS OF THE SMOOT-HAWLEY TARIFF

¹⁴ THE SMOOT-HAWLEY TRADE WAR

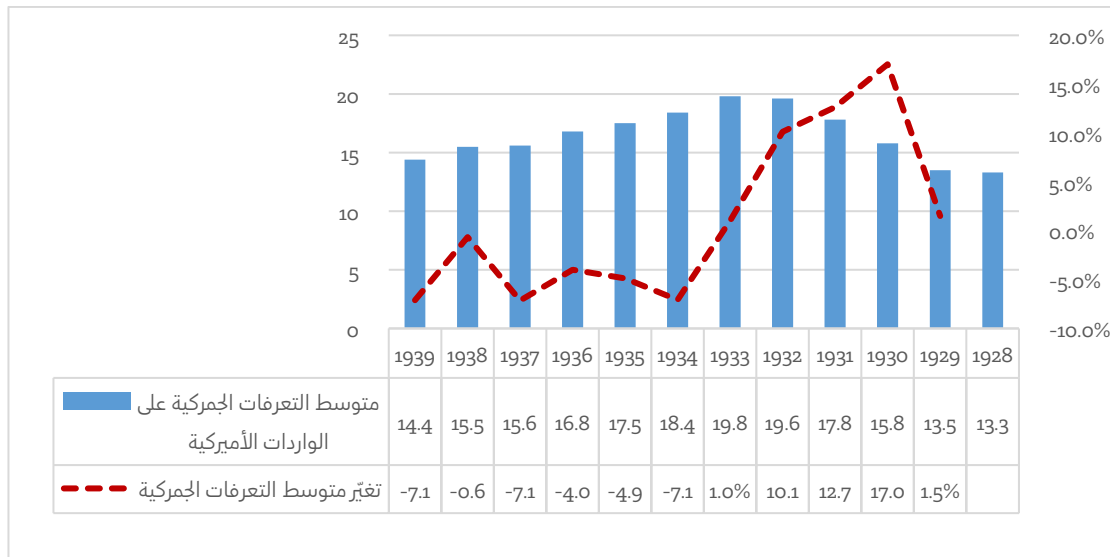
¹⁵ The Political Economy of the Smoot-Hawley Tariff | NBER,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w2001/w2001.pdf

للمصادقة على الاتفاقيات من أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ إلى أغلبية بسيطة في الكونغرس.

يتضح من الرسم البياني رقم 2 أن تأثير قانون اتفاقيات التجارة بالمثل (RTAA) على متوسط التعريفات الجمركية لم يكن فوراً أو جذرياً، بل جاء تدريجياً وبحذر. فبينما بلغ متوسط التعريفات الجمركية ذروته في عام 1930 نتيجة لتعريف سموت-هولي الحمائية، بدأ الانخفاض الفعلي في مستويات التعريفات بعد إقرار القانون في عام 1934، حيث انخفض المتوسط من 19.8٪ في ذلك العام إلى 14.4٪ بحلول عام 1939. ومع ذلك، تُظهر معدلات التغير السنوي (الخط الأحمر المتقطع) أن التخفيضات كانت متواضعة نسبياً في السنوات الأولى، مما يعكس الطبيعة التحفظية للسياسات المنفذة آنذاك، حيث كان التركيز على التراجع عن زيادات سابقة أكثر من السعي نحو تحرير تجاري شامل. كما يشير التقلب الحاد في معدلات التغيير خلال أوائل الثلاثينيات إلى أن تأثيرات الكساد والانكماش السعري كانت عاملاً مؤثراً في متوسط التعريفات، إذ أدت الرسوم النوعية إلى تضخيم المعدلات الاسمية في ظل انخفاض الأسعار. وعليه، فإن الرسم البياني رقم 2 يدعم الاستنتاج القائل إن الأهمية الحقيقية لقانون RTAA تكمن في التحول المؤسسي والسياسي الذي أحدثته، أكثر من كونه أداة لتحرير فوري، حيث مهد الطريق لتوجه استراتيجي طويل الأمد نحو الانفتاح التجاري.

رسم بياني رقم 2: متوسط التعريفات الجمركية على الواردات الأميركية 1928-1939



المصدر: تم إعداده استناداً إلى بيانات

<https://www.statista.com/statistics/1557485/average-tariff-rate-all-imports-us>

لكن الأهمية الحقيقية لقانون RTAA تتضح أكثر عند النظر إلى الرسم البياني رقم 3، الذي يُظهر تطور الصادرات والواردات الأميركية بين عامي 1934 و1946. فبينما بقيت مستويات الصادرات مستقرة نسبياً في النصف الثاني من الثلاثينيات (تتراوح بين 2.9 و4.5 مليار دولار)، بدأت بالارتفاع السريع خلال أوائل الأربعينيات، بالتزامن مع توسيع نطاق اتفاقيات RTAA وزيادة ارتباط الاقتصاد الأميركي بالأسواق الخارجية.

فقد ارتفعت الصادرات إلى 6.9 مليار دولار في 1941، ثم إلى 8.9 مليار في 1943، وبلغت ذروتها في 1944 عند 21.4 مليار دولار. هذا النمو الكبير في الصادرات لم يكن نتيجة الحرب وحدها، بل يعكس أيضاً تطوراً هيكلياً في الاقتصاد الأميركي، وتزايد أهمية المصالح التصديرية التي استفادت من اتفاقيات خفض التعريفات. أدى هذا التحول في المصالح الاقتصادية إلى إضعاف المعارضة الجمهورية للقانون، التي كانت شديدة في بداياته. فبحلول أواخر الأربعينيات، بدأ يتشكل إجماع بين الحزبين حول أهمية الحفاظ على إطار RTAA.

وتشير الدراسات¹⁶ إلى أن هذا التحول لم يكن نتيجة لتغير أيديولوجي جذري لدى الجمهوريين، بل لتزايد تمثيلهم للمصالح التصديرية، وخاصة في القطاعات الصناعية والزراعية. كما أن تغير موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وظهورها كقوة اقتصادية مهيمنة، عززا من هذا الاتجاه، إذ أصبحت التجارة الدولية أداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الأميركي.

يعكس هذا التوافق الحزبي المتأخر التفاعل المعقد بين الهياكل المؤسسية، والمصالح الاقتصادية المتغيرة، والبيئة الاستراتيجية الدولية، في تشكيل تحولات سياسية دائمة. ذلك أن قانون RTAA لم يُرسِ آلية عملية لتحرير التجارة فقط بل وضع أساساً طويل الأمد لتحوّل السياسة التجارية الأميركية نحو الليبرالية الاقتصادية، من خلال تحفيز التدرج المؤسسي بدلاً من التغيير الراديكالي المفاجئ.

¹⁶ -Interests, Institutions, and Ideology in the Republican Conversion to Trade Liberalization, 1934-1945,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w6112/w6112.pdf

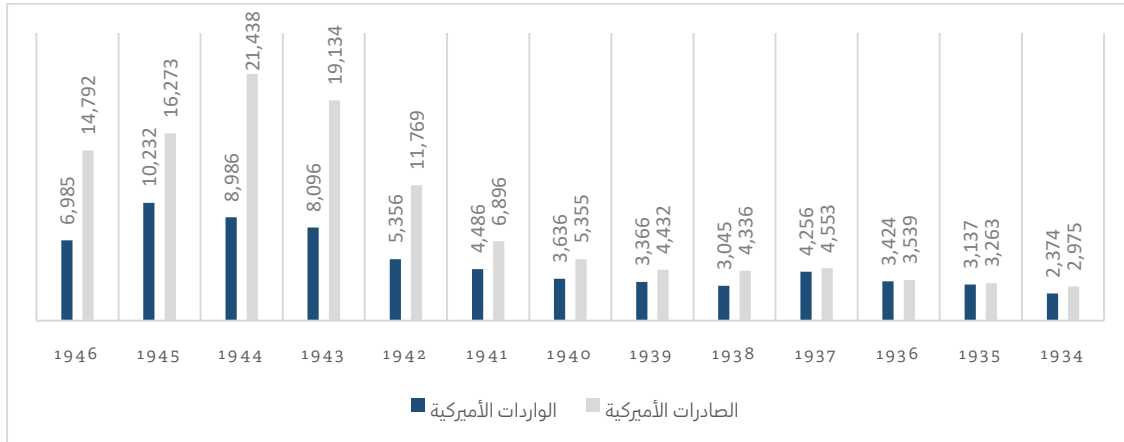
-From Smoot-Hawley to Reciprocal Trade Agreements: Changing the Course of U.S. Trade Policy in the 1930s

- National Bureau of Economic Research, <https://www.nber.org/system/files/chapters/c6899/c6899.pdf>

- Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: The New Deal and Reciprocal Trade Agreements,

1932- 1943, <https://www.nber.org/system/files/chapters/c13859/c13859.pdf>

رسم بياني رقم 3: الصادرات والواردات الأميركية 1934-1946 (مليون دولار)



المصدر: تم إعداده استنادًا إلى

<https://www.statista.com/statistics/1076971/us-imports-exports-historical>

أعادت إدارة ترامب (2017-2018 و 2025) إحياء الحمائية التجارية، مستخدمة تعريفات جمركية عالية خصوصًا ضد الصين والاتحاد الأوروبي، بدعوى حماية الصناعة المحلية والأمن القومي. مثل هذه العودة للسلطة التنفيذية إلى فرض الرسوم من دون المرور بالكونغرس تذكّر ببعض صلاحيات RTAA، لكنها تنقلب على روجه الليبرالية، حيث استخدمت الأداة ذاتها - التفويض الرئاسي - في الاتجاه المعاكس، ما يكشف هشاشة الأسس المؤسسية للتحرر التجاري حين تتغير الظروف السياسية والمصالح الاقتصادية.

3. بناء النظام متعدد الأطراف: الولايات المتحدة، الغات، وتحرير ما بعد الحرب (1947 - ستينيات القرن العشرين)

أدت الولايات المتحدة الأميركية دورًا قياديًا محوريًا في التخطيط للنظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، مدفوعة برغبة في تجنب الأخطاء السابقة لفترة ما بين الحربين والتي يُعتقد أنها ساهمت في اندلاع الصراع العالمي الثاني¹⁷. قاد مسؤولون أميركيون بارزون، مثل وزير الخارجية كورديل هل، الجهود الرامية إلى إنشاء نظام تجاري عالمي مفتوح وغير تمييزي ومتعدد الأطراف. كان الهدف هو خفض الحواجز التجارية المرتفعة التي انتشرت في ثلاثينيات القرن العشرين والقضاء على السياسات التمييزية، وعلى رأسها نظام الأفضليات الإمبراطورية البريطانية الذي كان يضرّ بالصادرات الأميركية. استخدمت الولايات المتحدة

¹⁷ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: Creating a Multilateral Trading System, 1943-1950, <https://www.nber.org/system/files/chapters/c13860/c13860.pdf>

الأميركية نفوذها، بما في ذلك من خلال برنامج الإعارة والتأجير (Lend-Lease) المقدم إلى بريطانيا، للضغط من أجل الالتزام بهذه المبادئ.

كان الطموح الأولي هو إنشاء منظمة تجارة دولية (ITO) شاملة، ولكن عندما واجهت خطط ITO صعوبات في الحصول على الموافقة، خاصة من الكونغرس الأميركي، برزت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) كحل عملي.¹⁸ تم التفاوض على GATT في عام 1947 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1948 على أساس "مؤقت"، لكنها أصبحت الإطار الفعلي الذي يحكم التجارة الدولية لعقود لاحقة.

استندت GATT إلى المبادئ الأساسية التي طوّرتها الولايات المتحدة الأميركية وروجت لها، والتي أصبحت تُعرف باسم "فكر الغات GATT-Think" كما تم تحليلها في الأبحاث¹⁹:

- المعاملة بالمثل Reciprocity: تبادل التنازلات التجارية (عادة تخفيضات التعريفات) بين الدول الأعضاء لتحقيق توازن في الفوائد والحفاظ على استقرار شروط التبادل التجاري. يوفر هذا المبدأ حلاً لمشكلة "الأثر الخارجي لشروط التبادل التجاري" الذي يدفع الدول إلى فرض تعريفات مرتفعة بشكل غير فعال عند التصرف بشكل أحادي.
- عدم التمييز Non-discrimination: يتجسد هذا المبدأ في شرط الدولة الأكثر رعاية (MFN)، والذي يقضي بأن أي ميزة أو تنازل تجاري تمنحه دولة عضو لدولة أخرى يجب أن يمتد فوراً ودون قيد أو شرط إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى. يهدف هذا المبدأ إلى منع الصفقات الثنائية التمييزية التي قد تضر بأطراف ثالثة وتعزيز كفاءة النظام التجاري العالمي.

كان الهدف العام المعلن لـ GATT هو "التخفيض الكبير للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية وإزالة المعاملة التمييزية في التجارة الدولية".²⁰ حققت جولات المفاوضات المبكرة في إطار GATT (قبل جولة كينيدي) نجاحاً ملحوظاً في خفض متوسط التعريفات الجمركية بشكل كبير مقارنة بمستويات عام 1947. وقد وفرت GATT إطاراً للاستقرار والقدرة على التنبؤ في العلاقات التجارية، مما ساهم في نمو التجارة العالمية في فترة ما بعد الحرب.²¹

¹⁸ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: Creating a Multilateral Trading System, 1943– 1950

¹⁹ GATT- Think , NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w8005/w8005.pdf

²⁰ GATT- Think

²¹ Coping with Shocks and Shifts: The Multilateral Trading System in Historical Perspective - National Bureau of Economic Research, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w17598/w17598.pdf

على الصعيد المحلي الأميركي، استمر تجديد قانون RTAA بشكل دوري، مما وفر السلطة التنفيذية اللازمة للمشاركة في مفاوضات GATT. ومع ذلك، شهدت فترة الخمسينيات استمرار الانقسامات الحزبية حول التجارة، حيث انقسم كلا الحزبين داخلياً بين مؤيدي الحمائية والمؤيدين للانفتاح الدولي.²² كما فشلت محاولة إنشاء منظمة للتعاون التجاري (OTC) لإدارة قواعد GATT بسبب شكوك الكونغرس بشأن السيادة وتفويض السلطة.

يكشف الدور الأميركي في تأسيس GATT عن دوافع استراتيجية واقتصادية متشابكة. فبالإضافة إلى الأهداف المثالية لتعزيز السلام والازدهار، كان القضاء على الكتل التجارية التمييزية، مثل نظام الأفضليات الإمبراطورية البريطانية، هدفاً رئيسياً يخدم المصالح التجارية الأميركية المباشرة من خلال ضمان وصول غير تمييزي للصادرات الأميركية إلى الأسواق العالمية.²³ كما أن المبادئ الأساسية لـ GATT، كما تم تحليلها نظرياً في أبحاث NBER، وفرت أساساً متيناً للتغلب على المشاكل الاقتصادية الجوهرية التي تعيق التعاون التجاري، مما مكن من تحقيق تحرير تجاري متبادل على الرغم من استمرار الخطاب التفاوضي ذي النزعة التجارية (mercantilist) أحياناً.²⁴

4. تعزيز التعددية، والتنافس الثنائي (ستينيات - ثمانينيات القرن العشرين)

شهدت هذه الفترة استمراراً لجهود تحرير التجارة متعددة الأطراف، ولكنها اتسمت أيضاً بتصاعد التوترات الناجمة عن المنافسة المتزايدة وظهور قضايا تجارية جديدة.

كانت جولة كينيدي (1964-1967) استجابة مباشرة لتشكيل السوق الأوروبية المشتركة (EEC)، بهدف خفض تعريفاتها الخارجية ومنع تحويل التجارة والاستثمار بعيداً عن الولايات المتحدة.²⁵ مكنّت هذه الجولة من خلال إقرار قانون توسيع التجارة لعام 1962، الذي منح الرئيس سلطة إجراء تخفيضات شاملة في التعريفات (across-the-board cuts) بدلاً من النهج التفاوضي سلعة بسلعة، كما أدخل برنامج مساعدات التكيف التجاري (TAA) لمساعدة العمال والصناعات المتضررة من الواردات.²⁶ أسفرت الجولة عن تخفيضات كبيرة في التعريفات

²² Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: New Order and New Stresses, 1950– 1979, <https://www.nber.org/system/files/chapters/c13861/c13861.pdf>

²³ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: Creating a Multilateral Trading System, 1943– 1950

²⁴ GATT-Think

²⁵ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: New Order and New Stresses, 1950– 1979

²⁶ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: New Order and New Stresses, 1950– 1979

الجمركية على السلع الصناعية (بمتوسط 35٪)، لكنها حققت نجاحًا أقل في معالجة الحواجز غير الجمركية (NTBs) والقضايا الزراعية.

مع انخفاض التعريفات الجمركية نتيجة لجولات GATT السابقة، برزت الحواجز غير الجمركية NTBs كأداة رئيسية للسياسة التجارية ومصدرًا للخلاف. أصبحت جولة طوكيو (1973-1979) أول محاولة كبرى لمعالجة هذه الحواجز بشكل منهجي.²⁷ وقد شاركت فيها مجموعة أوسع من البلدان، بما في ذلك عدد أكبر من البلدان النامية. كان من بين أهداف الولايات المتحدة الرئيسية وضع قواعد للسلوك التجاري لمعالجة الإعانات، وممارسات الإغراق، والمعايير الفنية وغيرها من الحواجز غير الجمركية.²⁸ أسفرت الجولة عن إنشاء مجموعة من "المدونات" (Codes) التي تناولت هذه القضايا، مثل مدونة الإعانات ومدونة مكافحة الإغراق. ومع ذلك، كانت هذه المدونات في البداية اتفاقيات متعددة الأطراف لم يقبلها جميع أعضاء GATT، مما أدى إلى تحديات في التنفيذ والالتزام بها.²⁹ قامت دراسات NBER، باستخدام نماذج اقتصادية مثل نموذج ميشيغان، بتحليل تأثيرات جولة طوكيو على هياكل الحماية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير التعريفات والحواجز غير الجمركية وتغيرات أسعار الصرف.³⁰ ويعكس التركيز المتزايد على الحواجز غير الجمركية نجاح جولات GATT السابقة في خفض التعريفات، مما دفع النزاعات التجارية نحو مجالات أكثر تعقيدًا تتعلق باللوائح المحلية والسياسات الصناعية.³¹

تزامنت هذه التطورات مع تصاعد التوترات الاقتصادية. وأدى الانتعاش الاقتصادي في أوروبا واليابان، وصعود الدول الصناعية الجديدة (NICs) في آسيا، إلى زيادة حدة المنافسة للشركات الأميركية في السوق المحلية والأسواق العالمية.³² أدى ذلك إلى تزايد الحساسية في الولايات المتحدة الأميركية تجاه ما يُنظر إليه على أنه ممارسات تجارية "غير عادلة" من قبل الشركاء التجاريين. وقد سهّلت التغييرات في قوانين التجارة الأميركية (مثل قانون التجارة لعام 1974 وقانون اتفاقيات التجارة لعام 1979) على الصناعات المحلية السعي للحصول على "إغاثة" من الواردات والممارسات الأجنبية غير العادلة.³³ تفاقم هذه الضغوط بشكل كبير في أوائل

²⁷ Trade Policy - National Bureau of Economic Research,

<https://www.nber.org/system/files/chapters/c7761/c7761.pdf>

²⁸ Trade Policy

²⁹ Trade Policy

³⁰ The Effects of the Tokyo Round on the Structure of Protection - National Bureau of Economic Research,

<https://www.nber.org/system/files/chapters/c5841/c5841.pdf>

³¹ Trade Policy

³² Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: New Order and New Stresses, 1950– 1979,

³³ Trade Policy

الثمانينيات بسبب عوامل الاقتصاد الكلي، ولا سيما ارتفاع قيمة الدولار الأميركي والعجز التجاري المتزايد، مما أدى إلى تدهور حاد في القدرة التنافسية للصناعات الأميركية وزيادة المطالب الحمائية. أصبحت السياسة التجارية، كما تشير أبحاث NBER، "خادماً ضعيفاً ومكرهاً للاقتصاد الكلي"، حيث تم الضغط عليها لمعالجة المشاكل التي تنبع جذورها من السياسات المالية والنقدية.³⁴ تجلت هذه التوترات بشكل حاد في الاحتكاك التجاري بين الولايات المتحدة واليابان خلال الثمانينيات. أصبح العجز التجاري الثنائي الضخم والمنافسة الشديدة في قطاعات رئيسية مثل السيارات وأشباه الموصلات مصدراً رئيسياً للخلاف.³⁵ وساد تصور أميركي واسع النطاق بوجود ممارسات تجارية يابانية غير عادلة وأسواق مغلقة أمام الصادرات والاستثمارات الأميركية.

تعتبر اتفاقية تجارة أشباه الموصلات بين الولايات المتحدة واليابان لعام 1986 مثالاً بارزاً على هذا الاحتكاك والتحول نحو سياسات تجارية قطاعية وموجهة نحو النتائج. جاءت الاتفاقية نتيجة ضغط مكثف من صناعة أشباه الموصلات الأميركية (مثلة في جمعية صناعة أشباه الموصلات - SIA) وقرار غير عادي من الحكومة الأميركية ببدء تحقيق لمكافحة الإغراق ضد اليابان.³⁶ تضمنت الاتفاقية عنصرين رئيسيين مثيرين للجدل: تعهد اليابان بإنهاء "إغراق" أشباه الموصلات في جميع أسواق العالم (وليس الولايات المتحدة الأميركية فقط)، والتزامها بمساعدة الشركات الأجنبية على تحقيق حصة سوقية تبلغ 20٪ في السوق اليابانية في غضون خمس سنوات.³⁷ أثارت هذه الاتفاقية جدلاً حاداً: فبينما رأى المؤيدون أنها خطوة ملموسة لفتح السوق اليابانية ("جعل آلات تسجيل النقد تدق")، انتقدها المعارضون باعتبارها خطوة نحو "تجارة مُدارة" (managed trade) وحمائية للصادرات من خلال تحديد حصص سوقية حكومية، مما قد يتعارض مع مبادئ التجارة الحرة والنظام متعدد الأطراف.³⁸ أدت أحكام مكافحة الإغراق إلى ارتفاع حاد في أسعار بعض أنواع أشباه الموصلات، مما أثار غضب الصناعات المستخدمة لها (مثل شركات الكمبيوتر التي شكّلت لوبياً مضاداً)، وثبت لاحقاً أن بعض هذه الأحكام تنتهك قواعد GATT.³⁹ وأدى عدم امتثال اليابان المزعوم إلى فرض الولايات المتحدة عقوبات تجارية

³⁴ Trade Policy

³⁵ U. S. -Japan Trade Negotiations: Paradigms Lost - National Bureau of Economic Research, <https://www.nber.org/system/files/chapters/c8668/c8668.pdf>

³⁶ The U.S.-Japan Semiconductor Trade Conflict - National Bureau of Economic Research, <https://www.nber.org/system/files/chapters/c8717/c8717.pdf>

³⁷ The U.S.-Japan Semiconductor Trade Conflict

³⁸ The U.S.-Japan Semiconductor Trade Conflict

³⁹ The U.S.-Japan Semiconductor Trade Conflict

كبيرة ضدها في عام 1987.⁴⁰ على الرغم من الجدل، تم تحقيق هدف الحصة السوقية في نهاية المطاف، لكن الاتفاقية تظل مثالاً على التحول نحو نهج قطاعي موجّه نحو النتائج لمعالجة نزاعات تجارية محددة.⁴¹

بالإضافة إلى أشباه الموصلات، تم استخدام قيود التصدير الطوعية (VERS) كأداة شائعة خلال هذه الفترة لتسوية النزاعات التجارية في قطاعات أخرى، مثل السيارات والصلب، حيث وافقت اليابان (أو دول أخرى) على تقييد صادراتها إلى الولايات المتحدة لتجنب فرض قيود أميركية أكثر صرامة.⁴²

مع وصول إدارة ترامب، وخاصة خلال فترة 2018-2020 ثم في موجة الرسوم الجمركية الجديدة عام 2025، برز تحوّل جذري في التوجّه الأميركي. فقد لجأت الإدارة إلى فرض رسوم جمركية أحادية الجانب، استناداً إلى ذرائع تتعلق بالأمن القومي (مثل المادة 232)، واستخدمت التعريفات كأداة ضغط في مفاوضات ثنائية، في عودة واضحة إلى منطق الميركنتيلية القائمة على موازين القوة بدلاً من التعاون القائم على القواعد. يمثل هذا التحول تحدياً جوهرياً للنظام التجاري الليبرالي الذي أسسته الولايات المتحدة نفسها، ويعكس انتقالها من "مهندس وضمن" لهذا النظام إلى فاعل يسعى لإعادة تشكيله بما يخدم مصالحه الوطنية الآنية، ولو على حساب الاستقرار المؤسسي الدولي.

5. عصر التكامل الأشمل: NAFTA، منظمة التجارة العالمية WTO (تسعينيات القرن العشرين)

شهدت تسعينيات القرن العشرين تحوّلًا نحو تكامل اقتصادي أشمل، تميز بإبرام اتفاقيات تجارية إقليمية طموحة وتأسيس إطار مؤسسي جديد للتجارة العالمية. كانت جولة أوروغواي (1986-1994) أطول وأشمل جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في إطار الغات. وجاءت استجابة للحاجة إلى معالجة أوجه القصور في مدونات جولة طوكيو، وتوسيع نطاق القواعد التجارية لتشمل مجالات جديدة، وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف بشكل عام. كانت أهداف الولايات المتحدة الأميركية في هذه الجولة طموحة وشملت: إدراج الخدمات (من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات - GATS) وحقوق الملكية الفكرية (من خلال اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية - TRIPS) ضمن القواعد متعددة الأطراف، وتحقيق إصلاح جوهري في تجارة المنتجات الزراعية التي كانت مستبعدة إلى حد كبير من قواعد الغات

⁴⁰ Trade Politics and the Semiconductor Industry - National Bureau of Economic Research, accessed April 25, 2025, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w4745/w4745.pdf

⁴¹ The U.S.-Japan Semiconductor Trade Conflict

⁴² The Structure and Evolution of Recent US Trade Policy | NBER, <https://www.nber.org/books-and-chapters/structure-and-evolution-recent-us-trade-policy>

السابقة، وإنشاء آلية أقوى وأكثر فعالية لتسوية المنازعات، وتأسيس منظمة دولية دائمة لتحل محل الغات المؤقتة. ولعبت جماعات الضغط من قطاع الأعمال، مثل شركات الأدوية، دوراً هاماً في تشكيل بعض جوانب الاتفاقية، لا سيما اتفاقية TRIPs.⁴³

توجت جولة أوروغواي بنجاح كبير، حيث أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995 كمنظمة دولية دائمة تتمتع بآلية قوية لتسوية المنازعات. كما تم التوصل إلى اتفاقيات تاريخية في مجالات الخدمات (GATS) والملكية الفكرية (TRIPs) والزراعة، بالإضافة إلى استمرار تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية.

بالتوازي مع الجهود متعددة الأطراف، شهدت هذه الفترة أيضاً صعوداً قوياً للإقليمية، وأبرز مثال على ذلك هو اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) التي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك.⁴⁴ جاءت NAFTA في سياق شعور أميركي بالإحباط من بطء وتيرة المفاوضات متعددة الأطراف، ورغبة في تأمين الأسواق في نصف الكرة الغربي، والاستفادة من التحولات الجيوسياسية (نهاية الحرب الباردة) والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها المكسيك.⁴⁵ وتشير الدراسات إلى أن دوافع الدول للسعي وراء الاتفاقيات الإقليمية متنوعة وتشمل تأمين الوصول إلى الأسواق، والحصول على "ملاذ آمن" ضد الحمائية المحتملة، واستخدام الاتفاقيات لترسيخ الإصلاحات المحلية.⁴⁶

أثارت مفاوضات NAFTA جدلاً داخلياً حاداً في الولايات المتحدة الأميركية، حيث شاركت فيه مجموعات عمالية وبيئية وحقوقية إلى جانب المصالح التجارية.⁴⁷ عكست هذه المعارضة الواسعة المخاوف بشأن فقدان الوظائف المحتمل بسبب انتقال الإنتاج إلى المكسيك ذات الأجور المنخفضة، والتأثيرات البيئية، ومعايير العمل. على الرغم من الجدل، تم إقرار الاتفاقية، وشكلت خطوة مهمة نحو تكامل اقتصادي عميق مع دولة نامية مجاورة. وتضمنت الاتفاقية الرئيسية اتفاقيات جانبية بشأن العمل والبيئة لمعالجة بعض هذه المخاوف.⁴⁸

⁴³ What Do Trade Agreements Really Do? NBER ,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w24344/w24344.pdf

⁴⁴ U.S. Trade Policy in Historical Perspective

⁴⁵ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: From Globalization to Polarization, 1992- 2017 ,

<https://www.nber.org/system/files/chapters/c13863/c13863.pdf>

⁴⁶ Why do countries seek regional trade agreements? - National Bureau of Economic Research,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w5552/w5552.pdf

⁴⁷ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: From Globalization to Polarization, 1992 - 2017

⁴⁸ Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy: From Globalization to Polarization, 1992 - 2017

يمثل كل من جولة أوروغواي وNAFTA تحولاً نوعياً نحو "تكامل أشمل" deeper integration. تجاوزت هذه الاتفاقيات مجرد خفض الحواجز على الحدود (مثل التعريفات) لتتناول بشكل متزايد اللوائح والمعايير المحلية وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من السياسات "خلف الحدود". عكس هذا التطور الطبيعة المتغيرة للتجارة العالمية والإنتاج الدولي، ولكنه أدى أيضاً إلى زيادة احتمالية نشوب خلافات سياسية داخلية، حيث أصبحت اتفاقيات التجارة أكثر تدخلاً في السياسات المحلية.

يشير السعي المتزامن للولايات المتحدة الأميركية نحو التعددية (جولة أوروغواي/منظمة التجارة العالمية) والإقليمية (NAFTA) في التسعينيات إلى استراتيجية براغماتية متعددة المسارات. ربما استخدمت الولايات المتحدة الأميركية الاتفاقيات الإقليمية كأداة ضغط في المفاوضات متعددة الأطراف أو كمختبر لتجربة قواعد جديدة، ولكن هذا النهج حمل أيضاً خطر تجزئة النظام التجاري العالمي.⁴⁹

6. "صدمة الصين" (2000-2017)

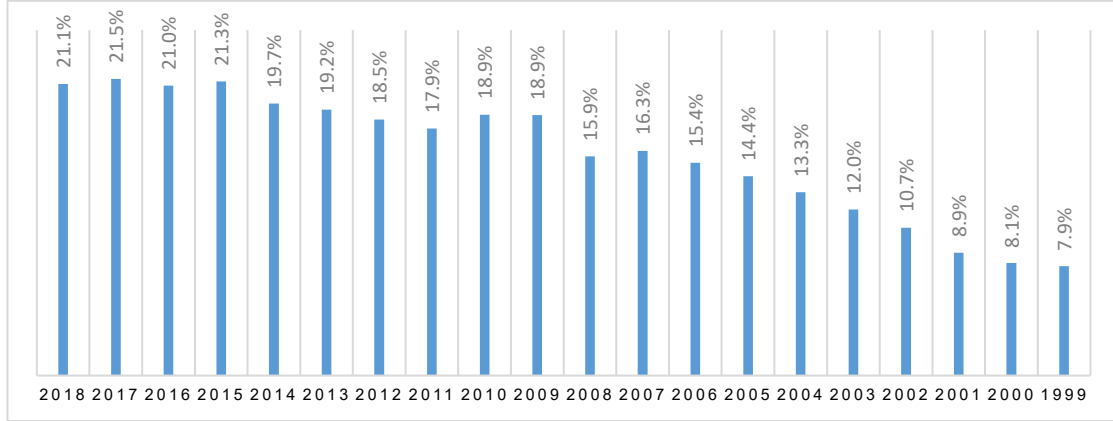
شكّلت بداية القرن الواحد والعشرين محطة تحول رئيسية في السياسة التجارية الأميركية والعالمية، مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2001. أدى هذا الانخراط إلى تعميق اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، وساهم، إلى جانب النمو الهائل في الإنتاجية المحلية وتحرير التجارة، في تسارع ملحوظ لصادراتها نحو الولايات المتحدة والأسواق الدولية، وهو ما أصبح يُعرف في الأدبيات الاقتصادية، ولا سيما دراسات المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية (NBER)، باسم "صدمة الصين" (China Shock).

وثُعدّ البيانات الخاصة بحصة الصين من إجمالي الواردات الأميركية خلال الفترة من 1999 إلى 2018، كما يوضحها الرسم البياني رقم 4، مؤشراً كمياً مباشراً على عمق هذا التحول. فقد ارتفعت هذه الحصة من 7.9٪ في عام 1999 إلى ذروتها 21.5٪ في عام 2017، قبل أن تسجل استقراراً نسبياً عند 21.1٪ في عام 2018. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي الحاد التوسع السريع لصادرات الصين، خاصة بعد دخولها الرسمي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. إن النموّ اللافت في الفترة بين 2001 و2010، حيث تضاعفت حصة الصين تقريباً، يوضح التأثير الكبير لانخفاض الحواجز الجمركية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصينية. أما التباطؤ

⁴⁹ Why do countries seek regional trade agreements?

النسبي في وتيرة النمو بعد 2010 فقد يعكس بداية تحولات في سلاسل الإمداد أو تغيرات في البيئة الجيو-اقتصادية.

رسم بياني رقم 4: حصة الصين من الواردات الأميركية 1999-2018



المصدر: تم إعداده استناداً إلى

<https://www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services>

ركّزت أبحاث NBER المكثفة على تحليل آثار هذه الصدمة على الاقتصاد الأميركي، وخاصة على أسواق العمل المحلية. وكشفت هذه الدراسات عن تأثيرات سلبية كبيرة وطويلة الأمد على مناطق سوق العمل الأكثر تعرّضاً للمنافسة من الواردات الصينية⁵⁰.

- انخفاض كبير ومستمر في العمالة الصناعية: شهدت المناطق الأكثر تعرّضاً انخفاضاً أكبر في نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية مقارنة بالمناطق الأقل تعرّضاً.⁵¹
- بطء عملية التكيف وانخفاض المشاركة في القوى العاملة: لم يتم تعويض خسائر الوظائف الصناعية بشكل كامل من خلال مكاسب في قطاعات أخرى داخل نفس المناطق المحلية. أدّى ذلك إلى انخفاض إجمالي في نسبة العمالة إلى السكان، مما يشير إلى خروج العمال من القوى العاملة بدلاً من الانتقال إلى وظائف جديدة.⁵² كانت عملية التكيف بطيئة بشكل ملحوظ.

⁵⁰ On the Persistence of the China Shock - David Dorn, <https://www.ddorn.net/papers/Autor-Dorn-Hanson-Persistence.pdf>

⁵¹ On the Persistence of the China Shock

⁵² On the Persistence of the China Shock

- انخفاض الأجور: ارتبط التعرّض الأكبر لصدمة الصين بانخفاض في نموّ مستويات الأجور، خاصة للعمال ذوي المهارات المنخفضة.⁵³
 - تراكم الآثار السلبية: استمرت الآثار السلبية على العمالة ومستويات الأجور ونسب المشاركة في القوى العاملة لفترة طويلة، حتى بعد أن بلغت الصدمة التجارية ذروتها حوالي عام 2010 واستقرت بعدها. استمرت هذه الآثار حتى نهاية فترة الدراسة في عام 2019، أي لما يقرب من عقد من الزمان بعد ذروة الصدمة.⁵⁴
 - إعادة توزيع الوظائف على نحو غير متكافئ: بينما حدث بعض من إعادة التخصيص للوظائف من الصناعة التحويلية إلى الخدمات، كانت هذه العملية أكثر وضوحاً في المناطق ذات رأس المال البشري المرتفع. في بعض الحالات، كان ذلك ناتجاً عن تحوّل الشركات نفسها من التصنيع إلى أنشطة خدمية مرتبطة بالتجارة (مثل البحث والتطوير والبيع بالجملة).⁵⁵ وكانت إعادة التخصيص محدودة في المناطق ذات رأس المال البشري المنخفض والتي كانت تعتمد بشكل كبير على الصناعة التحويلية في البداية.
 - الآثار الأوسع: ارتبط التعرّض الأكبر للصدمة بزيادة طفيفة في تلقي التحويلات الحكومية (معظمها من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية)، وليس برامج المساعدة الموجهة للعاطلين عن العمل.⁵⁶
- تعتبر هذه النتائج، المستندة إلى أبحاث NBER، بمثابة تحدٍ كبير للآراء السائدة سابقاً (قبل عام 2000) حول آثار التجارة على أسواق العمل، والتي كانت تميل إلى التقليل من شأن تكاليف التكيف وتفترض أن الآثار السلبية تكون مؤقتة وموزعة بشكل واسع.⁵⁷ أظهرت أبحاث "صدمة الصين" أن عملية التكيف مع الصدمات التجارية الكبيرة والمركزة جغرافياً يمكن أن تكون بطيئة ومؤلمة للغاية لمناطق وعمال محددين، مع عواقب سلبية طويلة الأمد. إن الطبيعة المركزة جغرافياً لهذه الآثار السلبية، مقترنة بآليات التكيف البطيئة (مثل محدودية الهجرة الداخلية

⁵³ The China Shock: Learning from Labor Market Adjustment to Large Changes in Trade - National Bureau of Economic Research, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w21906/w21906.pdf

⁵⁴ On the Persistence of the China Shock

⁵⁵ The Impact of Chinese Trade on U.S. Employment - National Bureau of Economic Research, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w33098/w33098.pdf

⁵⁶ On the Persistence of the China Shock

⁵⁷ The China Shock: Learning from Labor Market Adjustment to Large Changes in Trade

كآلية تعديل للعديد من المجموعات المتضررة)، ساهمت على الأرجح في تفاقم التباين الاقتصادي المكاني داخل الولايات المتحدة الأميركية.⁵⁸

في المقابل، وثقت أبحاث NBER أيضاً فوائد كبيرة للمستهلكين الأميركيين نتيجة للتجارة مع الصين، تمثلت في انخفاض أسعار السلع المصنعة. كان هذا الانخفاض مدفوعاً ليس فقط بانخفاض أسعار المصدرين الصينيين الحاليين، ولكن بشكل كبير أيضاً بدخول عدد كبير من الشركات الصينية الجديدة والمنتجات الجديدة إلى السوق الأميركية، مما زاد من المنافسة والتنوع.⁵⁹ كما ساهم انخفاض التعريفات الصينية على مدخلات الإنتاج بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج الصينية وبالتالي أسعار الصادرات. يسّط هذا الضوء على المفاضلات التوزيعية المعقدة الكامنة في التحرير التجاري واسع النطاق: مكاسب إجمالية وفوائد للمستهلكين تتعايش مع خسائر مركزة للمنتجين والعمال في قطاعات ومناطق محددة.⁶⁰

بحلول بداية عام 2017، كانت بيئة السياسة التجارية في الولايات المتحدة تتسم بالاستقطاب الشديد. ضعف الإجماع بين الحزبين الذي ساد لفترة طويلة، وزادت الشكوك العامة تجاه اتفاقيات التجارة الكبرى، سواء متعدّدة الأطراف (مثل جولة الدوحة المتعثرة في منظمة التجارة العالمية) أو الإقليمية الكبرى (مثل الجدل حول الشراكة عبر المحيط الهادئ - TPP، على الرغم من أن الانسحاب منها جاء بعد عام 2017). استمرت الولايات المتحدة الأميركية في إبرام اتفاقيات ثنائية أصغر، لكن المشهد العام كان مهياً لتغيرات محتملة في اتجاه السياسة التجارية.

⁵⁸ On the Persistence of the China Shock

⁵⁹ How Did China's WTO Entry Affect U.S. Prices? - Federal Reserve Bank of New York, accessed https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/staff_reports/sr817.pdf?la=en

⁶⁰ On the Persistence of the China Shock

ثانياً: صعود النزعة القومية الاقتصادية مع تولّي ترامب واستمرارها مع بايدن؛ السياسة التجارية الأميركية (2017-2024)

يتناول هذا القسم تحوُّلاً نوعياً في السياسة التجارية للولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2024، حيث برزت النزعة القومية الاقتصادية كاتجاه مهيمن على مقاربة واشنطن للعلاقات التجارية الدولية. مع تولّي الرئيس دونالد ترامب مهامه في مطلع عام 2017، بدأت الإدارة الأميركية باتباع نهج أحادي وأكثر تدخلاً، يتمثل في استخدام الأدوات الحمائية، وعلى رأسها التعريفات الجمركية، لتحقيق أهداف لا تقتصر على حماية الصناعة المحلية، بل تمتد إلى قضايا الأمن القومي والتوازنات الجيوسياسية.

يركّز هذا القسم على تحليل أبرز محاور التدخل الحمائي الأميركي خلال هذه المرحلة، ويستعرض الأسس القانونية والإجرائية التي استندت إليها الإدارتان الأمريكيتان المتعاقبتان في فرض التدابير التجارية، بما يشمل المادة 201 (إجراءات الحماية)، والمادة 232 (المرتبطة بالأمن القومي)، والمادة 301 (الخاصة بالممارسات التجارية غير العادلة)، إضافة إلى حالات استثنائية تم فيها استخدام قانون السلطات الاقتصادية الطارئة (IEEPA) خارج الأطر التجارية التقليدية. كما يُسلّط الضوء على محاور استراتيجية مثل حماية ريادة الولايات المتحدة الأميركية في الصناعات التكنولوجية المتقدمة، خاصة في مجال أشباه الموصلات (Semi-conductors).

وإذ يرصد الفصل التباينات بين إدارتي ترامب وبايدن، فإنه يكشف أيضاً عن قدر كبير من الاستمرارية، لا سيما في السياسات المرتبطة بالصين والقطاعات الاستراتيجية. كما يُظهر كيف تطورت أدوات السياسة التجارية من مجرد وسيلة اقتصادية إلى أداة ضغط متعددة الأبعاد، تُستخدم في إطار تنافسي عالمي متزايد التعقيد، مما أفضى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين التجارة، والسيادة الاقتصادية، والتحالفات الدولية. وفي ما يلي عرض لأبرز المحركات العميقة لتحول السياسات الجمركية الأميركية في القرن الواحد والعشرين⁶¹:

1. صناعة الألواح الشمسية وصناعة الغسّالات (بموجب المادة 201 من قانون التجارة لعام 1974)

في عام 2017، شهدت السياسة التجارية الأميركية تحوُّلاً ملحوظاً تمثل في لجوء صناعيتين أميركيتين—صناعة الألواح الشمسية وصناعة الغسّالات—إلى تقديم شكاوى رسمية للجنة

⁶¹ تم الاستناد في هذا القسم على ورقة متابعة التعريفات الجمركية منذ ولاية ترامب الأولى وحتى ولاية بايدن والصادرة عن معهد

بيترسون للاقتصاد الدولي Trump's Trade War Timeline: An Up-to-Date Guide

<https://www.piie.com/sites/default/files/documents/trump-trade-war-timeline.pdf>

الأميركية للتجارة الدولية بموجب المادة 201 من قانون التجارة لعام 1974. هذا القانون، الذي نادراً ما يُستخدم، يتيح فرض تدابير وقائية مؤقتة عندما تظهر الصناعة المحلية أنها تعاني من ضرر جسيم نتيجة الزيادة المفاجئة في الواردات. وبعد إجراء التحقيقات اللازمة، خلصت اللجنة في 31 تشرين الأول و21 تشرين الثاني 2017 إلى أن الواردات تسببت فعلاً في إلحاق ضرر كبير بالقطاعين، وأوصت بأن يفرض الرئيس الأميركي تدابير حمائية دولية للحد من هذا التأثير السلبي.

استجابة لذلك، وفي خطوة نادرة على مستوى السياسة التجارية، وافق الرئيس دونالد ترامب في 22 كانون الثاني 2018 على فرض رسوم جمركية حمائية على واردات الألواح الشمسية بقيمة 8.5 مليار دولار، وعلى الغسالات بقيمة 1.8 مليار دولار. وقد أثارت هذه الخطوة جدلاً واسعاً، حيث اعتبرت دليلاً على توجه الإدارة الأميركية نحو الحمائية التجارية، في ظل خطاب "أميركا أولاً" الذي تبناه ترامب.

وسرعان ما بدأت سلسلة من ردود الفعل الدولية، كان أبرزها من الصين، التي أعلنت في 5 شباط 2018 عن فتح تحقيقات مكافحة إغراق ودعم على صادرات أميركية من محصول السورغم بقيمة مليار دولار، تبعها في 17 نيسان فرض رسوم أولية ضخمة بلغت 178.6٪، مما فُسر بأنه رد تجاري انتقامي، وإن لم يُعلن عنه رسمياً بهذه الصيغة.

وفي موازاة ذلك، رفعت كوريا الجنوبية، في 14 أيار 2018، نزاعاً تجارياً ضد الولايات المتحدة الأميركية لدى منظمة التجارة العالمية، معتبرة أن التدابير الأميركية تتعارض مع التزاماتها في إطار المنظمة. كما رفعت الصين في 14 آب دعوى رسمية أمام المنظمة تطعن في شرعية الرسوم الأميركية المفروضة على الألواح الشمسية، مؤكدة أنها ألحقت ضرراً بمصالحها التجارية، ما شكّل تصعيداً قانونياً ضمن سياق التوترات المتزايدة في العلاقات التجارية بين واشنطن وبكين.

وفي حين واصلت إدارة ترامب نهجها الحمائي، حيث تم في 14 كانون الثاني 2021 تمديد الرسوم على الغسالات لمدة عامين إضافيين، تبنت إدارة الرئيس جو بايدن نهجاً أكثر توازناً. ففي 4 شباط 2022، قررت تمديد الرسوم الجمركية على الألواح الشمسية لأربع سنوات أخرى، مع إدخال بعض التعديلات التي تهدف إلى التخفيف من تأثير الرسوم على سلاسل الإمداد، لا سيما من خلال إعفاء الألواح ثنائية الوجه المستخدمة في مشاريع الطاقة الكبرى. وفي 6 حزيران 2022، أعلن بايدن حالة طوارئ وطنية سمحت بتعليق الرسوم لمدة عامين على واردات

محددة من الألواح الشمسية من أربع دول في جنوب شرق آسيا، وهي كمبوديا وماليزيا وتايلاند وفيتنام، في محاولة لتقليل الاضطرابات في سوق الطاقة المتجددة الأميركية.

مع اقتراب نهاية فترة الإعفاء، أعلنت الولايات المتحدة في 7 شباط 2023 عن انتهاء الرسوم الحمائية على الغسالات، بعد فترة حمائية استمرت خمس سنوات (بينها تمديد لعامين). في 16 أيار 2024، قررت إدارة بايدن إنهاء الإعفاء المؤقت على واردات الألواح الشمسية، وتوسيع نطاق الرسوم ليشمل المنتجات المستخدمة في المشاريع الضخمة، وذلك في خطوة اعتبرها البعض استجابة للضغط المحلي من المصنعين الأميركيين.

تمثل هذه السلسلة من الأحداث مثالاً حياً على كيفية استخدام الأدوات التجارية الحمائية في النظام التجاري العالمي، وتكشف في الوقت ذاته عن التحديات السياسية والاقتصادية المرتبطة باتخاذ مثل هذه الإجراءات. كما توضح التداخل بين المصالح الاقتصادية المحلية، والاعتبارات الجيوسياسية، والالتزامات الدولية، ضمن بيئة تجارية عالمية تتسم بقدر كبير من التغير وعدم اليقين.

2. الفولاذ والألمنيوم كتهديدات للأمن القومي (بموجب المادة 232 من قانون توسيع التجارة لعام 1962)

في 20 نيسان 2017، افتتح الرئيس الأميركي دونالد ترامب فصلاً جديداً في سياسات الحمائية التجارية من خلال توجيه وزير التجارة، ويلبر روس، للشروع بتحقيقين منفصلين بموجب المادة 232 من قانون توسيع التجارة لعام 1962، للنظر في ما إذا كانت واردات الفولاذ والألمنيوم تُعرض الأمن القومي الأميركي للخطر. جاءت هذه الخطوة انعكاساً لرؤية إدارة ترامب بأن الاعتماد المفرط على الواردات، خاصة في قطاعات استراتيجية، يمكن أن يضعف القدرات الصناعية الدفاعية للولايات المتحدة.

في 16 شباط 2018، أعلنت وزارة التجارة الأميركية نتائج التحقيقات مؤكدة أن واردات الفولاذ والألمنيوم تُشكل بالفعل تهديداً للأمن القومي. هذا الإعلان مثّل تحولاً مفصلياً في السياسة التجارية الأميركية، وأعطى الرئيس الأساس القانوني لفرض رسوم جمركية واسعة، وذلك استناداً إلى أداة نادرة الاستخدام في السياسة التجارية الحديثة.

في 1 آذار 2018، أعلن ترامب رسمياً نيته فرض رسوم جمركية بنسبة 25٪ على واردات الفولاذ و10٪ على واردات الألمنيوم، دون استثناء، لتشمل جميع الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. وقد أثار هذا القرار قلقاً دولياً واسعاً، خصوصاً أنه تجاوز التوصيات الفنية لوزارة التجارة،

واستهدف حلفاء تقليديين مثل كندا، الاتحاد الأوروبي، والمكسيك، رغم أن الصين، الهدف الضمني، لم تكن مصدرًا رئيسيًا للمواد المتأثرة بسبب رسوم سابقة مفروضة عليها.

في 7 آذار 2018، ردّ الاتحاد الأوروبي بالتهديد باتخاذ إجراءات مضادة، شملت التهديد بفرض رسوم جمركية بنسبة 25٪ على منتجات أميركية رمزية بقيمة 3.4 مليار دولار، من ضمنها الجينز، ودراجات هارلي ديفيدسون، والمشروبات الكحولية. وفي اليوم التالي، 8 آذار، أصدر ترامب قرارًا رسميًا بفرض الرسوم الجمركية على أن تدخل حيّز التنفيذ في 23 آذار، لكنه استثنى كندا والمكسيك مؤقتًا ريثما تتضح نتائج مفاوضات إعادة صياغة اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا).

في 22 آذار، اتسعت الاستثناءات لتشمل الاتحاد الأوروبي، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، والأرجنتين، وأستراليا، على أن تنتهي هذه الإعفاءات في 1 أيار 2018. وفي 23 آذار، بدأ تنفيذ الرسوم مع تطبيق الاستثناءات المؤقتة. وقد وافقت كوريا الجنوبية على نظام حصص سنوية يبلغ 2.68 مليون طن من الفولاذ لتجنب الرسوم، ما خفّض صادراتها بنسبة 21٪.

في 2 نيسان، ردّت الصين برسوم انتقامية على واردات أميركية بقيمة 2.4 مليار دولار. تتابع بعد ذلك خطوات الإدارة الأميركية، ففي 30 نيسان، تم تمديد إعفاءات كندا، المكسيك، والاتحاد الأوروبي حتى 1 حزيران، ثم ألغيت في 1 حزيران، ما أدى إلى موجة جديدة من التصعيد، حيث فرض الاتحاد الأوروبي رسومًا في 22 حزيران على منتجات أميركية بقيمة 3.2 مليار دولار. كما فرضت كندا، في 1 تموز، رسومًا مقابل بقيمة 12.8 مليار دولار على منتجات أميركية، معظمها فولاذ وألمنيوم.

في 16 تموز، رفعت الولايات المتحدة شكاوى رسمية لدى منظمة التجارة العالمية ضد الدول التي فرضت رسومًا مضادة. ثم، في 24 تموز، أعلنت إدارة ترامب عن خطة لتعويض المزارعين الأميركيين بما يصل إلى 12 مليار دولار بسبب الخسائر التصديرية الناتجة عن الحروب التجارية، خصوصًا في قطاعات مثل فول الصويا والذرة.

في 10 آب، صعد ترامب التوتر مع تركيا بإعلانه مضاعفة الرسوم الجمركية على الفولاذ التركي إلى 50٪، والألمنيوم إلى 20٪، ردًا على التدهور الكبير في قيمة الليرة التركية. وردت تركيا في 14 آب بفرض رسوم على السيارات الأميركية والمشروبات الكحولية.

في تشرين الثاني 2018، أظهرت تحليلات أن الدول الفقيرة كانت الأكثر تضررًا، حيث انخفضت صادراتها من الفولاذ إلى الولايات المتحدة بنسبة 12٪ خلال الأشهر الستة الأولى من تطبيق الرسوم، بينما زادت واردات الولايات المتحدة من الفولاذ بنسبة 2.2٪ نتيجة قوة الاقتصاد. وفي

كانون الأول، كشفت دراسة أن الرسوم خلقت 8,700 وظيفة جديدة، لكن بتكلفة عالية جدًا على المستخدمين بلغت حوالي 650,000 دولار لكل وظيفة.

في 17 أيار 2019، رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية عن كندا والمكسيك، مما أعطى دفعة لمفاوضات اتفاقية التجارة الجديدة USMCA. في 15 حزيران، فرضت الهند رسومًا انتقامية بعد أن أزالته واشنطن امتيازاتها في نظام التفضيلات التجارية العامة.

في كانون الثاني 2020، وسّعت الولايات المتحدة الرسوم لتشمل منتجات فولاذ وألمنيوم إضافية بقيمة 450 مليون دولار، بما في ذلك من دول حليفة كندا واليابان. ثم أعادت فرض رسوم على الألمنيوم الكندي في آب 2020، قبل أن تلغى مجددًا في أيلول شرط فرض كندا لحصص تصديرية، وهو ما نفتته أوتوا.

مع تولّي جو بايدن الرئاسة، أعيد في 1 شباط 2021 فرض رسوم الألمنيوم على الإمارات. ثم، في 17 أيار 2021، اتفقت واشنطن وبروكسل على بدء مفاوضات حول معالجة فائض الطاقة الإنتاجية عالميًا. وفي 31 تشرين الأول، توصل الطرفان إلى اتفاق على إزالة الرسوم على الصادرات الأوروبية ضمن حدود استيراد محددة، مقابل إنهاء الاتحاد الأوروبي لرسومه الانتقامية. تم اعتماد سياسات مماثلة مع اليابان (7 شباط 2022) والمملكة المتحدة (22 آذار 2022)، تضمنت إعفاءات ضمن حصص سنوية.

وفي 9 أيار 2022، علّقت واشنطن الرسوم على واردات الفولاذ الأوكراني لمدة عام كامل، دعمًا لكيف في ظل الحرب الروسية- الأوكرانية. وفي كانون الأول 2022، أصدرت منظمة التجارة العالمية حكمًا يقضي بعدم قانونية الرسوم الأميركية، لعدم وجود "حالة حرب أو طارئ في العلاقات الدولية"، لكن الولايات المتحدة استأنفت الحكم في 27 كانون الثاني 2023، في ظل غياب آلية فعالة للاستئناف بعد تعطيلها عمل هيئة الاستئناف في المنظمة.

في 24 شباط 2023، زادت واشنطن رسومها على الفولاذ والألمنيوم من روسيا إلى 70٪، في ذكرى مرور عام على الحرب الروسية- الأوكرانية. وفي كانون الأول 2023، مدد الاتحاد الأوروبي تعليق رسومه الانتقامية حتى آذار 2025، بينما أعلنت الولايات المتحدة في 28 كانون الأول تمديد سياسة الحصص الجمركية تجاه الاتحاد الأوروبي حتى نهاية 2025، في إطار مساعٍ للوصول إلى اتفاق عالمي بشأن خفض الكربون وتنظيم الطاقة الإنتاجية غير السوقية.

3. الممارسات التجارية غير العادلة في مجال التكنولوجيا والملكية الفكرية (بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974)

في خضمّ التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية الصين الشعبية، برزت قضية الممارسات التجارية غير العادلة المتعلقة بالتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية كأحد أبرز محاور النزاع بين القوتين الاقتصاديتين. ففي 18 آب 2017، أعلن الممثل التجاري الأميركي، روبرت لايتهايزر، فتح تحقيق رسمي ضد الصين بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974، وذلك استجابة لتوجيهات الرئيس دونالد ترامب، الذي أمر بدراسة ما إذا كانت القوانين والسياسات والممارسات الصينية تضر بالمصالح الاقتصادية الأميركية، وبخاصة في ما يتعلق بنقل التكنولوجيا القسري، وسرقة الملكية الفكرية، والدعم الحكومي غير المشروع للابتكار الصناعي. وقد أسفرت نتائج هذا التحقيق، الصادرة في آذار 2018، عن إدانة الصين بانتهاج سياسات تجارية تمييزية وغير منصفة. وكنتيجة لذلك، شرعت الإدارة الأميركية في فرض رسوم جمركية على منتجات صينية بقيمة تصل إلى 60 مليار دولار، بالتوازي مع رفع دعاوى في منظمة التجارة العالمية، وإعلان قيود جديدة على الاستثمارات الأجنبية.

لم يمض وقت طويل حتى ردت بكين بإجراءات انتقامية، حيث فرضت رسوماً على مجموعة من المنتجات الأميركية الحيوية، أبرزها الطائرات والسيارات وفول الصويا. واستمر التصعيد بين الطرفين بوتيرة متسارعة، مع إعلان الولايات المتحدة في نيسان وحزيران 2018 عن قوائم جديدة من الرسوم شملت قطاعات صناعية واستراتيجية واسعة، حيث استهدفت نحو 95% من المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، وهو ما أثر بشكل مباشر على سلاسل التوريد الأميركية. وفي المقابل، صعدت الصين من ردودها، وشملت إجراءاتها الانتقامية معظم الصادرات الأميركية ذات القيمة المرتفعة، خاصة المنتجات الزراعية والصناعية، لتوجه بذلك ضربة سياسية واقتصادية مركزة لإدارة ترامب.

ورغم محاولات التهدئة التي تجلّت في اتفاق "المرحلة الأولى" الذي تم توقيعه في كانون الثاني 2020، والذي التزمت الصين بموجبه بشراء منتجات وخدمات أميركية إضافية بقيمة 200 مليار دولار خلال عامين، لم تُنفذ التزامات بكين بالشكل المتوقع، إذ لم تتجاوز وارداتها من السلع المشمولة سوى 59% من الهدف المحدد. هذا الفشل ساهم في إعادة تقييم الولايات المتحدة لنهجها التجاري مع الصين.

ومع تولّي الرئيس جو بايدن الحكم، اعتمدت سياسة أكثر انتقائية، حيث أعيدت بعض الإعفاءات الجمركية في آذار 2022، وأجريت مراجعة شاملة في أيار 2024 للرسوم المفروضة

بموجب المادة 301 أسفرت عن فرض تعريفات جمركية جديدة على منتجات تكنولوجيا واستراتيجية مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات، وأشباه الموصلات، والمعادن النادرة، والمعدات الطبية.

يمثل هذا النزاع التجاري الممتد، والذي بدأ بتحقيق قانوني وانتهى إلى سلسلة من الإجراءات الحمائية والاستراتيجية، تحولاً جوهرياً في فلسفة التجارة الأميركية، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على توازن الميزان التجاري فحسب، بل شمل الأمن الاقتصادي والتكنولوجي، ومحاولة احتواء صعود الصين في سلاسل القيمة العالمية. وقد أثبتت التجربة أن الرسوم الجمركية وحدها لم تكن كافية لردع السياسات الصناعية الصينية، وهو ما يدفع بالمحللين وصناع القرار إلى التساؤل حول نجاعة الأدوات التقليدية في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد.

4. السيارات تهديد للأمن القومي (بموجب المادة 232 من قانون التوسع التجاري لعام 1962)
في 23 أيار 2018، أطلقت وزارة التجارة الأميركية تحقيقاً جديداً في إطار الأمن القومي بشأن واردات السيارات وقطع الغيار، وهو الثالث من نوعه في عهد الرئيس دونالد ترامب، بعد التحقيقين السابقين في واردات الصلب والألمنيوم. وقد استند هذا التحقيق إلى المادة 232 من قانون التوسع التجاري لعام 1962، التي تتيح للحكومة فرض تدابير تجارية بدعوى حماية الأمن القومي. وقد تقرر عقد جلسات استماع علنية في 19 و20 تموز من العام نفسه، في ظل تداول تقارير عن نية الإدارة الأميركية فرض تعريف جمركية تصل إلى 25٪ على واردات السيارات وقطعها. ووفقاً لتحليل صادر عن معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (PIIE) فإن هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان ما يقرب من 195,000 وظيفة أميركية في حال عدم استثناء أي جهة، وقد تتجاوز الخسائر ذلك بثلاثة أضعاف إذا ما ردت الدول الأخرى بالمثل. وقدّر تأثير هذه الرسوم الجمركية على واردات تصل قيمتها إلى نحو 208 مليارات دولار – دون احتساب قطع الغيار – معظمها من حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة الأميركية مثل اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية.

وفي 27 آب 2018، أعلن الرئيس ترامب ونظيره المكسيكي إنريكي بينيا نييتو عن اتفاق تجاري أولي بين الولايات المتحدة والمكسيك، قد يشكّل أساساً لاستبدال اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA). وذكرت تقارير إعلامية أن الاتفاق تضمن "خطاباً جانبياً" يمنح المكسيك ضمانات ضد فرض رسوم مستقبلية محتملة لأسباب أمن قومي على السيارات. ويقضي هذا التفاهم بإبقاء الصادرات المكسيكية من السيارات إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم، طالما التزمت المكسيك طوعاً بسقف للصادرات وبتطبيق قواعد المنشأ الجديدة. خلال هذا

الإعلان من المكتب البيضاوي، وجّه ترامب تهديداً مشابهاً إلى كندا في ما يتعلق ب وارداتها من السيارات.

وفي 30 تشرين الثاني 2018، وقّعت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك رسمياً اتفاقية USMCA كبديل عن NAFTA، وشملت الاتفاقية رسائل جانبية من كندا والمكسيك تهدف إلى تحصين صادرات السيارات من أي رسوم جمركية تُفرض مستقبلاً على أساس الأمن القومي. إلا أن دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ كان مشروطاً بموافقة الهيئات التشريعية في الدول الثلاث.

وفي 17 شباط 2019، قدّمت وزارة التجارة إلى البيت الأبيض تقريرها النهائي حول التحقيق، ما منح الرئيس ترامب فترة 90 يوماً لاتخاذ قرار بشأن تبني النتائج. وإذا اعتبر الرئيس أن واردات السيارات تُشكّل تهديداً للأمن القومي، فله مهلة 15 يوماً لتطبيق تدابير تقييدية أو الدخول في مفاوضات جديدة لمدة تصل إلى 180 يوماً قبل اتخاذ إجراءات إضافية. ومن المتوقع أن تستهدف الرسوم المقترحة دولاً حليفة على غرار اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية.

وفي 17 أيار 2019، أعلن الرئيس ترامب تأجيل اتخاذ القرار بشأن فرض الرسوم الجمركية، وذلك بعد توصية وزارة التجارة باتخاذ "إجراءات لتعديل واردات السيارات" بما يخدم الأمن القومي. وتم تكليف مكتب الممثل التجاري الأمريكي (USTR) بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى "يراهها مناسبة"، حتى 13 تشرين الثاني، قبل أن يقرر ترامب ما إذا كان سيفرض الرسوم من عدمه.

5. الهجرة غير الشرعية من المكسيك (بموجب قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة (IEEPA)

في إطار المعركة الخامسة ضمن السياسات الاقتصادية والأمنية للرئيس دونالد ترامب، تمحورت الإجراءات حول الحد من الهجرة غير الشرعية من المكسيك. ففي 30 أيار 2019، وفي نفس اليوم الذي قدّمت فيه الإدارة الأميركية خطاباً إلى الكونغرس لبدء إجراءات التصديق على اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، أعلن الرئيس ترامب عن فرض تعريفية جمركية بنسبة 5% على جميع الواردات القادمة من المكسيك، وذلك بموجب قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة (IEEPA). وتهدف هذه الخطوة، بحسب تصريحاته، إلى "معالجة حالة الطوارئ على الحدود الجنوبية". وقد كان من المقرر أن تدخل التعريفية حيّز التنفيذ في 10 حزيران 2019، مع إمكانية زيادتها تدريجياً في الأشهر التالية إذا لم تتخذ المكسيك إجراءات حاسمة لتقليص أو إنهاء تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر الحدود الأميركية.

غير أن هذه التعريفة لم تُنفذ، ففي 7 حزيران 2019 أعلن الرئيس ترامب تعليقها بعد التوصل إلى اتفاق موقع مع الحكومة المكسيكية، تلتزم بموجبه المكسيك بتعزيز إجراءاتها الأمنية لمكافحة "الهجرة غير النظامية"، إضافة إلى استضافة طالبي اللجوء مؤقتاً على أراضيها إلى حين الانتهاء من معالجة طلباتهم داخل النظام القضائي الأمريكي. وقد اعتُبر هذا الاتفاق انتصاراً تكتيكياً لإدارة ترامب في مسعاها لربط السياسات التجارية بقضايا الهجرة والأمن الحدودي.

6. حماية التفوق الأمريكي في صناعة أشباه الموصلات Semi-Conductors

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين تصعيداً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا المتقدمة خلال إدارتي الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن، حيث اتخذت واشنطن سلسلة من الإجراءات التنظيمية والتقييدية بحق شركات التكنولوجيا الصينية الكبرى، لا سيما Huawei و ZTE، وذلك في إطار حماية الأمن القومي الأمريكي ومنع نقل التقنيات الحساسة إلى خصوم استراتيجيين.

بدأ التصعيد مع شركة ZTE عندما أدرجتها وزارة التجارة الأمريكية بتاريخ 7 آذار 2016 على "قائمة الكيانات" الخاصة بها، والتي تشمل قائمة بالمجموعات أو الأفراد الأجانب، الذين يمثلون خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة أو سياسة مصالحها الخارجية، ما ترتب عليه حظر الشركات الأمريكية من بيع السلع أو تقديم الخدمات لها دون الحصول على ترخيص مسبق.

وفي 7 آذار 2017، أعلنت الحكومة الأمريكية التوصل إلى تسوية مع ZTE، وذلك بعد إثبات انتهاكها للعقوبات المفروضة على إيران وكوريا الشمالية، وفرضت عليها غرامة تاريخية بلغت 1.19 مليار دولار. غير أن الشركة أخلت بشروط التسوية، ما أدّى إلى إصدار أمر حرمان لمدة سبع سنوات في 16 نيسان 2018، يحظر عليها استيراد المكونات الأمريكية. إلا أن الرئيس ترامب تدخل شخصياً في 13 أيار 2018، معلناً عبر تغريدة دعمه لإعادة الشركة إلى العمل حفاظاً على الوظائف في الصين، وأصدر تعليمات لوزارة التجارة بإيجاد حل سريع. وبالفعل، أعلن في 7 حزيران 2018 عن تسوية جديدة تضمنت فرض غرامة إضافية بقيمة مليار دولار، و400 مليون دولار كضمان، مع موافقة الشركة على مراقبة امتثالها لقوانين التصدير الأمريكية لمدة عشر سنوات. وبموجب هذه التسوية، رُفع أمر الحرمان في 13 تموز 2018.

أما شركة Huawei فقد أصبحت محوراً رئيسياً للقيود الأمريكية في هذه الفترة. ففي 28 كانون الثاني 2019، وجهت وزارة العدل الأمريكية اتهامات جنائية إلى الشركة تشمل الاحتيال المالي، وخرق العقوبات، وعرقلة العدالة. وفي 15 أيار 2019، أدرجت وزارة التجارة Huawei على "قائمة

الكيانات"، ما أدى إلى تقييد كبير في حصولها على التكنولوجيا الأميركية. وتوسّع نطاق هذه القيود في 19 آب 2019 ليشمل عشرات الشركات التابعة لها في أوروبا وآسيا. وفي عام 2020، تم تعديل قاعدة المنتج الأجنبي المبني على التكنولوجيا الأميركية، مما مكّن واشنطن من حظر وصول Huawei إلى رقائيق متقدمة حتى وإن كانت مصنعة في الخارج، طالما أنها تعتمد على برامج أو معدات أميركية. وفي ظل هذه الضغوط أعلنت شركة TSMC التايوانية في أيار 2020 عن إنشاء مصنع جديد في الولايات المتحدة. وفي وقت لاحق، أصدرت الحكومة الأميركية استثناءً محدوداً يسمح للشركات بمشاركة Huawei في تطوير المعايير التقنية الدولية. ومع ذلك، ظلت القيود تتوسع تدريجياً حتى نهاية فترة ترامب، لتشمل شركة SMIC الصينية في كانون الأول 2020، ما وضع قيوداً صارمة على تصدير معدات تصميم وتصنيع الرقائيق الإلكترونية إليها.

ومع انتقال السلطة إلى إدارة الرئيس جو بايدن لم يشهد النهج الأميركي تجاه شركات التكنولوجيا الصينية تغييراً جذرياً، بل اتسم بالاستمرارية المؤسسية والتنسيق الدولي. ففي تموز 2022، توصل باحثون إلى أن شركة SMIC استطاعت إحراز تقدم في تصنيع رقائيق متقدمة، رغم القيود المفروضة منذ عام 2020. وتصادعت التوترات الجيوسياسية في آب 2022 إثر زيارة رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى تايوان، ما دفع الصين إلى تنفيذ مناورات عسكرية غير مسبقة وقطع الحوار العسكري والمناخي مع واشنطن.

في 9 آب 2022، وقّع الرئيس بايدن قانون CHIPS and Science Act، الذي يهدف إلى دعم صناعة أشباه الموصلات المحلية عبر تقديم حوافز مالية ضخمة تشمل إعفاءات ضريبية ومخصصات للبحث والتطوير. وفي نهاية آب، فرضت الولايات المتحدة قيوداً جديدة على تصدير الرقائيق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين، خاصة تلك المستخدمة في تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة العالية الأداء. وفي أيلول 2022، أعاد مستشار الأمن القومي تعريف مفاهيم الأمن القومي التكنولوجي، مؤكداً على ضرورة الحفاظ على فارق زمني كبير في القطاعات الحيوية مثل رقائيق الذاكرة والمنطق.

في 7 تشرين الأول 2022، فرضت وزارة التجارة الأميركية قيوداً شاملة على تصدير تقنيات الحوسبة المتقدمة ومعدات تصنيع الرقائيق إلى الصين، وتم تحديث هذه القيود لاحقاً في 28 تشرين الأول. وفي إطار توسيع هذا التحالف التكنولوجي، أعلنت هولندا في 8 آذار 2023 عن فرض قيود مماثلة على صادرات معدات تصنيع الرقائيق، تبعثها اليابان في 31 آذار بفرض قيود على 23 نوعاً من المعدات المتقدمة.

وفي 21 أيار 2023، ردّت الصين بإجراء انتقامي ضد شركة Micron الأميركية، حيث منعت استخدام رقائنها في البنى التحتية الحيوية، مستندة إلى مزاعم تتعلق بالأمن السيبراني.

جدول 1: جدول مقارنة للسياسات التجارية للولايات المتحدة في عهد ترامب وبايدن

البُعد السياسي	إدارة ترامب (الحزب الجمهوري)	إدارة بايدن (الحزب الديمقراطي)
الاستراتيجية العامة	تم تبني نهج أحادي الجانب وسلوك تجاري هجومي، استُخدمت فيه مجموعة واسعة من الأدوات القانونية لفرض التعريفات، غالبًا بما يتعارض مع الأعراف التجارية الدولية.	حافظت على العناصر الأساسية للسياسات السابقة مع إدخال تعديلات تكتيكية، شملت إعفاءات مستهدفة وتنسيقًا أكبر مع الحلفاء.
الأدوات القانونية المستخدمة	تم استخدام القسم 232 (الأمن القومي)، والقسم 301 (الممارسات التجارية غير العادلة)، والقسم 201 (إجراءات الحماية)، وقانون السلطات الاقتصادية الطارئة (IEEPA) لفرض تعريفات على مجموعة واسعة من المنتجات.	استمرت في استخدام الأقسام ذاتها، مع تعديلات تكتيكية، تضمنت إعفاءات موجهة، لا سيما في ما يخص الشركاء والحلفاء التجاريين.
العلاقة التجارية مع الصين	شهدت تصعيدًا متبادلًا في فرض التعريفات، انتهى بتوقيع "اتفاق المرحلة الأولى" في يناير 2020، والذي تضمّن التزامات شراء صينية لم تتحقق بشكل كبير.	حافظت على تعريفات القسم 301 ضد الصين، ووسّعت الإجراءات لتشمل تعريفات جديدة على قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا والمعادن النادرة.
التعامل مع الحلفاء	فُرضت تعريفات بموجب القسم 232 على الصلب والألومنيوم، بما في ذلك على حلفاء رئيسيين، قبل التراجع عنها لاحقًا عبر تسويات تفاوضية.	تم استبدال التعريفات المفروضة باتفاقيات حصص نسبية معفاة من الرسوم (TRQs) مع الاتحاد الأوروبي، واليابان، والمملكة المتحدة، في إطار نهج أكثر تعاونًا.
الموقف من منظمة التجارة العالمية (WTO)	واجهت الطعون الدولية بسبب تعريفات 232، ورفضت الامتثال لأحكام المنظمة، ما ساهم في إضعاف فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف.	لم تتراجع عن الإجراءات السابقة، واستمر التوتر مع آلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة.
القطاعات المستهدفة	ركّزت الإجراءات على قطاعات مثل الصلب، الألومنيوم، الألواح الشمسية، والغسالات، وربطت التجارة بقضايا غير اقتصادية مثل الهجرة.	زاد التركيز على القطاعات الاستراتيجية الحيوية للأمن القومي والتفوق التكنولوجي، بما في ذلك السيارات الكهربائية، والبطاريات، أشباه الموصلات، والمعادن النادرة.
النهج العام تجاه استخدام التعريفات	استخدمت كأداة ضغط رئيسية، بشكل مفاجئ وشامل، وأحيانًا لأهداف غير تجارية.	استخدمت كأداة استراتيجية ضمن إطار منضبط، مع توجيهها لأهداف صناعية وأمنية محددة، وتخفيف أثرها عبر تنسيق دولي وإعفاءات موجهة.

المصدر: تم إعداده استنادًا إلى المعلومات الواردة في القسم ثانيًا

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للتعريفات الجمركية الأميركية بعد عام 2017

في القسم السابق، تم تناول السياسات الجمركية التي شرعت بها إدارة الرئيس دونالد ترامب واستمرت إدارة الرئيس جو بايدن في تطبيقها، حيث تم استعراض أبرز القطاعات الاقتصادية التي استهدفتها هذه السياسات، إلى جانب القوانين التجارية ذات الصلة والدول التي تأثرت بها بشكل مباشر. كما تم التطرق إلى الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها بعض الدول كرد فعل على هذه الرسوم الجمركية، بما في ذلك طبيعة هذه الردود ونطاقها وتأثيرها المحتمل على العلاقات التجارية الدولية.

أما في هذا الفصل، فسيُركّز التحليل على التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري للولايات المتحدة الأميركية، من خلال دراسة التحوّلات في هيكل الشركاء التجاريين الأساسيين وتوزيع الحصص التجارية، بالإضافة إلى تقييم العائدات الجمركية المتأتية من هذه السياسات. وفي النصف الثاني من هذا الفصل، سيتم تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية الأوسع لهذه الرسوم، لا سيما انعكاساتها على قطاعات رئيسية داخل الاقتصاد الأميركي. وسيتم ذلك من خلال مراجعة منهجية للأدبيات الاقتصادية والدراسات الأكاديمية التي تناولت تقييم الأثر المباشر وغير المباشر لهذه السياسات التجارية، بهدف الوصول إلى فهم أشمل لأبعادها الاقتصادية الكلية.

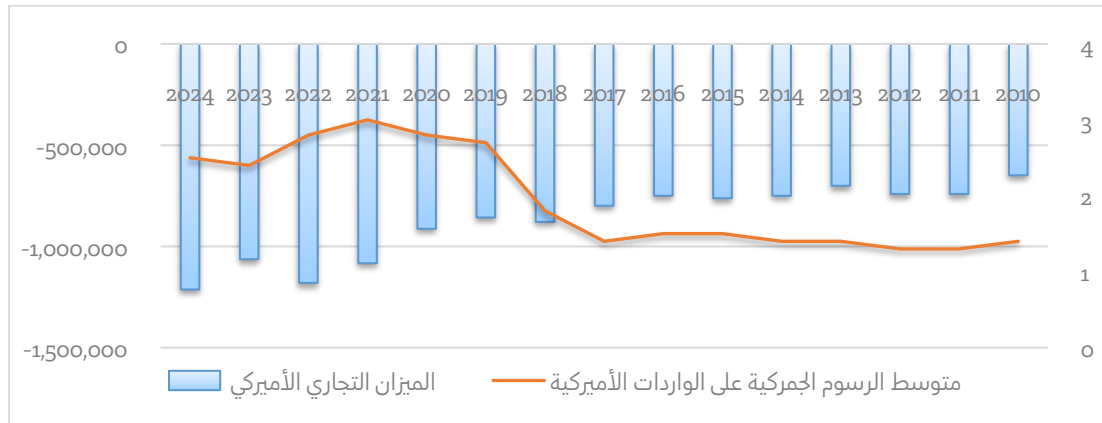
1. الميزان التجاري للولايات المتحدة الأميركية 2017-2024

تشير البيانات الاقتصادية للفترة بين 2017 و 2024 إلى أن زيادة متوسط الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات لم تؤدّ إلى تقليص العجز في الميزان التجاري الأميركي، بل تزامنت مع تفاقمه. ففي عام 2017، بلغ متوسط الرسوم الجمركية 1.4% وكان العجز التجاري حوالي 799 مليار دولار. ومع بداية تطبيق سياسات جمركية أكثر تشدداً، ارتفعت الرسوم إلى 1.8% في عام 2018، ثم إلى 2.7% في 2019، وبلغت ذروتها عند 3.0% في عام 2021. ومع ذلك، ارتفع العجز التجاري بشكل مستمر، حيث تجاوز حاجز التريليون دولار منذ عام 2021، وبلغ في عام 2024 نحو 1.21 تريليون دولار (أنظر الرسم البياني رقم 5).

هذا الاتجاه يوضح أن فرض رسوم جمركية أعلى لم يُقلّل من إجمالي الفجوة التجارية، بل ربما أدّى إلى تحوّل في تركيبة الشركاء التجاريين بدلاً من خفض حجم الواردات الإجمالي. أي أن المستوردين الأميركيين ربما انتقلوا من موردين في دول خاضعة لرسوم مرتفعة إلى دول بديلة لم تُفرض عليها نفس الرسوم، ما أبقى على مستوى الاستيراد مرتفعاً. ويشير ذلك إلى أن فعالية السياسات الجمائية في معالجة العجز التجاري قد تكون محدودة إذا لم تُرافق بإصلاحات أوسع في هيكل الإنتاج والقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي. وبناءً على ذلك، سنقوم

في التحليل التالي بدراسة التغيرات في تركيبة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأميركية خلال هذه الفترة، لفهم ما إذا كانت التحوّلات في وجهات الاستيراد قد ساهمت في الحفاظ على مستويات العجز المرتفعة رغم تصاعد الرسوم الجمركية.

رسم بياني رقم 5: الميزان التجاري الأمريكي (مليون دولار) مقابل متوسط الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية



المصدر: تم إعداده استنادًا إلى

<https://www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services> و
<https://taxfoundation.org/research/all/federal/trump-tariffs-trade-war>

2. تغيّر حصص الشركاء التجاريين من التجارة الأمريكية 2017-2024

- الواردات

تشير بيانات الجدول رقم 2 المتعلق بالواردات المتأثرة بالتعريفات الجمركية الأمريكية بين عامي 2017 و2023 إلى تأثير مباشر وملحوس للسياسات الحمائية التي تبنتها الولايات المتحدة، لا سيما من خلال البندين 232 و301. فقد أظهرت معظم الفئات انخفاضاً واضحاً في قيمة الواردات بعد فرض الرسوم، خاصة في قطاعي الصلب والألمنيوم، حيث تراجعت واردات الصلب من 15.9 مليار دولار في عام 2017 إلى 5.5 مليار دولار فقط في عام 2023. كما انخفضت واردات البند 301 القائمة 3، والتي استهدفت مجموعة كبيرة من المنتجات الصينية، من ذروتها البالغة 181.3 مليار دولار في عام 2018 إلى 86.5 مليار دولار في عام 2023.

جدول 2: الواردات المستهدفة بالتعريفات الجمركية الجديدة

التعريفات الجمركية وتاريخ سريانها	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	النسبة
البند 232 - الصلب (أذار 2018)	15.90\$	15.50\$	11.40\$	7.10\$	13.50\$	9.50\$	5.50\$	25%
البند 232 - الألمنيوم (أذار 2018)	9.00\$	9.60\$	8.40\$	5.20\$	7.50\$	9.80\$	5.60\$	10%
البند 232 - مشتقات الصلب (شباط 2020)	0.40\$	0.50\$	0.50\$	0.40\$	0.50\$	0.60\$	0.30\$	25%
البند 232 - مشتقات الألمنيوم (شباط 2020)	0.20\$	0.30\$	0.20\$	0.20\$	0.30\$	0.30\$	0.30\$	10%
البند 301 - القائمة 1 (تموز 2018)	31.90\$	30.30\$	22.00\$	20.10\$	24.10\$	26.10\$	23.60\$	25%
البند 301 - القائمة 2 (آب 2018)	13.80\$	14.80\$	8.50\$	9.60\$	10.30\$	10.70\$	8.20\$	25%
البند 301 - القائمة 3 (أيلول 2018، زيدت في أيار 2019)	159.20\$	181.30\$	120.00\$	107.10\$	119.60\$	111.80\$	86.50\$	10% في 2019، ثم 25%
البند 301 - القائمة 4 (أيلول 2019، حُفِضت في كانون الثاني 2020)	101.90\$	112.20\$	113.90\$	101.40\$	104.70\$	102.00\$	84.90\$	15% في 2019، ثم 7.5%
توسعة البند 301 في عهد بايدن (2024-2026)	7.50\$	8.00\$	5.60\$	8.90\$	9.00\$	15.70\$	18.00\$	من 25% إلى 100%

المصدر : <https://taxfoundation.org/research/all/federal/trump-tariffs-trade-war>

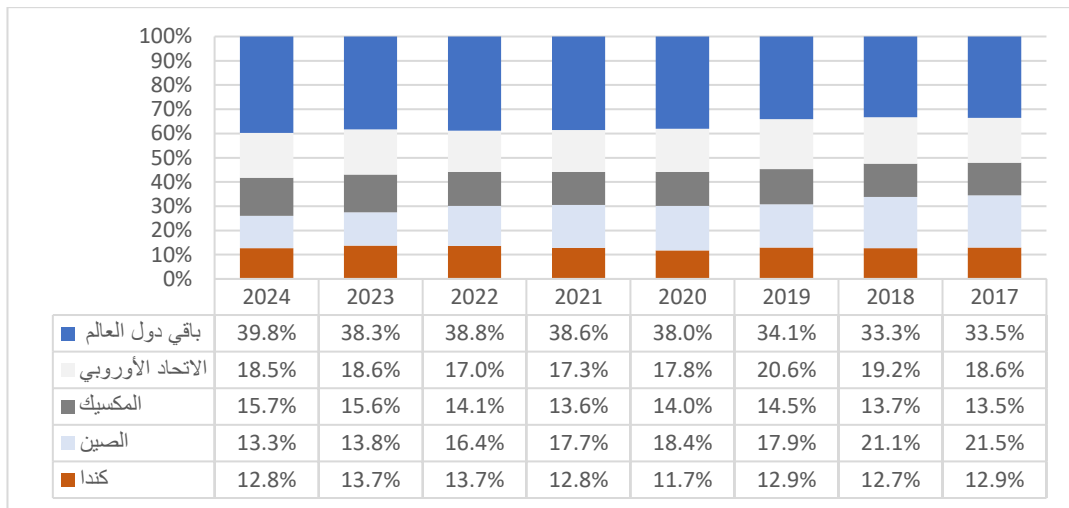
ملاحظة: لا يشمل إجمالي واردات الصلب الواردات من الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، وكندا، والمكسيك. ولا يشمل إجمالي واردات الألمنيوم الواردات من الأرجنتين، أستراليا، كندا، والمكسيك. وابتداءً من عام 2022، لا يشمل إجمالي واردات الصلب أيضًا الواردات من اليابان، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، ولا يشمل إجمالي واردات الألمنيوم الواردات من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وذلك لأن هذه الواردات أصبحت خاضعة لنظام حصص الرسوم الجمركية (TRQs) إن استثناء جميع الواردات الخاضعة لنظام TRQs يُضخم حجم التوفير الناتج عن هذا النظام، لأن الرسوم الجمركية لا تزال تُطبق عندما تتجاوز الواردات المستويات التاريخية.

ورغم هذا التراجع الظاهري، إلا أن النظرة الأوسع إلى خريطة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة ذاتها تكشف عن تحولٍ أعمق في أنماط التجارة. فقد تراجعت حصة الصين، التي كانت تشكّل الشريك الأكبر للولايات المتحدة الأميركية بنسبة 21.5% من إجمالي الواردات في عام 2017، إلى 13.3% فقط في عام 2024. وهو ما يتوافق مع تصاعد الرسوم الجمركية في إطار الحرب التجارية. هذا التحول لا يشير إلى تراجع في الطلب الأميركي على السلع، بل إلى إعادة توجيه تدفقات التجارة نحو شركاء بديلين.

وفي المقابل، سجّلت المكسيك زيادة تدريجية في حصتها، من 13.5٪ إلى 15.7٪ خلال نفس الفترة، مما يشير إلى احتمالية انتقال بعض خطوط الإمداد من الصين إلى المكسيك، خاصة في ظل وجود اتفاقيات تجارية تفضيلية مثل اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA). كما لوحظ استقرار نسبي في حصة كندا والاتحاد الأوروبي، ما يوضح أن التأثير الأكبر للرسوم تركّز على دول بعينها مثل الصين.

الأكثر دلالة في هذا السياق هو الارتفاع الواضح في حصة "باقي دول العالم" من 33.5٪ في عام 2017 إلى 39.8٪ في عام 2024. هذا الارتفاع يعكس توجهاً نحو تنويع مصادر الاستيراد، وهو على الأرجح نتيجة مباشرة لمحاولات الشركات الأميركية الالتفاف على الرسوم الجمركية من خلال تغيير مصادر التوريد إلى دول لم تُفرض عليها نفس القيود التجارية. ومن هنا، يمكن الاستنتاج أن التأثير الفعلي للرسوم الجمركية لم يكن تقليص العجز التجاري، بل إعادة تشكيل الخارطة الجغرافية للشركاء التجاريين. وعليه، فإن هذه النتائج تشير إلى أن السياسات الحمائية، حين لا تكون جزءاً من استراتيجية متكاملة تعزز من الإنتاج المحلي وتنافسية الصادرات، قد تفتقر إلى الفعالية في معالجة الاختلالات المستمرة في الميزان التجاري الأميركي.

رسم بياني رقم 6: حصص الشركاء التجاريين من الواردات الأميركية (2017-2024)



المصدر: تم إعداده استناداً إلى

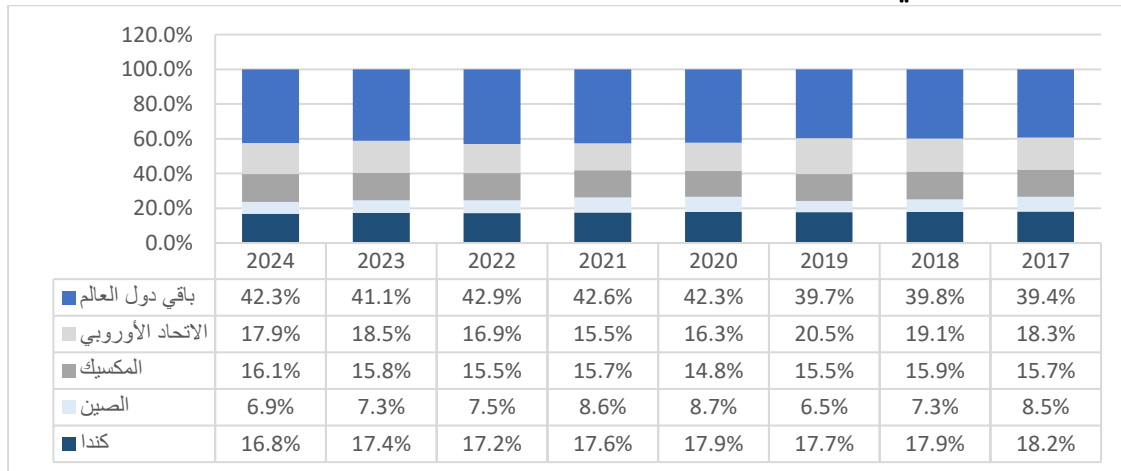
<https://www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services>

- الصادرات

تُظهر بيانات صادرات الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة من 2017 إلى 2024 تغيّرات ملحوظة في هيكل الشركاء التجاريين، حيث تعكس إلى حدّ كبير تأثير السياسات التجارية

الحمائية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة الرسوم الجمركية المرتفعة التي فُرضت على بعض الدول مثل الصين. فقد انخفضت حصة الصين من إجمالي الصادرات الأمريكية من 8.5% في عام 2017 إلى 6.9% في عام 2024، بعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2019 بنسبة 6.5%. ويرتبط هذا الانخفاض بشكل مباشر بالإجراءات الانتقامية التي اتخذتها الصين ردًا على الرسوم الأمريكية، حيث فرضت قيودًا على عدد من السلع الأمريكية، لا سيّما المنتجات الزراعية والصناعية، مما أدّى إلى تقليص نفاذ المصدرين الأمريكيين إلى السوق الصينية. في المقابل، شهدت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى كندا والمكسيك استقرارًا نسبيًا، وهو ما يمكن تفسيره بوجود إطار قانوني وتنظيمي واضح عبر اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، التي ساهمت في حماية العلاقات التجارية الإقليمية من التقلبات. أما الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت حصته تذبذبًا ملحوظًا، حيث انخفضت من 20.5% في عام 2019 إلى 17.9% في عام 2024، نتيجة لتوترات تجارية متبادلة حول قضايا الدعم والتعريفات الجمركية، ما يعكس تأثر العلاقات التجارية حتى مع الحلفاء التقليديين. ومن ناحية أخرى، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى باقي دول العالم من 39.4% إلى 42.3% خلال نفس الفترة، مما يشير إلى توجهٍ أمريكي نحو تنويع الأسواق وتقليل الاعتماد على الشركاء الذين تأثرت العلاقات التجارية معهم بسبب السياسات الحمائية. وتبرز هذه التحولات أن الرسوم الجمركية لم يكن لها أثر اقتصادي أحادي الاتجاه، بل امتدت تداعياتها إلى صادرات الولايات المتحدة عبر ردود فعل انتقامية، ما يُضعف من فعالية هذه السياسات كأداة لمعالجة الاختلالات التجارية دون تكلفة على القدرة التصديرية.

رسم بياني رقم 7: حصص الشركاء التجاريين من الصادرات الأمريكية (2017-2024)



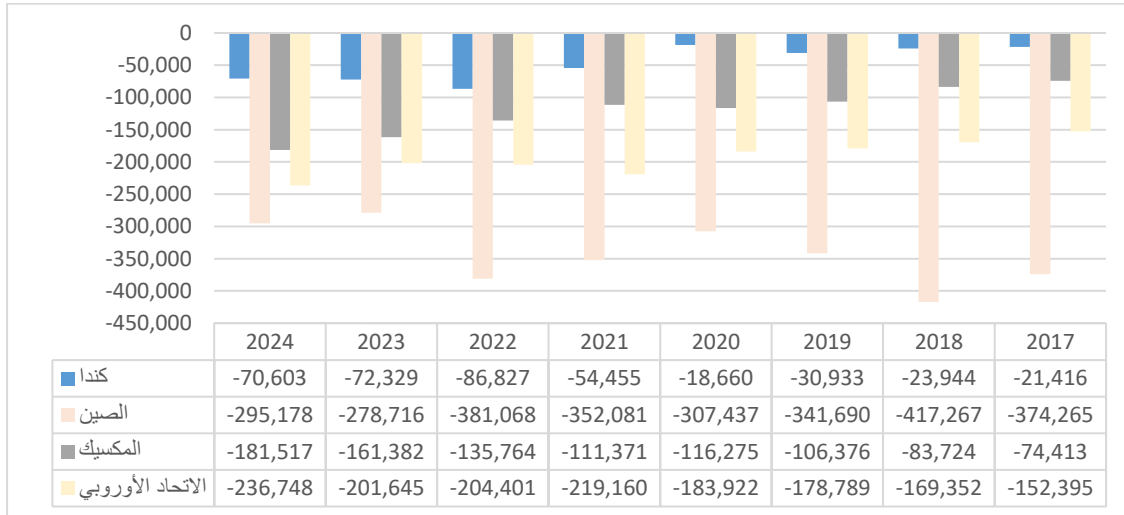
المصدر: تم إعداده استنادًا إلى

<https://www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services>

- الميزان التجاري

تشير بيانات الميزان التجاري الأميركي مع أبرز الشركاء التجاريين إلى أن العجز لم يتقلص مع معظمهم خلال الفترة من 2017 إلى 2024، بل شهد في العديد من الحالات اتساعاً واضحاً، مما يبرز محدودية أثر الرسوم الجمركية في تقليص الفجوة التجارية. فعلى صعيد الصين، انخفض العجز من 417 مليار دولار في 2018 إلى 295 مليار دولار في 2024، ما يُعزى جزئياً إلى القيود الجمركية، لكنه لم ينعكس إيجاباً على العجز الكلي. في المقابل، ارتفع العجز مع المكسيك بشكل ملحوظ من 74 مليار دولار في 2017 إلى 181 مليار دولار في 2024، مما يشير إلى تحول الشركات الأميركية نحو المكسيك كمصدر بديل. كما تضاعف تقريباً العجز مع كندا، منتقلاً من 21 مليار دولار إلى أكثر من 70 مليار دولار في الفترة نفسها، رغم استقرار العلاقات التجارية في إطار اتفاقية USMCA. أما الاتحاد الأوروبي فقد سجّل العجز معه أعلى مستوياته في 2024، بواقع 236 مليار دولار، بعد ارتفاع مطّرد منذ عام 2017. هذه المؤشرات تظهر أن السياسات التجارية الأميركية أسهمت في إعادة توزيع العجز بين الشركاء بدلاً من خفضه، وأن تحقيق توازن تجاري فعلي يتطلب إصلاحات بنيوية على مستوى الإنتاج والقدرة التنافسية، وليس تغييرات في السياسات الجمركية فقط.

رسم بياني رقم 8: الميزان التجاري مع الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية (2017-2024)



المصدر: تم إعداده استناداً إلى

<https://www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services>

3. العائدات الجمركية في ولايتي ترامب وبايدن

أسفرت الرسوم الجمركية الناتجة عن الحرب التجارية حتى نهاية عام 2024 عن تحصيل أكثر من 264 مليار دولار من الرسوم الجمركية الإضافية لصالح الحكومة الأميركية من المستوردين الأميركيين. من هذا المبلغ، تم تحصيل 89 مليار دولار، أي نحو 34٪، خلال إدارة ترامب، في حين تم تحصيل المبلغ المتبقي البالغ 175 مليار دولار، أي حوالي 64٪، خلال إدارة بايدن⁶².

يُظهر الرسم البياني رقم 9 أن الرسوم المفروضة بموجب المادة 301 على الواردات من الصين كانت المصدر الرئيسي للإيرادات الجمركية في كلتا الإدارتين. فقد جمعت هذه الرسوم وحدها 75.9 مليار دولار خلال عهد ترامب، بينما ارتفعت إلى 164.9 مليار دولار خلال عهد بايدن، ما يمثل نحو 85٪ من إجمالي العائدات في عهد ترامب، و94٪ تقريباً في عهد بايدن. وهذا يعكس استمرار سياسة المواجهة التجارية مع الصين بل وتصعيدها في بعض الحالات.

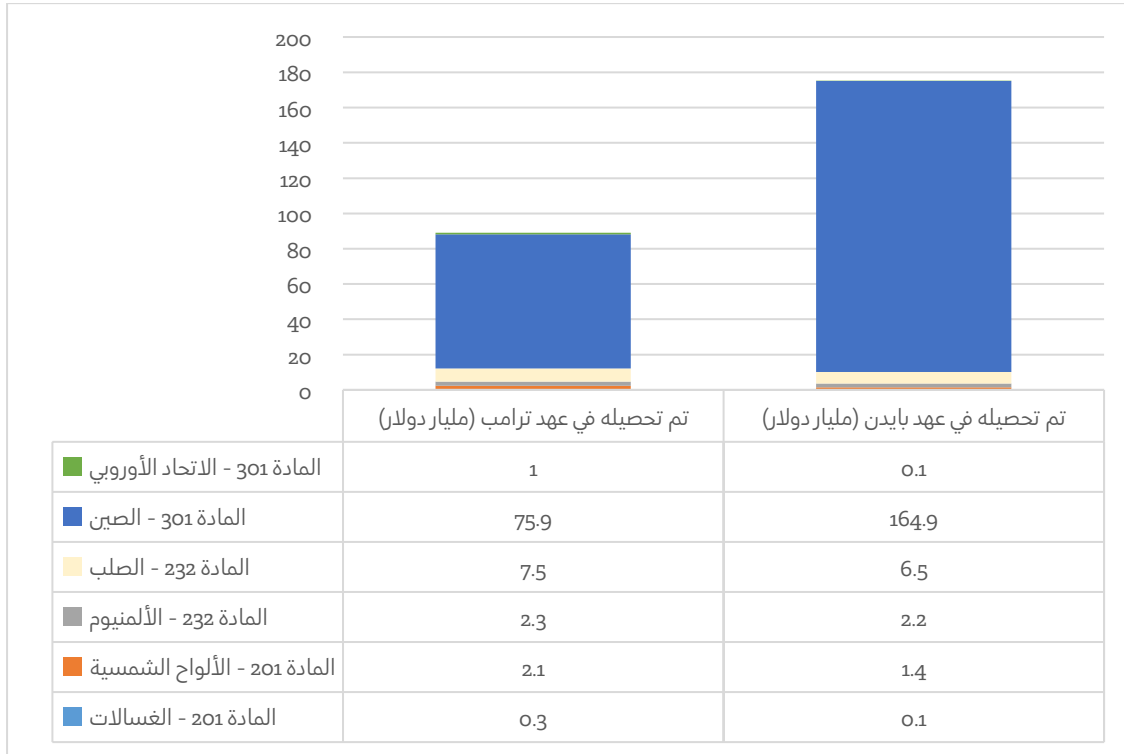
أما الرسوم المفروضة بموجب المادة 232 على واردات الصلب والألمنيوم فقد ساهمت هي أيضاً في ارتفاع العائدات التي بلغت 9.8 مليار دولار في عهد ترامب (7.5 مليار من الصلب و2.3 مليار من الألمنيوم)، مقارنة بـ 8.7 مليار دولار في عهد بايدن (6.5 مليار من الصلب و2.2 مليار من الألمنيوم). ويظهر هذا الاستقرار النسبي استمرار تطبيق هذه الرسوم مع بعض التعديلات الطفيفة. في ما يتعلق بالإجراءات الأخرى، مثل الرسوم المفروضة بموجب المادة 201 على الغسالات والألواح الشمسية، فقد كانت إسهاماتها محدودة نسبياً، إذ بلغ إجمالي العائدات منها 0.4 مليار دولار فقط من الغسالات، و3.5 مليار دولار من الألواح الشمسية. وهذا قد يُعزى إلى انخفاض حجم الواردات أو تضيق نطاق المنتجات الخاضعة لهذه الرسوم.

أخيراً، تظهر الرسوم المفروضة على واردات من الاتحاد الأوروبي بموجب المادة 301 كأقل المصادر من حيث العائدات، حيث جمعت 1 مليار دولار خلال عهد ترامب و0.1 مليار دولار فقط في عهد بايدن، مما يدل على أن هذه الإجراءات كانت محدودة من حيث التأثير المالي.

بوجه عام، يتضح من هذا التحليل أن إدارة بايدن لم تكتفِ بالإبقاء على الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، بل شهدت ارتفاعاً كبيراً في حجم العائدات، لا سيما من الصين، مما يعكس استمرار النهج المتشدد في السياسات التجارية الأميركية.

⁶² Tax Foundation, Trump Tariffs: The Economic Impact of the Trump Trade War , <https://taxfoundation.org/research/all/federal/trump-tariffs-trade-war/>

رسم بياني رقم 9: العائدات الجمركية المحصلة في عهدي ترامب وبايدن بحسب الأبواب (مليار دولار)



4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعريفات الجمركية بعد عام 2017 (مراجعة الأدبيات الاقتصادية)

يُجمع الاقتصاديون على أن التجارة الحرة تساهم في زيادة الناتج والدخل، وتؤدي الرسوم الجمركية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض الاستهلاك، وسوء تخصيص الموارد. وتنعكس هذه الآثار من خلال ارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة التنافسية للصادرات نتيجة ارتفاع قيمة الدولار، وضعف الحوافز على العمل والاستثمار، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الناتج والدخل الاقتصادي. لقد قام العديد من الاقتصاديين بدراسة نتائج الرسوم الجمركية المفروضة خلال الحرب التجارية 2018 على الاقتصاد الأميركي، وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن تلك الرسوم تسببت في ارتفاع الأسعار، وانخفاض الناتج الاقتصادي وفرص التوظيف منذ انطلاق الحرب التجارية. وهنا سنستعرض أبرز ما أنتجته الأدبيات الاقتصادية التجريبية من دراسات قياسية وبيانات دقيقة، بما يشمل تقديرات الخسائر في الدخل الحقيقي، وتحليل تأثيرات تمرير الرسوم إلى الأسعار، والخسائر في الصادرات والوظائف، وكذلك التكاليف الناتجة عن تصاعد حالة عدم اليقين في البيئة التجارية.

أ. الأثر على الناتج والرفاه الاقتصادي

وفقاً لدراسة "العودة إلى الحمائية" (2019)⁶³، أدّت التعريفات إلى انخفاض واردات السلع الخاضعة للرسوم بنسبة 32٪، والصادرات بنسبة 11٪ نتيجة الإجراءات الانتقامية، ما حمّل المستهلك الأميركي تكاليف مباشرة بلغت 68.8 مليار دولار سنوياً (0.37٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ورغم تحقيق الحكومة 39.4 مليار دولار من الإيرادات الجمركية، وأرباح بـ 21.6 مليار دولار لشركات معينة، فإن صافي الخسارة بلغ 7.8 مليار دولار (0.04٪ من الناتج).

وبالتوازي مع هذه الخلاصة، بيّنت دراسة بعنوان "تقدير الأثر الإقليمي لتغيرات الرسوم الجمركية: تطبيق على الولايات المتحدة"⁶⁴، استخدمت نموذجاً عددياً على 722 منطقة أميركية بين 2018 و2020، أن الرسوم الجمركية خفّضت الرفاه الوطني بـ 0.04٪ (نحو 5 مليارات دولار سنوياً)، مع تفاوت إقليمي كبير حيث خسرت المناطق حتى 0.3٪ من رفاها المحلي، خصوصاً كاليفورنيا وميشيغان وأوهايو وتكساس. واستفادت مناطق محدودة (منتجة للفولاذ والألمنيوم)، لكن المكاسب كانت صغيرة ولم تعوّض الخسائر العامة، ومنها تراجع الأجور، وضعف مرونة الإنتاج، ما عمّق التفاوت الإقليمي.

وأوضحت دراسة ثالثة في عام 2019 بعنوان "أثر الحرب التجارية للولايات المتحدة عام 2018 على الأسعار والرفاهية"⁶⁵، أن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة خلال أول 11 شهراً من عام 2018 أسفرت عن خسائر في الرفاهية الاقتصادية تُقدّر بحوالي 6.9 مليار دولار، بالإضافة إلى تكاليف إضافية بقيمة 12.3 مليار دولار تكبدها المستهلكون والمستوردون الأميركيون على شكل إيرادات جمركية محوّلة إلى الحكومة. وبحلول تشرين الثاني 2018، بلغت الخسائر الشهرية وحدها 1.4 مليار دولار. كما أدّت الحرب التجارية إلى تغييرات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية، حيث تم فقدان أو إعادة توجيه ما يقرب من 165 مليار دولار من التجارة (136 مليار دولار من الواردات و29 مليار دولار من الصادرات) لتجنّب الرسوم الجمركية. وفي متابعة لدراساتهم السابقة عن أثر الحرب التجارية المذكورة سابقاً قام الباحثون بتحديث البيانات ونشرها ضمن دراسة جديدة عام 2020 بعنوان "من يدفع ثمن الرسوم الجمركية

⁶³ THE RETURN TO PROTECTIONISM- NBER,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w25638/revisions/w25638.revo.pdf

⁶⁴ ESTIMATING THE REGIONAL WELFARE IMPACT OF TARIFF CHANGES: APPLICATION TO THE UNITED STATES-NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w33007/w33007.pdf

⁶⁵ THE IMPACT OF THE 2018 TRADE WAR ON U.S. PRICES AND WELFARE, NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w25672/w25672.pdf

الأميركية؟ منظور طويل الأجل⁶⁶. وقد أشارت البيانات المحدثّة لعام 2019 إلى أن النتائج الأساسية لم تتغير. لا تزال الرسوم الجمركية الأميركية تُحمّل بالكامل تقريباً على الشركات والمستهلكين الأميركيين، مع عدم وجود تأثيرات واضحة على شروط التبادل التجاري، ما يُعزز ما توصل إليه المؤلفون سابقاً. ومع استمرار الحرب التجارية وتصادد حدّتها، ازدادت وتيرة إعادة توجيه التجارة، حيث بيّنت البيانات أن واردات السلع التي فُرضت عليها رسوم بنسبة 10٪ انخفضت بنفس النسبة تقريباً خلال الأشهر الثلاثة الأولى، لكن هذه المرونة تضاعفت لاحقاً، ما يدلّ على تأثيرات أكبر على المدى الطويل نتيجة انتقال الشركات إلى دول مثل فيتنام لتجنب الرسوم.

وفي دراسة عام 2019 بعنوان "تأثير انتقال الرسوم الجمركية عند الحدود وفي المتجر: أدلة من السياسة التجارية الأميركية"⁶⁷، أظهر الباحثون أن الرسوم الجمركية الأميركية على الواردات، خاصة من الصين خلال 2018 و2019، تم تمريرها بالكامل تقريباً إلى أسعار الحدود بنسبة تقارب 100٪، ما يعني أن المستوردين لم يتحملوا التكلفة بل نقلوها مباشرة إلى الأسعار. بالمقابل، انعكس ما بين 20٪ إلى 30٪ فقط من هذه الزيادة على أسعار التجزئة، حيث امتص الوكلاء وتجار التجزئة جزءاً من التكاليف لحماية الطلب الاستهلاكي. وخلصت الدراسة إلى أن المستهلك الأميركي وسلاسل التوريد المحلية تحمّلوا الجزء الأكبر من الأعباء، مما أثار شكوكاً حول فعالية الرسوم كأداة لتحقيق مكاسب اقتصادية داخلية.

أما على صعيد الاستهلاك، بيّنت دراسة تحت عنوان "استجابة الاستهلاك لصدمات التجارة: أدلة من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين"⁶⁸ أجريت عام 2019، أثر الحرب التجارية الأميركية-الصينية خلال 2017-2018 على سلوك المستهلك الأميركي، معتمدة على بيانات مبيعات السيارات الجديدة. أظهرت الدراسة أن المقاطعات الأميركية الأكثر تضرراً من التعريفات الانتقامية الصينية شهدت انخفاضاً في معدل نمو الاستهلاك بمقدار 3.8 نقطة مئوية مقارنة بالمقاطعات الأقل تضرراً. كما قدرّت الدراسة مرونة الاستهلاك بالنسبة للتعريفات بحوالي -1، أي أن كل زيادة بنسبة 1٪ في متوسط التعريفات أدت إلى تراجع 1٪ في

⁶⁶ WHO'S PAYING FOR THE US TARIFFS? A LONGER-TERM PERSPECTIVE-NBER,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w26610/w26610.pdf

⁶⁷ TARIFF PASSTHROUGH AT THE BORDER AND AT THE STORE: EVIDENCE FROM US TRADE POLICY-

NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w26396/w26396.pdf

⁶⁸ THE CONSUMPTION RESPONSE TO TRADE SHOCKS: EVIDENCE FROM THE US-CHINA TRADE WAR-

NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w26353/revisions/w26353.revo.pdf

نمو الاستهلاك. ترافقت هذه التغيرات مع انخفاض في معدلات التوظيف، ما يعكس الأثر المضاعف للسياسات الحمائية على الرفاه الاقتصادي المحلي.

ب. المكاسب والخسائر القطاعية

تشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة 2018-2019، في إطار سياسة تجارية جمائية، أسفرت عن نتائج اقتصادية سلبية في الغالب، انعكست على عدد من القطاعات الحيوية، لا سيما تلك المندمجة في سلاسل التوريد العالمية.

فوفقاً لدراسة "العودة إلى الحمائية" (2019)⁶⁹، تفاوتت الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية، إذ حققت بعض الصناعات التقليدية مثل صناعات الحديد والصلب مكاسب محدودة، في حين تكبدت القطاعات التصديرية خسائر ملموسة، وتراجعت الأجور الحقيقية بنسبة 0.7 %.

وضمن دراسة "من يدفع ثمن الرسوم الجمركية الأميركية؟ منظور طويل الأجل"⁷⁰، أظهرت البيانات تفاوتاً بين القطاعات. ففي قطاع الصلب على وجه الخصوص، استجاب المصدرون الأجانب—خاصة من الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية واليابان—بتخفيض أسعارهم إلى السوق الأميركية، ما جعلهم يتحملون ما يقارب نصف تكلفة الرسوم الجمركية على الصلب. ويذكر أن الصين، رغم أنها محور النزاع، كانت عاشر أكبر مورد للصلب إلى الولايات المتحدة. ورغم فرض رسوم بنسبة 25% على واردات الصلب، لم يشهد الإنتاج الأمريكي سوى زيادة سنوية بنسبة 2% فقط بين الربع الثالث من عام 2017 والربع الثالث من عام 2019، ما يسلط الضوء على محدودية الأثر الصناعي لهذه الرسوم، ويؤكد أن خفض الأسعار من قبل الموردين الأجانب قد خفف من أي دافع لإعادة توطين الوظائف في هذا القطاع.

وفي دراسة تحليلية بعنوان "فصل آثار تعريفات 2018-2019 على قطاع التصنيع الأمريكي المتصل عالمياً"⁷¹، تناول الباحثان تأثير التعريفات الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب وردود الفعل الانتقامية. أظهرت النتائج أن الصناعات التي تعتمد على مدخلات مستوردة، مثل الألومنيوم، والآلات، والسيارات، شهدت زيادة في تكاليف الإنتاج بنسبة 2.7% وزيادة في أسعار المنتجات بنسبة تجاوزت 3.8%، مما أضعف التنافسية. علماً أن 80 % من الصناعات التحويلية الأميركية تعتمد على مدخلات مستوردة، مما جعل التأثير واسعاً. أما الرسوم الانتقامية من

⁶⁹ THE RETURN TO PROTECTIONISM- NBER, op.cit

⁷⁰ WHO'S PAYING FOR THE US TARIFFS? A LONGER-TERM PERSPECTIVE-NBER, op.cit

⁷¹ Disentangling the Effects of the 2018-2019 Tariffs on a Globally Connected U.S. Manufacturing Sector, http://www.justinrpierce.com/index_files/flaaen_pierce_disentangling_final.pdf

الصين، والاتحاد الأوروبي وكندا فقد استهدفت صادرات أميركية بقيمة 110 مليارات دولار، منها فول الصويا (25٪) والسيارات (20٪). أدى ذلك إلى تراجع الصادرات بنسبة 5.1٪ عام 2019 مقارنة بـ2017، وخسارة نحو 30,000 وظيفة (1.4٪ تراجع بالتوظيف في القطاعات المتأثرة). رغم الحماية التي حصلت عليها بعض الصناعات مثل الحديد والصلب، فإن نمو التوظيف لم يتجاوز 0.2 نقطة مئوية دون تحسن ملحوظ في الإنتاج. وخلصت الدراسة إلى أن السياسات الجمركية أدت إلى ارتفاع الأسعار، انخفاض الصادرات، وزيادة التكاليف، مقابل مكاسب محدودة جداً. وقد انخفض الإنتاج في القطاعات المتضررة بنسبة بين 0.8٪ و1.6٪، وتدهورت موازينها التجارية بمقدار 15 مليار دولار. وقد خسر قطاع السيارات تحديداً ما بين 10,000 إلى 15,000 وظيفة بسبب ارتفاع تكلفة الأجزاء المستوردة (4.2٪) والتعريفات الانتقامية، بينما ارتفعت في قطاع المعادن أسعار المنتجين 6.1٪ رغم نمو التوظيف بنسبة 0.4٪. كما فقد قطاع الأغذية المصنعة أكثر من 2.3٪ من صادراته. وتؤكد الدراسة أن سياسات الحماية الجمركية في اقتصاد عالمي مترابط أدت إلى أضرار كبيرة بدلاً من تعزيز الصناعة المحلية.

أما دراسة "هل من مساعدة للولايات الوسطى؟ التأثيرات الوظيفية والانتخابية للتعريفات الجمركية التي فرضها ترامب في الولايات المتحدة"⁷²، فقد خلصت إلى أن السياسات الحمائية لم تسفر عن تحسين في معدلات التوظيف بالمناطق المستهدفة بالحماية، بل لوحظ انخفاض بمقدار 0.15 نقطة مئوية في المقاطعات المتأثرة، خصوصاً في ولايات زراعية مثل آيوا ونبراسكا. وقد تجاوزت التعويضات الزراعية المخصصة لتخفيف آثار هذه السياسات 23 مليار دولار بين عامي 2018 و2020، دون أن تؤدي إلى تحسين ملموس في الدخل أو التوظيف.

وأشارت دراسة بعنوان "تأثير التعريفات الجمركية الانتقامية على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية"⁷³، إلى ارتفاع متوسط التعريفات الجمركية على الصادرات الزراعية الأميركية من 8.3٪ إلى 28.6٪، ما شكّل صدمة قوية للقطاع الزراعي الأميركي المعتمد على الأسواق الخارجية. اعتمد الباحثان على بيانات دقيقة تغطي أكثر من 900 منتج بقيمة صادرات تفوق 32 مليار دولار. وقد أظهرت النتائج انخفاض صادرات الولايات المتحدة الأميركية إلى الدول التي فرضت التعريفات بأكثر من 15.6 مليار دولار بين 2018 و2019، مع تضرر منتجات مثل فول الصويا، واللحوم، والحبوب والمكسرات. بالمقابل، زادت صادرات دول أخرى (البرازيل،

⁷² HELP FOR THE HEARTLAND? THE EMPLOYMENT AND ELECTORAL EFFECTS OF THE TRUMP TARIFFS IN THE UNITED STATES-NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w32082/w32082.pdf

⁷³ THE IMPACT OF RETALIATORY TARIFFS ON AGRICULTURAL AND FOOD TRADE- NBER- <https://are.uconn.edu/wp-content/uploads/sites/2327/2020/05/w27147.pdf>

الأرجنتين، أوكرانيا) بنحو 13.5 مليار دولار عبر إعادة توجيه التجارة. ولاحظت الدراسة "تدميرًا فعليًا للتجارة" في بعض السلع، خصوصًا لحوم الخنزير والمكسرات، بسبب ارتفاع الأسعار أو التحول للبدائل المحلية.

ووفقًا لتقرير لجنة التجارة الدولية الأميركية⁷⁴ رقم 5405 (آذار 2023)، الذي سعى إلى تقييم الآثار الاقتصادية للتعريفات الجمركية الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على واردات الصلب والألومنيوم (بموجب الباب 232) وعلى واردات محددة من الصين (بموجب الباب 301) فقد أدت التعريفات إلى انخفاض واردات الصلب الخام بنسبة 17.2٪ والألومنيوم بنسبة 19.0٪ خلال 2017-2021 (الألومنيوم غير المشغول 25.2٪ والمشغول 4.8٪). كما انخفضت واردات المنتجات الصينية الخاضعة لتعريفات الباب 301 بنحو 13٪. وأوضح التحليل أن كل زيادة بنسبة 1٪ في مستوى التعريف يقابلها انخفاض بنسبة 2٪ في حجم وقيمة الواردات. على صعيد الإنتاج المحلي، استقر إنتاج الصلب وزاد بنسبة 0.5٪ بحلول 2021، مع تحقيق مصانع الصلب أعلى طاقة تشغيل منذ 14 عامًا. كما ارتفع إنتاج الألومنيوم الأولي بنسبة 22.5٪، والمشغول بنسبة 15.4٪ خلال الفترة ذاتها، مع زيادة استخدام الطاقة الإنتاجية لمصاهر الألومنيوم الأولية بنحو 20 نقطة مئوية بين 2017 و2019. وسجل قطاعا الصلب والألومنيوم ارتفاعًا في الاستثمارات الصناعية بعد فرض التعريفات، ما يعكس توقعات بزيادة مستقبلية في الإنتاج والعمالة. وقد أدّى رفع سعة التشغيل والإنتاج إلى تحسين أوضاع المصانع وإعادة بعض فرص العمل.

بالمقابل رفعت التعريفات أسعار الصلب والألومنيوم؛ إذ زادت التعريفات بموجب الباب 232 سعر طن الصلب المحلي بمتوسط 0.7٪ والألومنيوم بمتوسط 0.9٪. وعلى مستوى الاستخدام الصناعي، ارتفعت أسعار الصلب بنسبة 2.4٪ والألومنيوم بنسبة 1.6٪. كما انتقلت تكلفة التعريفات على واردات الصين بالكامل إلى الأسعار المحلية، ما زاد أعباء الصناعات التحويلية. أثرت زيادة الأسعار سلبًا على الصناعات المستهلكة للصلب والألومنيوم مثل البناء، والسيارات، والنقل والتغليف، رغم ارتفاع الطلب المحلي. وأدى الفرق بين الأسعار المحلية والعالمية إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

⁷⁴ Economic Impact of Section 232 and 301 Tariffs on U.S. Industries, <https://www.usitc.gov/publications/332/pub5405.pdf>

خلص التقرير إلى أن التعريفات حققت أهدافاً جزئية، مثل خفض الواردات ودعم الإنتاج الوطني، لكنها فرضت تكاليف إضافية على الصناعات والمستهلكين. كما أكد أن التقييم يغطي الفترة القصيرة (2018-2021) ولا يمكن من خلاله تحديد الأثر الصافي على الاقتصاد الكلي.

وعلى المستوى التاريخي، أعادت دراسة بعنوان "هل جعلت التعريفات الجمركية الصناعة الأميركية عظيمة؟" النظر في آثار الحمائية خلال عصر التذهيب (1870-1909)⁷⁵، أثر السياسات الحمائية على إنتاجية العمل الصناعي الأميركي خلال الفترة 1870-1909 المعروفة بـ "عصر التذهيب"، وهو زمن شهد تحول الاقتصاد الأميركي من الزراعة إلى التصنيع المكثف. اعتمد الباحثان على قاعدة بيانات تفصيلية بحسب الصناعة والولاية، وأظهرت النتائج أن ارتفاع التعريفات الجمركية ارتبط بانخفاض إنتاجية العمل، خلافاً للأدبيات التقليدية التي تفترض أن الحماية تعزز الكفاءة. عزت الدراسة هذا الانخفاض إلى دخول منشآت جديدة صغيرة وأقل كفاءة، وتراجع الحوافز نحو الابتكار والتحديث نتيجة غياب المنافسة الأجنبية. ورغم تسجيل نموٍّ كمي ملحوظ – مثل ارتفاع الأسعار، وزيادة القيمة المضافة، وعدد المنشآت والعمال – لم يتحقق تحسّن نوعي في الكفاءة الإنتاجية، مما يعكس نمواً سطحيًا غير مستدام.

كما أبرزت الدراسة التفاوت بين الصناعات؛ حيث استفادت بعض الصناعات الناشئة (مثل الكيماويات والمعدات الكهربائية) من التعريفات أكثر من غيرها، ويرجع ذلك جزئياً إلى قدرة هذه القطاعات على ممارسة ضغط سياسي للحصول على حماية مخصصة. يشير هذا التفاوت إلى أن السياسات الحمائية لم تُوظف دوماً لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، بل لخدمة مصالح صناعات معينة أحياناً.

خلصت الدراسة إلى أن الحماية قد توفر مكاسب قصيرة الأجل لبعض القطاعات، لكنها على المدى الطويل تضعف الكفاءة وتزيد التكاليف وتثبط الابتكار. وتؤكد الدراسة أهمية استخلاص الدروس من تجربة عصر التذهيب، خاصة في ظل عودة السياسات الحمائية عالمياً، داعية إلى تقييم أثر التعريفات ليس على الإنتاج والتوظيف فقط، بل على جودة وكفاءة النمو الصناعي أيضاً.

وفي سياق متصل، تناولت ورقة بحثية بعنوان "ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات وتباطؤ نمو الصادرات: عندما تصطدم سلاسل التوريد الحديثة بسياسات الحماية التقليدية"⁷⁶، دراسة

⁷⁵ DID TARIFFS MAKE AMERICAN MANUFACTURING GREAT? NEW EVIDENCE FROM THE GILDED AGE- NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w33100/w33100.pdf

⁷⁶ RISING IMPORT TARIFFS, FALLING EXPORT GROWTH: WHEN MODERN SUPPLY CHAINS MEET OLD-STYLE PROTECTIONISM- NBER, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w26611/w26611.pdf

تأثير زيادة الرسوم الجمركية الأميركية في 2018-2019 على نمو الصادرات الأميركية، مع التركيز على دور سلاسل التوريد. خلال تلك الفترة، فرضت الولايات المتحدة زيادات جمركية بمتوسط 24 نقطة مئوية على واردات بقيمة 290 مليار دولار (حوالي 12٪ من إجمالي الواردات)، ما أدى إلى تصاعد التوترات التجارية مع شركاء رئيسيين.

اعتمدت الدراسة على بيانات سرية لمعاملات تجارية على مستوى الشركات لعام 2016، حيث شملت العينة شركات تمثل 84٪ من الصادرات الأميركية و65٪ من العمالة الصناعية. وقد تبين أن التكلفة الإضافية المقدرة لكل عامل بسبب الرسوم الجمركية بلغت حوالي 900 دولار.

أظهرت النتائج أن المنتجات الأكثر تعرّضاً للرسوم الجمركية شهدت تباطؤاً أكبر في نموّ الصادرات، لاسيما في عام 2019. فعلى سبيل المثال، في الربع الثالث من 2019، كان تأثير الرسوم يعادل فرض ضريبة إضافية بنسبة 2٪ على المنتج النموذجي، وبنسبة تصل إلى 4٪ للمنتجات ذات التعرّض الأعلى.

استنتج الباحثون أن السياسات الحمائية قد تضر بالصادرات المحلية عبر رفع تكاليف الإنتاج، خصوصاً للشركات المعتمدة على مدخلات مستوردة، مما يُضعف القدرة التنافسية الأميركية. وأوصوا بأخذ الترابطات العالمية في سلاسل التوريد بعين الاعتبار عند تصميم السياسات التجارية.

تشير مجمل هذه الدراسات إلى أن السياسات الحمائية التي أثبتت خلال الفترة 2018-2019 لم تُسفر إلا عن مكاسب إنتاجية محدودة في بعض القطاعات، مقابل تكاليف اقتصادية كبيرة على سلاسل التوريد والمستهلكين والمصدّرين. كما تُظهر الأدلة التاريخية والكمّية أن الحمائية التجارية، رغم فعاليتها السياسية في بعض السياقات، قد تؤدي إلى إضعاف الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل، ما يستدعي مقارنة أكثر توازناً عند تصميم السياسات التجارية المستقبلية.

ج. الآثار الاقتصادية لعدم اليقين التجاري على الاستثمار

تشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن تصاعد عدم اليقين المرتبط بالسياسات التجارية – خاصة بعد اندلاع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين عام 2018 – قد أدى إلى تراجع كبير في الاستثمار العالمي.

في دراسة بعنوان: "الحماية التجارية، عوائد سوق الأسهم، والرفاهية"⁷⁷ حلّل الباحثون أثر الحرب التجارية الأميركية الصينية خلال 2018-2019 باستخدام تحركات الأسواق المالية كأداة قياس. وأظهرت النتائج أن الأخبار السلبية المتعلقة بالتصعيد التجاري أدت إلى انخفاض متوسط في سوق الأسهم الأميركية بنسبة 0.7 ٪، مع خسائر إجمالية تُقدّر بـ 1.7 تريليون دولار في القيمة السوقية. وسجّلت القطاعات المرتبطة بالتجارة مع الصين، مثل التكنولوجيا وصناعة السيارات، انخفاضات تتراوح بين 1.5 ٪ و 2.0 ٪. وقدّرت الدراسة أن السياسات التجارية خفّضت صافي الرفاهية الاقتصادية الأميركية بنسبة تتراوح بين 0.4 ٪ و 4.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما بين 80 مليار دولار و 1 تريليون دولار سنوياً بحسب السيناريوهات المختلفة. كما تسببت الرسوم الجمركية بانخفاض الإنتاجية الكلية للعوامل بنسبة 0.3 ٪. وأثرت سلباً على سلاسل الإمداد والنشاط الاستثماري. في سوق السندات، ارتفعت عوائد سندات الخزنة قصيرة الأجل بنحو 0.05 نقطة مئوية، وارتفع مؤشر تقلّب الأسواق (VIX) بنسبة تتراوح بين 5 ٪ و 10 ٪ بعد الإعلانات التجارية الكبرى. وخلصت الورقة إلى أن السياسات الحمائية أضرت بالرفاهية الاقتصادية الأميركية ولم تحقق أهدافها المعلنة، وأوصت بتوخي الحذر عند استخدام الرسوم الجمركية كأداة سياسية.

تسلّط دراسة "تأثير الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاستثمار في الولايات المتحدة"⁷⁸ الضوء غير المباشرة للحرب التجارية على سلوك الشركات الأميركية، خاصة على الاستثمار الرأسمالي. بدأت الحرب عام 2018 بفرض تعريفات جمركية متبادلة بين البلدين. واستخدمت الدراسة منهج "تحليل الأحداث" لقياس أثر الإعلانات الرسمية للتعريفات على سوق الأسهم. بناءً على تحليل بيانات أكثر من 3000 شركة أميركية، تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 6.0 ٪ بعد 12 حدثاً رئيسياً مرتبطاً بالحرب التجارية، ما أدى إلى خسارة تفوق 1.7 تريليون دولار في القيمة السوقية. وقد انقسم الأثر إلى تراجع عام بنسبة 3.4 نقطة مئوية، وتأثير تفاضلي بنسبة 2.6 نقطة مئوية على الشركات ذات الانكشاف الأعلى على السوق الصيني. واعتماداً على نظرية Tobin's q، توقّعت الدراسة انخفاض معدل نمو الاستثمار الرأسمالي للشركات الأميركية بنسبة 1.9 نقطة مئوية بحلول نهاية 2020. وتؤكد النتائج أن السياسات التجارية سببت صدمات معنوية أدت إلى تراجع التوسع الرأسمالي، مع آثار محتملة على الابتكار والنمو الصناعي على المدى الطويل.

⁷⁷ TRADE PROTECTION, STOCK-MARKET RETURNS, AND WELFARE- NBER-

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w28758/w28758.pdf

⁷⁸ THE EFFECT OF THE U.S.-CHINA TRADE WAR ON U.S. INVESTMENT- NBER,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w27114/w27114.pdf

في الورقة البحثية "هل تؤثر حالة عدم اليقين في السياسات التجارية على النشاط الاقتصادي العالمي؟"⁷⁹ الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي، درس الباحثون تأثير تصاعد عدم اليقين التجاري، خاصة خلال الحرب التجارية الأميركية الصينية في 2018-2019، على الاقتصاد العالمي. اعتمدت الدراسة على مؤشرين: تحليل محتوى الأخبار من سبع صحف أميركية كبرى، وتحليل نصوص مكالمات أرباح لأكثر من 1500 شركة أميركية. أظهرت النتائج أن مؤشر عدم اليقين التجاري (TPU) ارتفع بشكل حاد في النصف الأول من 2018 ومع تجدد التوترات في منتصف 2019. وباستخدام نماذج (VAR)، قدرت الدراسة أن الموجة الأولى من عدم اليقين خفضت الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.8% بحلول منتصف 2019، مع توقعات بأن تتجاوز الخسائر 1% بنهاية 2020 إذا استمر التصعيد. كشفت الدراسة أيضاً أن صدمات TPU أدت إلى تراجع الإنتاج الصناعي، وانخفاض التجارة العالمية، وضعف الأسواق المالية، حيث سجلت الشركات الأميركية ذات الحساسية الأعلى لتقلبات مؤشر TPU انخفاضاً في نمو الاستثمار الرأسمالي بنحو 1.8 نقطة مئوية خلال الأرباع الأربعة التالية. تميزت الدراسة بشموليتها العالمية، مؤكدة أهمية تقليص عدم اليقين التجاري وتعزيز الشفافية والاتساق لدعم استقرار الاقتصاد الكلي.

د. إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية بفعل التعريفات الجمركية

في ورقة العمل تحت عنوان "الرابعون والخاسرون من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين"⁸⁰، تناول الباحثون تأثير الحرب التجارية التي بدأت عام 2018 على التجارة العالمية، مع التركيز على "الدول الطرف الثالث". اعتمدت الدراسة على بيانات الواردات الأميركية من 30 دولة حسب رموز HS-8 بين كانون الثاني 2016 وأيار 2019، بالإضافة إلى بيانات من قاعدة UN Comtrade باستخدام منهجيات دقيقة، عزل الباحثون أثر الرسوم الجمركية عن العوامل الأخرى. وقد أظهرت النتائج أن إعادة التخصيص التجاري لم تكن عشوائية، بل استفادت منها الدول ذات المزايا النسبية. مثلاً، ارتفعت صادرات فيتنام من الإلكترونيات والسلع الكهربائية بأكثر من 25% بعد فرض رسوم 25% على نظيراتها الصينية. وشهدت دول مثل المكسيك وماليزيا والهند زيادات مماثلة. كما امتد الأثر إلى سلع غير مشمولة بالرسوم بسبب التشابك الصناعي، حيث ارتفعت صادرات بعض الدول في هذه السلع بنسبة 8% إلى 15%. وكانت الدول

⁷⁹ Does Trade Policy Uncertainty Affect Global Economic Activity?

<https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/does-trade-policy-uncertainty-affect-global-economic-activity-20190904.html#:~:text=activity%20around%20the%20world>

⁸⁰ WINNERS AND LOSERS FROM THE U.S.-CHINA TRADE WAR-NBER-

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w31922/w31922.pdf

ذات وفرة رأس المال الصناعي هي الأكثر استفادة، خصوصاً في الصناعات كثيفة رأس المال مثل الإلكترونيات والمعدات الصناعية.

وأظهرت الدراسة أن المكاسب لم تقتصر على السوق الأميركية، بل شملت توسعاً في أسواق آسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية، مما غير الجغرافيا التجارية العالمية. خلصت الدراسة إلى أن البنية الصناعية المرنة، والميزة النسبية، وسهولة الوصول إلى رأس المال، عوامل حاسمة لاقتناص الفرص من النزاعات التجارية. كما حذرت من أن السياسات الحمائية قد تحول التجارة إلى دول أخرى بدلاً من إعادة توطينها داخلياً. تعدّ هذه الدراسة مرجعاً مهماً لصناع السياسات لفهم ديناميكيات التجارة العالمية في ظل التغيرات الكبرى.

وتتناول الورقة البحثية "من يستفيد من الحروب التجارية؟"⁸¹ أثر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين منذ 2018، مركّزة على استفادة بعض الشركات الأميركية المرتبطة بعلاقات حكومية قوية من الحروب التجارية والعقوبات الاقتصادية. باستخدام نموذج الفرق في الفروق (Difference-in-Differences) وبيانات تفصيلية، أظهرت النتائج أن الشركات التي تتمتع بعلاقات حكومية، سواء من خلال العقود الفيدرالية أو توظيف مسؤولين حكوميين سابقين، زادت وارداتها من الصين بنسبة 30٪ بعد فرض الرسوم الجمركية، في حين تراجع واردات الشركات الأخرى. كذلك كانت هذه الشركات أكثر ترجيحاً بمرتين للحصول على إعفاءات جمركية من وزارة التجارة الأميركية، مما مكّنها من الحفاظ على كفاءة سلاسل التوريد المتضررة. سجّلت أيضاً نمواً أعلى في الأرباح التشغيلية والحصة السوقية، مع تحسّن عوائد الأسهم مقارنة بغيرها. في اختبار إضافي خلال الحرب الروسية الأوكرانية، زادت واردات هذه الشركات من روسيا بنسبة 15٪، بينما تراجعت عند الشركات الأخرى. أما في كوارث طبيعية مثل زلزال اليابان 2011، فلم تظهر فروقات مماثلة، مما يؤكد أن التأثير مرتبط بالأزمات السياسية. تخلص الورقة إلى أن "رأسمالية العلاقات"⁸² Crony Capitalism تظهر بوضوح حتى في اقتصاديات متقدمة مثل الولايات المتحدة الأميركية، حيث تستفيد الشركات ذات النفوذ السياسي من السياسات الحمائية على حساب المنافسين الآخرين. هذا الطرح يعكس توجهاً بحثياً جديداً في أدبيات التجارة الدولية، إذ لا يُنظر فقط إلى تأثير الرسوم الجمركية على

⁸¹ WHO BENEFITS FROM TRADE WARS?- NBER,

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w32621/w32621.pdf

⁸² تُعد "رأسمالية العلاقات" (Crony Capitalism) "تمّظاً اقتصادياً يتميز بتداخل المصالح بين القطاعين العام والخاص، حيث تعتمد الشركات في تحقيق النجاح والنمو ليس على الكفاءة أو الابتكار أو التنافسية، بل على مدى قربها وعلاقتها بالمسؤولين الحكوميين وأصحاب القرار السياسي. في ظل هذا النظام، تحصل بعض الشركات على مزايا خاصة مثل الإعفاءات الجمركية، والدعم المالي، والتراخيص الحصرية، وتفضيلات تنظيمية، مما يمنحها تفوقاً غير عادل على منافسيها.

المستهلكين أو الناتج المحلي، بل على إعادة توزيع الفوائد داخل السوق بحسب النفوذ المؤسساتي والسياسي. وتفتح هذه النتائج الباب لمزيد من النقاش الأكاديمي والسياسي حول عدالة السياسات التجارية ومدى شفافيتها.

تناولت ورقة العمل تحت عنوان "الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وإعادة تخصيص التجارة العالمية"⁸³ ظاهرة الحرب التجارية التي اندلعت بين أكبر اقتصادين في العالم خلال عامي 2018 و2019، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على واردات صينية بقيمة تتجاوز 350 مليار دولار، وردت الصين بتعريفات على واردات أميركية بقيمة نحو 100 مليار دولار. هدفت الدراسة إلى تحليل الأثر ليس فقط على التبادل الثنائي، بل على التجارة العالمية، مع التركيز على الدول "الطرف الثالث" المستفيدة.

استخدم الباحثون نموذج "ريكاردو-أرمينغتون" لقياس استجابة التجارة العالمية لارتفاع الحواجز الجمركية. وأظهرت النتائج أن صادرات الصين إلى الولايات المتحدة تراجعت بنسبة 26٪، والصادرات الأميركية إلى الصين بنسبة 33٪. لكن عوضاً عن انكماش التجارة العالمية، ازدادت صادرات الدول الطرف الثالث بنسبة 3.2٪ إلى الولايات المتحدة و2.6٪ إلى الصين في القطاعات المتأثرة، مدفوعة بمرونة الإحلال وانخفاض مرونة العرض.

كانت فيتنام أبرز المستفيدين، إذ زادت صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة 35٪ في السلع الخاضعة للتعريفات، بينما حققت المكسيك، وكوريا الجنوبية، وتايلاند مكاسب ملحوظة. وقد غطت واردات دول أخرى نحو 75٪ من تراجع صادرات الصين إلى أميركا.

اقتصادياً، بيّنت الدراسة أن الحماية التجارية لا تحسّن بالضرورة الميزان التجاري، بل تدفع المستهلكين إلى بدائل من دول أخرى. كما تعيد الحروب التجارية تشكيل سلاسل القيمة العالمية بدلاً من تقليص التجارة. وسياسياً، قد تفقد الدول المتضررة حصصاً استراتيجية في الأسواق العالمية. تميزت الورقة باستخدام بيانات تفصيلية وقياسات دقيقة لمرونة الطلب والعرض، مما يجعلها نموذجاً لفهم الآثار غير المباشرة للنزاعات التجارية. وخلصت الدراسة إلى أن الحروب التجارية تفتح فرصاً لدول أخرى وتفرض تحديات معقدة أمام صناع السياسات التجارية.

⁸³ THE US-CHINA TRADE WAR AND GLOBAL REALLOCATIONS- NBER-

https://www.nber.org/system/files/working_papers/w29562/w29562.pdf

تتناول ورقة العمل تحت عنوان "كيف سرّعت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين النمو الاقتصادي الحضري والتقدم البيئي في شمال فيتنام"⁸⁴ آثار الحرب التجارية التي اندلعت عام 2018. لقد فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية إضافية على الصين، مما دفع الشركات لنقل سلاسل التوريد إلى بدائل مثل شمال فيتنام. وقد اعتمد الباحثون نموذجًا اقتصاديًا جغرافيًا قائمًا على "القرب الفعال" من المصانع الصينية، مراعين المسافة، والبنية التحتية والتشابه الصناعي. وأظهرت النتائج أن كل نقطة مئوية زيادة في "ميزة التعريفات الجمركية" مقابل الصين أدت إلى نمو صناعي بنسبة 4.6٪، فيما كانت كل 100 كم إضافية تبعد المدينة عن مصنع صيني تخفّض هذا النمو بمعدل 0.2 ٪. كما سجلت المدن الشمالية تدفقات قوية من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، مما ساعد على تضيق الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب. بيئيًا، رغم زيادة النشاط الصناعي، تحسنت جودة الهواء مع انخفاض مستويات PM2.5 بفضل التحول إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وخلصت الدراسة إلى أن الحرب التجارية أعادت تشكيل سلاسل التوريد لصالح فيتنام، التي حققت نموًا حضريًا مستدامًا، مقدمة نموذجًا لدول أخرى حول كيفية استغلال التحولات العالمية لدفع التنمية الاقتصادية والبيئية.

تناولت الدراسات الأكاديمية المذكورة تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين منذ عام 2018، مؤكدة أن هذه النزاعات أحدثت تغييرات جوهرية في أنماط التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية. وقد أظهرت النتائج أن الدول التي تمتلك مزايا نسبية واضحة، مثل فيتنام والمكسيك، استفادت بشكل ملحوظ من إعادة توجيه الأنشطة الصناعية وزيادة صادراتها، بينما حققت الشركات الأميركية ذات النفوذ السياسي والمؤسسي مكاسب اقتصادية بارزة عبر حصولها على إعفاءات جمركية، مما عزّز حصتها السوقية وربحياتها. وخلصت هذه الدراسات إلى أن السياسات الحمائية قد لا تؤدي إلى إعادة توطيّن الإنتاج محليًا، بل تؤدي إلى إعادة تخصيصه لصالح اقتصادات أخرى، ما يطرح تساؤلات مهمة حول العدالة الاقتصادية وشفافية السياسات التجارية العالمية.

ولتعزيز التحليل الكمي وإتاحة فهم أعمق حول الآثار التي أحدثتها هذه التعريفات الجمركية في تشكيل العلاقات التجارية للولايات المتحدة الأميركية، وبشكل موسّع يتسق مع الأدبيات المذكورة أعلاه، أجرينا تحليلًا معمّقًا لمستوى استقرار حصص الدول من إجمالي الواردات الأميركية. يغطي هذا التحليل الفترة ما بين 2015 و2024 وبالمتوسط حوالي 90 ٪ من إجمالي

⁸⁴ HOW THE US-CHINA TRADE WAR ACCELERATED URBAN ECONOMIC GROWTH AND ENVIRONMENTAL PROGRESS IN NORTHERN VIETNAM- NBER-
https://www.nber.org/system/files/working_papers/w33126/w33126.pdf

الواردات إلى الولايات المتحدة الأميركية. تُقدم هذه الفقرة تحليلاً إحصائياً قائماً على ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس الأداء التجاري لكل دولة: متوسط الحصة من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأميركية (Mean)، والانحراف المعياري للحصة (Standard Deviation)، ومعامل التباين (Coefficient of Variation - CV).⁸⁵

تشير نتائج التحليل في الجدول رقم 3 إلى أن المكسيك تُعد من أكثر الدول استقراراً في تجارتها مع الولايات المتحدة الأميركية، حيث بلغ متوسط حصتها 13.7٪ ومعامل تباين منخفض قدره 5.9٪، مدعوماً بعوامل مثل القرب الجغرافي واتفاقية USMCA، مما يعكس مرونة صادراتها وتكاملها العميق مع السوق الأميركية. بالمقابل، رغم تصدّر الصين من حيث الحصة متوسط بلغ 18.7٪، إلا أن معامل التباين البالغ 16.2٪ يعكس تذبذباً ملحوظاً ناتجاً عن الحرب التجارية بين البلدين والسياسات الحمائية المتبعة، وهو ما دفع العديد من الشركات إلى تنويع مصادرها خارج الصين، خاصة نحو جنوب شرق آسيا.

أما كندا، فقد حافظت على استقرار استثنائي بمتوسط حصة بلغ 12.7٪ ومعامل تباين بلغ 4.4٪، ما يعكس تكاملاً اقتصادياً وثيقاً في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وما تلاها من تعديلات في USMCA. وفي السياق نفسه، أظهرت ألمانيا استقراراً واضحاً بمتوسط حصة بلغ 5.0٪ ومعامل تباين بلغ 5.6٪، ما يعكس قوة القطاع الصناعي الألماني في الأسواق العالمية، لا سيما في قطاع السيارات والآلات الدقيقة.

أما اليابان فقد سجّلت تذبذباً معتدلاً حيث بلغ متوسط حصتها 5.3٪ ومعامل تباين 11.1٪ وذلك نتيجة التغيرات في الطلب على المنتجات الإلكترونية والسيارات، بالإضافة إلى منافسة إقليمية متزايدة. في المقابل، كانت فيتنام من أكثر الدول تذبذباً حيث بلغ متوسط حصتها 2.9٪، أما معامل التباين فبلغ 33.4٪، ما يشير إلى نمو سريع وغير مستقر نتيجة تحوّل سلاسل الإمداد من الصين إليها، مما يجعل فيتنام حالة دراسية مهمة لفهم تحديات التحوّل الصناعي في ظل الضغوط الجيوسياسية.

⁸⁵ متوسط الحصة السوقية هو المتوسط الحسابي لحصة الدولة من واردات الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة المدروسة، ويشير إلى حجم المشاركة التجارية للدولة. أما الانحراف المعياري، فيقيس درجة التذبذب أو التغير في الحصة السوقية السنوية للدولة؛ فكلما زاد الانحراف، دلّ ذلك على عدم الاستقرار. ومن جهة أخرى، يُحسب معامل التباين بقسمة الانحراف المعياري على المتوسط، ويُعبّر عنه كنسبة مئوية، ما يوفر مقياساً نسبياً للتذبذب؛ فكلما زاد، دلّ على تقلّب أكبر في الحصة السوقية. ويمكن تصنيف معامل التباين على النحو التالي: منخفض (<10٪) يشير إلى استقرار مرتفع، متوسط (10-20٪) يدل على تذبذب معتدل، ومرتفع (>20٪) يعكس تذبذباً كبيراً.

سجلت كوريا الجنوبية متوسطاً قدره 3.3٪ ومعامل تباين 10.4٪، ما يعكس صادرات مستقرة نسبياً، مدفوعة بقوة قطاعات التكنولوجيا والإلكترونيات والسيارات. أما تايوان فقد أظهرت تذبذباً مرتفعاً بمتوسط حصة بلغ 2.4٪ ومعامل تباين 25٪ وذلك بسبب الأوضاع الجيوسياسية وسوق أشباه الموصلات، حيث تعتمد الولايات المتحدة الأميركية على صادراتها من الرقائق الدقيقة.

وبالمثل، سجلت أيرلندا متوسطاً مماثلاً بلغ 2.4٪ ولكن بتذبذب أقل حيث بلغ معامل التباين 16.8٪، نتيجة التغير في صادرات الأدوية والتكنولوجيا، بينما حافظت الهند على حصة متوسطة بلغت 2.4٪ ومعامل تباين معتدل بلغ 12.2٪، ما يعكس نمواً تدريجياً في ظل تنامي العلاقات التجارية والتكنولوجيا الحيوية.

أما إيطاليا، فقد سجلت أحد أدنى مستويات التذبذب حيث بلغ متوسط حصتها 2.2٪، ومعامل تباين بلغ 5.8٪، ما يدل على استقرار صادراتها الصناعية والفاخرة التي تحافظ على طلب ثابت نسبياً. المملكة المتحدة بدورها سجلت تذبذباً متوسطاً حيث بلغ متوسط حصتها 2.2٪ معامل التباين 10.3٪ نتيجة عوامل مثل خروجها من الاتحاد الأوروبي وإعادة تشكيل علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة الأميركية.

من ناحية أخرى، أظهرت سويسرا تذبذباً مرتفعاً حيث بلغ متوسط حصتها 1.9٪ ومعامل التباين 26.9٪ بسبب طبيعة صادراتها الحساسة، مثل الأدوية والمنتجات الكيماوية عالية القيمة. وفيما يتعلق بفرنسا وماليزيا وبلجيكا وإسبانيا، فقد سجلت هذه الدول حصصاً صغيرة مع مستويات تذبذب مقبولة، مما يعكس استقراراً نسبياً في صادراتها، وإن لم تكن ذات وزن كبير في التجارة الأميركية.

أما دول مثل سنغافورة وهولندا و"إسرائيل" فقد أظهرت تذبذباً مرتفعاً رغم انخفاض الحصة، ما يعكس طبيعة تصديرية غير منتظمة أو حساسة للتقلبات العالمية، وخاصة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والدفاع والطاقة. كذلك، برزت دول مثل جنوب إفريقيا وتركيا وأستراليا بكونها دولاً ذات حصص محدودة، ولكنها تتعرض لتقلبات ناتجة عن العوامل الجيوسياسية وتقلب أسعار المواد الخام.

خلاصة القول، يكشف هذا التحليل أن حجم الصادرات لا يكفي وحده لتقييم أهمية العلاقة التجارية، بل إن درجة الاستقرار تلعب دوراً حاسماً في فهم مدى موثوقية هذه الشراكات. وعليه، فإن دولاً مثل كندا والمكسيك تقدم نماذج للاستقرار والاستدامة، بينما تُظهر الصين وفيتنام ودول أخرى تحديات مرتبطة بتقلبات الحصة السوقية.

جدول 3: تحليل كمي معمق لحصص الدول من واردات الولايات المتحدة الأمريكية 2015-2024

الدولة	متوسط الحصة السوقية -2015 (2024)	الانحراف المعياري -2015 (2024)	معامل التباين (CV) -2015 (2024)	الدولة	متوسط الحصة السوقية -2015 (2024)	الانحراف المعياري -2015 (2024)	معامل التباين (CV) -2015 (2024)
المكسيك	13.70%	0.80%	5.90%	هولندا	1.00%	0.20%	19.60%
الصين	18.70%	3.00%	16.20%	إندونيسيا	0.90%	0.10%	9.00%
كندا	12.70%	0.60%	4.40%	بلجيكا	0.80%	0.10%	10.10%
ألمانيا	5.00%	0.30%	5.60%	إسرائيل	0.80%	0.20%	20.70%
اليابان	5.30%	0.60%	11.10%	إسبانيا	0.70%	0.00%	5.90%
فيتنام	2.90%	1.00%	33.40%	السويد	0.50%	0.10%	10.10%
كوريا الجنوبية	3.30%	0.30%	10.40%	كولومبيا	0.60%	0.10%	10.40%
تايلوان	2.40%	0.60%	25.00%	النمسا	0.50%	0.00%	7.00%
أيرلندا	2.40%	0.40%	16.80%	تركيا	0.50%	0.10%	17.90%
الهند	2.40%	0.30%	12.20%	تشيلي	0.50%	0.00%	9.40%
إيطاليا	2.20%	0.10%	5.80%	أستراليا	0.50%	0.10%	13.10%
المملكة المتحدة	2.20%	0.20%	10.30%	جنوب أفريقيا	0.40%	0.10%	21.20%
تايلاند	1.60%	0.30%	17.50%	الفلبين	0.50%	0.00%	5.90%
سويسرا	1.90%	0.50%	26.90%				
فرنسا	2.00%	0.20%	9.50%				
ماليزيا	1.70%	0.20%	9.50%				
البرازيل	1.20%	0.10%	7.20%				
سنغافورة	1.00%	0.20%	19.40%				

المصدر: من إعداد الباحث إستنادًا إلى بيانات التجارة الدولية من ITC Trade Map

رابعًا: الرسوم الجمركية الأمريكية في 2025: مرحلة جديدة من الحمائية التجارية

في مطلع عام 2025، أعادت الإدارة الأمريكية، بقيادة دونالد ترامب، تبني نهجها الحمائي في السياسة التجارية عبر إطلاق موجة جديدة من الرسوم الجمركية طالت طيفاً واسعاً من السلع المستوردة، مع تركيز ملحوظ على الواردات القادمة من الصين والمكسيك وفيتنام، إلى جانب عدد من الدول التي اعتبرتها الإدارة متورطة في ممارسات تجارية توصف بأنها "غير عادلة". وقد رافق هذه الإجراءات تصعيد في الخطاب السياسي، اتسم بالتشديد على مفاهيم السيادة

الاقتصادية وضرورة تصحيح اختلالات الميزان التجاري الأميركي، وذلك في إطار رؤية تعكس توجهاً نحو الاقتصاد القومي وحماية القواعد الصناعية المحلية. تهدف هذه الفقرة إلى تقديم تحليل معمق لموجة الرسوم الجمركية المعلنه منذ بداية عام 2025، من حيث بنيتها التنظيمية، وآليات تنفيذها، وطبيعة الدول والقطاعات التي استهدفتها، وذلك بهدف استجلاء الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية لهذه السياسة التجارية في سياقها المحلي والدولي.

1. الإطار العام لهيكل التعريفات المقترحة عام 2025

▪ التعريف الأساسي المتبادلة والتعريفات الثانوية

يشكل فرض تعريف أساسي شاملة حجر الزاوية في السياسة الجمركية الجديدة. ففي 5 نيسان 2025، تم تطبيق تعريف جمركية أساسي بنسبة 10% *ad valorem* (على أساس القيمة) على جميع المنتجات المستوردة إلى الولايات المتحدة الأميركية من كافة البلدان، ما لم يتم تحديد معدل خاص لدولة معينة. ويشكل هذا الإجراء تحولاً جذرياً نحو اعتماد نهج حمائي شامل، نظراً لتأثيره المباشر والفوري على غالبية الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوة تُكرس استخدام التعريفات الجمركية كأداة سياسية دائمة ضمن السياسة التجارية، بدلاً من كونها إجراءً استثنائياً يلجأ إليه في ظروف محدّدة.

إلى جانب التعريف الأساسي، لوّحت الإدارة الأميركية بفرض ما يُعرف بـ"التعريفات الثانوية"، والتي تتراوح نسبتها بين 25% و50%، على جميع الواردات القادمة من أي دولة تستورد النفط من فنزويلا أو إيران أو روسيا. وتُجسد هذه الآلية اتجاهاً جديداً في السياسة الجمركية الأميركية، إذ تنطوي على ربط مباشر بين النظام التعريفي والتحالفات الجيوسياسية وتجارة الطاقة العالمية، متجاوزة بذلك نطاق النزاعات التجارية التقليدية. ويبدو أن الغاية الرئيسية من هذا الإجراء تكمن في الضغط غير المباشر على دول ثالثة من خلال التأثير في قراراتها ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية مع دول تعتبرها الإدارة الأميركية خصوصاً جيو-سياسيين. إن الجمع بين تعريف أساسي ذات طابع عالمي وتعريفات ثانوية موجّهة يعكس توجهاً نحو إعادة تعريف دور السياسات الجمركية، بحيث لا تقتصر على حماية الاقتصاد الوطني، بل تتحول إلى أداة فاعلة ضمن منظومة السياسة الخارجية الأميركية، تُوظف لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بردع أو معاقبة دول بعينها من خلال الضغط على شركائها التجاريين. يتم تطبيق هذه التعريفات الجمركية من خلال أوامر تنفيذية ومذكرات رئاسية، وهو ما يعكس اعتماداً متزايداً على صلاحيات السلطة التنفيذية بدلاً من المسارات

التشريعية التقليدية عبر الكونغرس. يسلط هذا التوجه الضوء على نمط من صنع السياسات يتيح قدرًا كبيرًا من المرونة وسرعة الاستجابة، لكنه يقلص في الوقت ذاته من مستوى الشفافية والمساءلة المؤسسية. كما أن هذا النمط التنفيذي في إدارة السياسات التجارية قد يفضي إلى درجة أعلى من عدم اليقين القانوني على المدى البعيد، ويثير تساؤلات حول استدامة واستقرار هذه الإجراءات في ظل تغير الإدارات السياسية.

■ التعريف المحددة بحسب الدول للشركاء غير الاستراتيجيين

بالإضافة إلى التعريف الأساسية، يوجد قائمة طويلة تضم أكثر من 40 دولة تواجه تعريفات جمركية محددة مقترحة على جميع منتجاتها (مع استثناءات)، وتتراوح هذه النسب بشكل كبير بين 12٪ (الكاميرون) و50٪ (ليسوتو). كان من المقرر مبدئيًا أن تدخل هذه المعدلات حيز التنفيذ في 9 نيسان 2025، ولكن تم لاحقًا تعليق تطبيقها حتى 9 تموز 2025 لجميع الدول المدرجة في القائمة باستثناء الصين. يوضح هذا النهج وجود طبقة إضافية من الإجراءات التمييزية فوق التعريف الأساسية، تستهدف دولاً بعينها بدرجات متفاوتة من الشدة. إن العدد الكبير للدول المستهدفة يشير إلى تطبيق واسع النطاق لهذا النهج الموجه. أما قرار التعليق فقد يشير إلى وجود تحديات في التنفيذ، أو ربما استخدامه كورقة ضغط في المفاوضات التجارية. يخلق الجمع بين التعريف الأساسية، والتعريفات الخاصة بالدول المؤجلة، ووجود "استثناءات" غير محددة حالة من الغموض الكبير للشركات الدولية في ما يتعلق بالمعدل الجمركي الفعلي المطبق في أي وقت. هذا الغموض يمكن أن يعيق قرارات التجارة والاستثمار بسبب صعوبة التنبؤ بالتكاليف وإدارة سلاسل الإمداد بفعالية، مما قد يؤدي إلى ارتباك وزيادة تكاليف الامتثال، وربما تثبيط النشاط التجاري.

■ الإجراءات الجمركية الموجهة ضد دول ومناطق استراتيجية

بالإضافة إلى السياسات التعريفية القطرية العامة، يشير المصدر إلى مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الانتقائي والمكثف، موجهة ضد دول ومناطق تعتبرها الإدارة الأميركية ذات أهمية استراتيجية خاصة أو تمثل تحديات محددة لمصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. وتظهر هذه الإجراءات نمطاً تصعيدياً من التمييز في التطبيق، يعكس تدريجاً في أولويات الاستهداف ومستويات التوتر في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

- **الصين:** تُعدّ الصين الهدف الأبرز والأكثر استهدافاً ضمن هذا الإطار، حيث تم فرض تعريفية استثنائية بنسبة 125٪ على جميع وارداتها، بما في ذلك السلع القادمة من منطقتي هونغ كونغ وماكاو، إلى جانب تعريفات إضافية تتراوح بين 20٪ و 25٪. ومن التطورات ذات الدلالة الخاصة إلغاء أهلية البضائع الصينية للاستفادة من إعفاء *de minimis* بدءاً من 2 أيار 2025. وبدلاً من الإعفاء، فُرضت رسوم باهظة على الشحنات الصغيرة تبلغ 120٪ *ad valorem* أو 100 دولار لكل قطعة، مع توقع زيادة هذا المبلغ إلى 200 دولار اعتباراً من 1 حزيران. ويمثل هذا القرار استهدافاً مباشراً لنموذج التجارة الإلكترونية الصيني الذي يعتمد إلى حد كبير على هذا الإعفاء، مما يشير إلى "تسليخ" الأطر القانونية التجارية لإحداث تعطيل ممنهج في سلاسل التوريد الصغيرة وعالية التكرار القادمة من الصين.

- **كندا:** رغم كونها شريكاً في اتفاقية USMCA، تخضع كندا لترتيب جمركي معقد. إذ تُعفى المنتجات المتوافقة مع USMCA من الرسوم الجمركية (بنسبة 0٪)، غير أن هناك تعريفات خاصة تُفرض على قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والموارد (10٪)، والبتوتاس غير المشمول بالاتفاقية (10٪). كما تواجه بعض المنتجات، مثل الألبان والأخشاب، تعريفات عقابية تصل إلى 250٪. أما باقي المنتجات (باستثناء السيارات وقطع الغيار المشمولة بالمادة 232) فتخضع لتعريفية بنسبة 25٪. وتشير تهديدات إضافية بفرض تعريفات شاملة (10٪ أو 25٪) إلى وجود توتر واضح بين الالتزامات الاتفاقية والسياسات الحمائية المستحدثة، ما يُضفي حالة من عدم اليقين حتى لدى أقرب الحلفاء الاقتصاديين للولايات المتحدة.

- **الاتحاد الأوروبي:** يواجه الاتحاد الأوروبي تعريفية مؤجلة بنسبة 20٪ على معظم صادراته، مع استثناءات غير محددة، إلى جانب تهديدات بفرض تعريفات إضافية بنسبة 25٪ على سلع لم تُحدد بعد. كما تُفرض تعريفية مرتفعة للغاية تصل إلى 200٪ على منتجات الكحول. ويعكس هذا النمط توجّهاً لاستهداف القطاعات التصديرية الحيوية في الاتحاد، لا سيما المنتجات ذات الرمزية الاقتصادية والثقافية. ومن شأن تأجيل التنفيذ، مقارنة بالتعريفية الأساسية، أن يفسح المجال للمفاوضات، لكنه لا يقلل من جدية التهديد.

- **دول مجموعة بريكس (BRICS):** يواجه التكتل الموسع لدول بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا، إلى جانب الأعضاء الجدد مثل مصر، إثيوبيا، إيران، إندونيسيا، الإمارات) تهديداً بفرض تعريفية جمركية شاملة بنسبة 100٪ على

جميع صادراته إلى الولايات المتحدة الأميركية. ويعكس هذا التهديد تصعيداً ذا بُعد جيوسياسي صريح، حيث يُنظر إلى هذا التكتل باعتباره بديلاً استراتيجياً للهيمنة الغربية في النظام الاقتصادي العالمي.

-**دول ضرائب الخدمات الرقمية (DST)** تواجه دول مثل فرنسا، والنمسا، وإسبانيا، وتركيا، والمملكة المتحدة تهديدات غير محددة التفاصيل بفرض تعريفات جمركية، يُحتمل أن تكون مرتبطة بإعادة فتح التحقيقات بموجب المادة 301 من قانون التجارة الأميركية، وذلك ردًا على سياساتها الضريبية تجاه شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات. ويوضح هذا التوجه استخدام الأداة الجمركية للضغط في قضايا غير جمركية، لا سيما تلك المتعلقة بالحوكمة الرقمية والعدالة الضريبية.

يعكس تباين مستويات الإجراءات وسرعة تنفيذها وجود تسلسل هرمي في الاستهداف. إذ تقع الصين في قمة هذا الهرم، بوصفها الأكثر استهدافاً والأسرع خضوعاً للإجراءات العقابية، تليها تكتلات كبرى مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة بريكس، ثم الدول الأخرى التي تواجه تعريفات مخصصة. ويمثل هذا التسلسل انعكاساً لأولويات استراتيجية متباينة، يُحتمل أن تستند إلى تقييمات متباينة لمستوى التهديد أو النفوذ الذي تسعى الولايات المتحدة إلى ممارسته من خلال سياساتها الجمركية.

جدول 4: التعريفات الجمركية الأميركية الخاصة بالدول 2025

الدولة	الحالة (اعتباراً من 10 نيسان 2025)	معدل التعريفة الجمركية القيمة (%)	النطاق	تاريخ السريان المخطط (للمعدلات الخاصة)
الجميع (خط الأساس)	مطبق	10%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	5 نيسان 2025
الجزائر	مؤجل	30%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
أنغولا	مؤجل	32%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
بنغلاديش	مؤجل	37%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
بيلاروسيا	معفاة	0%	غير خاضعة للتعريفات التبادلية حالياً	غير مطبق
البوسنة والهرسك	مؤجل	36%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
بوتسوانا	مؤجل	38%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
دول البريكس 2 (BRICS 2)	مهددة	100%	جميع المنتجات	30 كانون الثاني 2025 (تاريخ التهديد)
بروناي	مؤجل	24%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
كمبوديا	مؤجل	49%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
الكاميرون	مؤجل	12%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025

كندا	مطبق (مع تعديلات (USMCA)	0-25% (حسب المنتج/المحتوى)	نطاقات مختلفة (سيارات، بضائع أخرى)	آذار/نيسان 2025
تشاد	مؤجل	13%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
الصين	مطبق (مستثناة من التأجيل)	125% - 145% (تقديرات مختلفة)	جميع المنتجات (مع استثناءات محتملة)	نيسان 2025 (مع زيادات سابقة)
كولومبيا	مهدة ثم ألغيت	25%	جميع المنتجات	(ألغيت)
ساحل العاج (كوت ديفوار)	مؤجل	21%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
كوبا	معفاة	0%	غير خاضعة للتعريفات التبادلية حالياً	غير مطبق
جمهورية الكونغو الديمقراطية	مؤجل	11%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
جمهورية الدومينيكان	مهدة	25%	جميع المنتجات	2 نيسان 2025 (تاريخ التهديد)
غينيا الاستوائية	مؤجل	13%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
الاتحاد الأوروبي	مؤجل	20% (مهدة بـ 25% - 200%)	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
جزر فوكلاند	مؤجل	42%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
فيجي	مؤجل	32%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
غيانا	مؤجل	38%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
الهند	مؤجل	27%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
إندونيسيا	مؤجل	32%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
العراق	مؤجل	39%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
إسرائيل	مؤجل	17%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
اليابان	مؤجل	24%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
الأردن	مؤجل	20%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
كازاخستان	مؤجل	27%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
لاوس	مؤجل	48%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
ليسوتو	مؤجل	50%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
ليبيا	مؤجل	31%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
ليختنشتاين	مؤجل	37%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
مدغشقر	مؤجل	47%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
ماليزيا	مؤجل	24%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
موريشيوس	مؤجل	40%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
المكسيك	مطبق (مع تعديلات (USMCA)	0-25% (حسب المنتج/المحتوى)	نطاقات مختلفة	آذار 2025
مولدوفا	مؤجل	31%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
موزمبيق	مؤجل	16%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
ميانمار (بورما)	مؤجل	45%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
ناميبيا	مؤجل	21%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025

نيكاراغوا	مؤجل	19%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
نيجيريا	مؤجل	14%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
مقدونيا الشمالية	مؤجل	33%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
النرويج	مؤجل	16%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
باكستان	مؤجل	30%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
الفلبين	مؤجل	18%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
روسيا	مهددة (معدل غير محدد)	غير محدد	جميع المنتجات	2 نيسان 2025 (تاريخ التهديد)
جنوب أفريقيا	مؤجل	31%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
كوريا الجنوبية	مؤجل	26%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
سنغافورة	مهددة	25%	جميع المنتجات	2 نيسان 2025 (تاريخ التهديد)
إسبانيا	مؤجل (ضمن الاتحاد الأوروبي) / مهددة	20% (ضمن الاتحاد الأوروبي) / 25%	جميع المنتجات	9 تموز 2025 / 2 نيسان 2025 (تهديد)
سريلانكا	مؤجل	44%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
سويسرا	مؤجل	32%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
تايوان	مؤجل	32%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
تايلاند	مؤجل	37%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
تونس	مؤجل	28%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
تركيا	مهددة (معدل غير محدد)	غير محدد	غير محدد	غير محدد
المملكة المتحدة	مهددة (معدل غير محدد)	غير محدد	غير محدد	غير محدد
فنزويلا	مؤجل	15%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
فيتنام	مؤجل	46%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
زامبيا	مؤجل	17%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025
زيمبابوي	مؤجل	18%	جميع المنتجات (مع استثناءات)	9 تموز 2025

المصدر: <https://www.tradecomplianceresourcehub.com/2025/04/29/trump-2-0-tariff-tracker>

ملاحظات:

- "مؤجل" يشير إلى أن المعدل الخاص بالدولة تم تعليقه حتى 9 تموز 2025 (اعتباراً من 10 نيسان)، وتخضع الواردات خلال هذه الفترة لتعريفه خط الأساس البالغة 10٪، باستثناء الصين.
- "مهددة" تعني أن التعريف تم التلويح بها ولكنها لم تطبق بعد أو تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى أو ألغيت.
- "مغفأة" تعني أن الدولة مستثناة حالياً من التعريفات التبادلية.
- معدلات كندا والمكسيك تخضع لتعديلات اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA).
- بعض الدول (مثل الصين، جمهورية الدومينيكان، الهند، ماليزيا، روسيا، سنغافورة، إسبانيا، تايوان، فيتنام) تم تحديدها أيضاً كمشتريين للنفط الفنزويلي أو الروسي أو الإيراني، مما قد يؤدي إلى تعريفات إضافية.
- المعلومات قابلة للتغيير بناءً على التطورات السياسية والتجارية.

2. التعريفات الجمركية بحسب القطاعات

بالإضافة إلى التعريفات القائمة على البلد، استهدفت الإدارة الأميركية قطاعات ومنتجات محددة بتعريفات إضافية، غالباً بموجب مبررات تتعلق بالأمن القومي (مثل القسم 232). يعرض الجدول التالي ملخصاً لهذه التعريفات الخاصة بالمنتجات، استناداً إلى المعلومات المتاحة حتى آخر نيسان 2025.

جدول 4: التعريفات الجمركية الأميركية الخاصة بالمنتجات (حتى آخر نيسان 2025)

المنتج	الحالة	معدل التعريفات النسبي	النطاق	معلومات إضافية
المنتجات الزراعية	مهدة اعتباراً من 2 نيسان	لم يُحدد	لم يُحدد	مهدة منذ 3 آذار
الألمنيوم	تم التنفيذ (12 آذار)	25%	راجع الفصل 99 من HTSUS	التعريفات زادت من 10% إلى 25%، وتشمل منتجات مشتقة مثل العلب الفارغة
السيارات	تم التنفيذ (3 نيسان)	25%	راجع الفصل 99 من HTSUS	استثناء التعريفات المتبادلة ينطبق. الاستثناء المركب ينطبق أيضاً.
قطع غيار السيارات	تم التنفيذ (3 أيار)	25%	راجع الفصل 99 من HTSUS	قطع تخضع لمعالجة التعريفات بناءً على المحتوى غير الأمريكي
النحاس	مهدة (25 شباط)	25%	لم يُحدد	تحقيق Section 232 جارٍ، التقرير في 22 تشرين الثاني
الدوائر المتكاملة	مهدة (31 كانون الثاني)	لم يُحدد	لم يُحدد	تحقيق Section 232 جارٍ بشأن الشرائح المتقدمة
الخشب والمنتجات المشتقة	مهدة (3 آذار)	25%	لم يُحدد	تحقيق Section 232 جارٍ، التقرير في 26 تشرين الثاني
معدات مناولة الشحن البحري	مهدة (9 نيسان)	20-100%	معدات محددة بموجب HTSUS	تستهدف الصين، يشمل الحاويات والرافعات
النفط والغاز	مهدة اعتباراً من 18 شباط	لم يُحدد	لم يُحدد	لم يُحدد
الأدوية والمكونات الصيدلانية	مهدة (18 شباط)	25% أو أكثر	لم يُحدد	تحقيق Section 232 جارٍ بشأن المنتجات المشتقة
المعادن النادرة المعالجة	مهدة (15 نيسان)	لم يُحدد	لم يُحدد	يشمل المعادن والمنتجات التي تحتويها مثل البطاريات
أشباه الموصلات والمعدات المشتقة	مهدة (18 شباط)	25% أو أكثر	لم يُحدد	تحقيق Section 232 جارٍ بشأن المنتجات التي تحتوي على أشباه الموصلات
الصلب	تم التنفيذ (12 آذار)	25%	راجع الفصل 99 من HTSUS	استثناءات البلد ملغاة. توسعت قائمة المنتجات.
الشاحنات وقطع غيار الشاحنات	مهدة (22 نيسان)	لم يُحدد	لم يُحدد	تحقيق Section 232 جارٍ بشأن الشاحنات وقطع الغيار

المصدر: <https://www.tradecompliancesourcehub.com/2025/04/29/trump-2-0-tariff-tracker>

3. سمات التعريفات الجمركية 2025

شهدت الفترة من كانون الثاني إلى نيسان 2025 تحولاً ملحوظاً في السياسة التجارية الأميركية، تميزت بعدة توجهات رئيسية:

- التصعيد السريع والنطاق الواسع: تسارع غير مسبوق في تنفيذ التعريفات عبر قطاعات ودول متعددة خلال أربعة أشهر فقط، مما يشير إلى تحول جذري ومفاجئ في النهج التجاري.
- استخدام سلطات متعددة: الاعتماد على قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية (IEEPA) لاتخاذ إجراءات واسعة النطاق، إلى جانب الآليات التقليدية مثل المادة 232 (الأمن القومي) والمادة 301 (التجارة غير العادلة)، مما يدل على استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات القانونية لتحقيق أهداف السياسة.
- التركيز المركزي على الصين: استهداف الصين باستمرار بأعلى المعدلات، وإجراءات قطاعية محددة (الملاحة البحرية)، واستبعادها من تخفيف السياسات (الإيقاف المؤقت للتعريفات المتبادلة)، مما يؤكد أن العلاقة التجارية مع الصين كانت محور الاهتمام الأساسي لهذه السياسات.
- مبدأ "المعاملة بالمثل": تم إضفاء الطابع الرسمي عليه كمبرر للسياسة، وربطه بشكل أساسي بالعجز التجاري الثنائي، مما أدى إلى فرض تعريفات واسعة النطاق. وقد أثار هذا النهج تساؤلات حول دقته الاقتصادية وتوافقه مع الممارسات التجارية الدولية.
- تقلب السياسات وعدم اليقين: الإعلانات السريعة التي تلتها تعديلات، وإيقافاً مؤقتاً، وإعفاءات، وتقارير متضاربة (خاصة في ما يتعلق بمعدلات الصين والمفاوضات) خلقت حالة كبيرة من عدم اليقين في السوق وأثرت على قرارات الأعمال.
- مخاوف بشأن التأثير الاقتصادي: تقارير متسقة من مصادر مختلفة (الاحتياطي الفيدرالي، صندوق النقد الدولي، الدراسات الأكاديمية، الشركات) تحذر من عواقب سلبية مثل التضخم، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتعطيل سلسلة التوريد، وتكاليف المستهلك، مما يتناقض مع أهداف الإدارة المعلنة.

- الابتعاد عن التعددية: إجراءات مثل تعليق تمويل منظمة التجارة العالمية وإعطاء الأولوية للتدابير الأحادية تشير إلى ابتعاد عن الأعراف التجارية العالمية القائمة والتوجه نحو نهج أكثر استقلالية في السياسة التجارية.

خامساً: الآثار الاقتصادية قصيرة الأمد للتعريفات الجمركية الجديدة 2025

أحدثت سلسلة الإعلانات المتعلقة بالتعريفات الجمركية الأميركية في الأشهر الأولى من عام 2025 اضطراباً هائلاً في الأسواق العالمية المتعددة. اتسمت هذه الفترة بتقلبات حادة، وتحركات قياسية في بعض المؤشرات، واستجابات غير نمطية في بعض الأحيان للعلاقات التقليدية بين فئات الأصول المختلفة. ونورد في ما يلي عدّة مؤشرات رئيسية تعكس حجم هذا الاضطراب:

1. مؤشر الدولار الأميركي (DXY)

شهد مؤشر الدولار الأميركي (DXY)، الذي يقيس أداء الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية، تقلبات كبيرة واتجاهاً عاماً نحو الانخفاض خلال هذه الفترة، خاصة في أعقاب إعلان 2 نيسان. وصل المؤشر إلى أدنى مستوياته في ثلاث سنوات، مقترّباً من مستوى 98.28 في 21 نيسان قبل أن يتعافى جزئياً، في نهاية نيسان.

رسم بياني رقم 10: مؤشر الدولار الأميركي (DXY)



المصدر: <https://finance.yahoo.com/quote/DX-Y.NYB>

كان هذا الانخفاض مدفوعاً بمجموعة من العوامل المتشابكة. أولاً، أدى الارتفاع الهائل في عدم اليقين بشأن السياسة التجارية إلى تآكل الثقة في الدولار كملاذ آمن تقليدي (وهذا ما أكدته الدراسات في القسم الثالث من هذه الدراسة). ثانياً، أثارت التعريفات مخاوف جدية من تباطؤ اقتصادي أو حتى ركود في الولايات المتحدة الأميركية، ما قلّل من جاذبية الأصول المقومة بالدولار. ثالثاً، أشارت بعض التحليلات إلى احتمال حدوث تدفقات رأسمالية خارجة، حيث قام المستثمرون الأجانب بإعادة تخصيص محافظهم بعيداً عن الأسهم الأميركية المتضررة. رابعاً، زادت التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يضطر إلى خفض أسعار الفائدة لمواجهة التباطؤ الاقتصادي المتوقع، مما يضعف الدولار.

جاء انخفاض قيمة الدولار متناقضاً مع النظرية الاقتصادية التقليدية، التي تتوقع عادةً ارتفاع قيمة عملة الدولة التي تفرض تعريفات مرتفعة على الواردات، حيث يؤدي ارتفاع تكلفة الواردات نظرياً إلى زيادة الطلب على العملة المحلية لدفع ثمنها. يمكن تفسير هذه الظاهرة الشاذة بأن التأثير الساقط لعدم اليقين، والمخاوف المتعلقة بالنمو، واحتمال هروب رؤوس الأموال، طغى على الآلية التقليدية لانتقال أثر التعريفات في هذا السيناريو المحدد الذي اتسم بمخاطر عالية وتقلبات سياسية غير مسبقة. علاوة على ذلك، بدأت تظهر مخاوف لدى بعض المحللين من أن هذه السياسات المتقلّبة قد تساهم في تسريع الاتجاه نحو تقليل الاعتماد على الدولار de-dollarization كعملة احتياط عالمية رئيسية على المدى الطويل.

2. أسعار الذهب

شهدت أسعار الذهب ارتفاعاً ملحوظاً عقب الإعلان عن فرض التعريفات الجمركية، متجاوزة حاجز 3300 دولار أميركي للأونصة. وقد عزّز هذا الارتفاع بدرجة أساسية إلى تنامي الطلب على الذهب كأداة للتحوط في ظل تصاعد مستويات عدم اليقين والمخاوف من نشوب حرب تجارية شاملة. كما أظهرت البيانات وجود ارتباط وثيق بين أسعار الذهب ومؤشرات عدم اليقين، إلى جانب علاقة عكسية واضحة مع أداء أسواق الأسهم، مما يعكس التأثير المباشر للاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية التي نتجت عن تلك الإعلانات في نيسان 2025. وقد تعززت مكانة الذهب كملاذ آمن رئيسي خلال هذه الفترة، حيث سجل السعر الفوري للأوقية 3312 دولاراً أميركياً بحلول أوائل أيار.

رسم بياني رقم 11: سعر أونصة الذهب الفوري (دولار أمريكي)

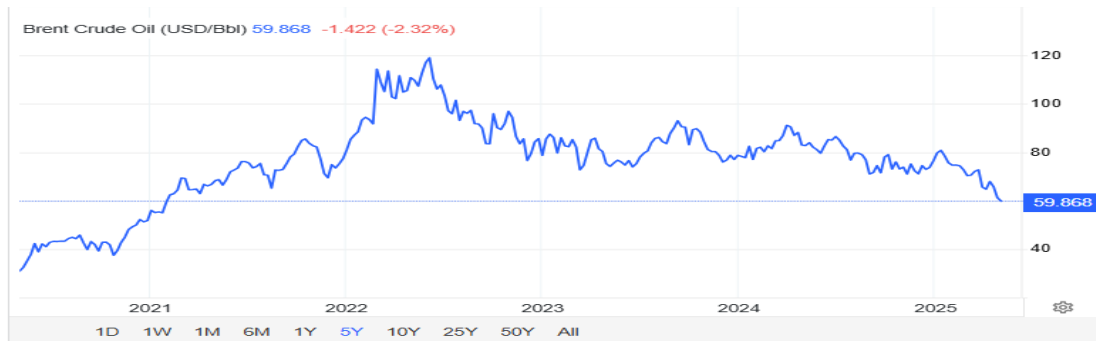


المصدر: <https://tradingeconomics.com/commodity/gold>

3. النفط (خام غرب تكساس الوسيط وبرنت)

على النقيض من الذهب، شهدت أسعار النفط انهياراً حاداً في أعقاب الإعلان عن التعريفات الجمركية. انخفض كلا الخامين القياسيين إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل، مسجلين أدنى مستوياتهما منذ أوائل عام 2021. وبحلول نهاية نيسان، كان سعر خام غرب تكساس الوسيط يحوم حول 58.20 دولار للبرميل. كان الدافع الأساسي لهذا الانخفاض هو المخاوف العميقة من تدمير الطلب العالمي على الطاقة نتيجة للتباطؤ الاقتصادي أو الركود المتوقع الناجم عن التعريفات والحروب التجارية. تفاقم الضغوط بسبب الزيادات في مخزونات النفط الأميركية وقرارات أوبك+ بزيادة الإنتاج. ورغم حدوث انتعاشات سعرية قصيرة المدى مرتبطة بأخبار محددة، ظل الاتجاه العام هبوطياً بقوة خلال شهر نيسان.

رسم بياني رقم 12: مؤشر أسعار برنت أويل



المصدر: <https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil>

رسم بياني رقم 13: مؤشر أسعار خام غرب تكساس WTI

المصدر: <https://tradingeconomics.com/commodity/crude-oil>

4. مؤشر بلومبرغ للسلع (BCOM) (Broad Commodities: Bloomberg Commodity Index)

يُعدّ مؤشر بلومبرغ للسلع (Bloomberg Commodity Index - BCOM) أحد أبرز المؤشرات العالمية التي تقيس أداء مجموعة متنوعة من السلع الأساسية. تم تطوير هذا المؤشر ليعكس تحركات الأسعار في الأسواق العالمية للسلع، ويشمل مجموعة واسعة من القطاعات مثل الطاقة، والمعادن الثمينة، والمعادن الصناعية، والمنتجات الزراعية، والماشية. وقد شهد مؤشر BCOM تقلّبات حادة في أوائل نيسان، تزامنت بشكل وثيق مع تسلسل الأحداث المتعلقة بالتعريفات. يوضح الجدول أدناه الأداء اليومي للمؤشر خلال هذه الفترة الحرجة:

جدول 5: الأداء اليومي لمؤشر BCOM حول تواريخ التعريفات الرئيسية في نيسان 2025

التاريخ	سعر إغلاق BCOM (دولار أمريكي)	التغير اليومي (%)	الحادث الرئيسي المتعلق بالتعريفات
1 نيسان 2025	106.51	-	قبل إعلان التعريفات المتبادلة
2 نيسان 2025	106.99	+0.45%	إعلان "يوم التحرير" والتعريفات المتبادلة
3 نيسان 2025	104.29	-2.52%	بدء سريان تعريفات السيارات بنسبة 25%؛ بدء تراجع السوق تحسباً لتعريفات 5 نيسان
4 نيسان 2025	99.68	-4.42%	استمرار التراجع الحاد مع اقتراب موعد تطبيق التعريفات الأساسية 10%
5 نيسان 2025	-	-	بدء سريان التعريفات الأساسية العالمية بنسبة 10% (عطلة نهاية الأسبوع)

7 نيسان 2025	98.10	-1.59% (مقارنة بـ 4 نيسان)	استمرار التراجع مع استيعاب السوق للتعريفات الأساسية
8 نيسان 2025	97.32	-0.80%	مزيد من الانخفاض قبيل تطبيق التعريفات المتبادلة الأعلى
9 نيسان 2025	99.70	+2.45%	يوم متقلب: بدء سريان التعريفات المتبادلة الأعلى (بما في ذلك 145% على الصين)، ثم الإعلان عن تعليقها لمدة 90 يومًا لمعظم الدول (باستثناء الصين)؛ انتعاش طفيف للسوق
10 نيسان 2025	99.80	+0.10%	استقرار المؤشر مع استيعاب السوق لقرار التعليق
11 نيسان 2025	101.48	+1.68%	استمرار الانتعاش الجزئي؛ الإعلان عن إعفاءات لبعض الإلكترونيات الصينية
14 نيسان 2025	101.04	-0.43%	تذبذب المؤشر
15 نيسان 2025	101.16	+0.12%	المؤشر لا يزال أقل من مستويات ما قبل 2 نيسان
5 أيار 2025	101.21		المؤشر لا يزال أقل من مستويات ما قبل 2 نيسان

المصدر: بيانات الإغلاق، تم حساب التغير اليومي.

<https://www.bloomberg.com/professional/products/indices/quote/BCOM:IND>

جاء رد فعل السوق حادًا وسريعًا فور إعلان وتنفيذ التعريفات الجمركية، مما أدّى إلى انخفاض تجاوز 8% خلال أيام قليلة (بين 2 - 8 نيسان)، في انعكاس مباشر لحالة القلق والاضطراب في الأسواق. وعلى الرغم من أن قرار التعليق المؤقت لبعض هذه التعريفات ساهم في إعادة جزء من الثقة وتحقيق انتعاش جزئي، لم يكن هذا الانتعاش لم يكن كافيًا لتعويض الخسائر بالكامل. ويظهر هذا السلوك أن الأسواق السلعية شديدة الحساسية تجاه الأحداث الجيوسياسية والتجارية، خاصةً عندما تتعلق بتعريفات شاملة على سلع استراتيجية. كما أن بقاء مؤشر BCOM دون مستوياته السابقة يعكس استمرار المخاوف وعدم اليقين في أوساط المستثمرين.

5. أسواق الأسهم S&P 500, Dow, Nasdaq:

تفاعلت أسواق الأسهم العالمية بسرعة وحدة مع إعلان التعريفات الجمركية في 2 نيسان، ما عكس حجم الصدمة الناتجة عن السياسات المفاجئة والواسعة النطاق. شهدت المؤشرات الأميركية الرئيسية مثل S&P 500 وناسداك وداو جونز خسائر تاريخية خلال يومين فقط، بلغت قيمتها نحو 6.6 تريليون دولار. تزامن هذا الانهيار مع قفزة حادة في مؤشر التقلب (VIX)، المعروف بـ "مؤشر التقلبات"، ليصل إلى أعلى مستوياته منذ عام 2020، ما يعكس حالة الذعر الشديد بين المستثمرين.

وفي التفاصيل فقد انخفض مؤشر S&P 500 بنسبة 4.8% في 3 نيسان، تبعه تراجع أكبر بنسبة 6.0% في اليوم التالي، بينما سجل مؤشر داو جونز هبوطاً تراكمياً تجاوز 9% خلال أول أسبوع من نيسان. في الوقت ذاته، قفز مؤشر التقلب (VIX) ، الذي يعكس حالة الخوف في السوق، بأكثر من 100% ليصل إلى 45.31، ما يعكس حالة ذعر لدى المستثمرين من تداعيات القرارات التجارية.

ولكن الأسواق لم تلبث أن عكست جزءاً من خسائرها، حيث شهدت في 9 نيسان انتعاشاً مفاجئاً وصفه البعض بـ"الارتداد الفني"، إذ ارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة 9.5%، وناسداك بنسبة 12.2%، ما يشير إما إلى رد فعل مبالغ فيه سابقاً أو إلى تلميحات سياسية خففت من حدة القلق. مع ذلك، استمرت الأسواق في حالة من التذبذب حتى نهاية نيسان، حيث ساد عدم اليقين، وانعكس ذلك في بقاء مؤشر VIX مرتفعاً بنسبة 13.46% مقارنة ببداية الشهر.

بحلول نهاية الفترة، تبين أن مؤشر ناسداك تمكن من تعويض كامل خسائره ليغلق عند مستوى قريب من بداية الشهر (-0.02%)، وهو ما يعكس مرونة قطاع التكنولوجيا. في المقابل، أنهى مؤشر داو جونز الفترة بخسارة بلغت -3.15%، مما يدل على أن القطاعات الصناعية كانت الأكثر تضرراً من التعريفات الجمركية. أما مؤشر S&P 500 فسجل تراجعاً طفيفاً بنسبة -1.14%، ليعكس تأثيراً متوسطاً يشمل القطاعات المختلفة.

باختصار، أظهرت الأسواق حساسية عالية للتغيرات السياسية والتجارية، وسرعة في التفاعل مع الأخبار، إلا أن بعض القطاعات مثل التكنولوجيا أبدت قدرة على التعافي السريع، في حين ظل القلق العام متمثلاً في مستويات مرتفعة لمؤشر VIX حتى بعد مرور شهر على الحدث.

جدول 6: الأداء اليومي لمؤشرات أسواق الأسهم منذ بداية شهر نيسان 2025

التاريخ	SP500	التغير اليومي (%)	NASDAQCOM	التغير اليومي (%)	DJIA	التغير اليومي (%)	VIX	التغير اليومي (%)
2025-04-01	5633.07		17449.89		41989.96		21.77	
2025-04-02	5670.97	0.7%	17601.05	0.9%	42225.32	0.6%	21.51	-1.2%
2025-04-03	5396.52	-4.8%	16550.61	-6.0%	40545.93	-4.0%	30.02	39.6%
2025-04-04	5074.08	-6.0%	15587.79	-5.8%	38314.86	-5.5%	45.31	50.9%
2025-04-07	5062.25	-0.2%	15603.26	0.1%	37965.60	-0.9%	46.98	3.7%
2025-04-08	4982.77	-1.6%	15267.91	-2.1%	37645.59	-0.8%	52.33	11.4%
2025-04-09	5456.90	9.5%	17124.97	12.2%	40608.45	7.9%	33.62	-35.8%

21.1%	40.72	-2.5%	39593.66	-4.3%	16387.31	-3.5%	5268.05	2025-04-10
-7.8%	37.56	1.6%	40212.71	2.1%	16724.46	1.8%	5363.36	2025-04-11
-17.8%	30.89	0.8%	40524.79	0.6%	16831.48	0.8%	5405.97	2025-04-14
-2.5%	30.12	-0.4%	40368.96	0.0%	16823.17	-0.2%	5396.63	2025-04-15
8.4%	32.64	-1.7%	39669.39	-3.1%	16307.16	-2.2%	5275.70	2025-04-16
-9.2%	29.65	-1.3%	39142.23	-0.1%	16286.45	0.1%	5282.70	2025-04-17
14.1%	33.82	-2.5%	38170.41	-2.6%	15870.90	-2.4%	5158.20	2025-04-21
-9.6%	30.57	2.7%	39186.98	2.7%	16300.42	2.5%	5287.76	2025-04-22
-6.9%	28.45	1.1%	39606.57	2.5%	16708.05	1.7%	5375.86	2025-04-23
-7.0%	26.47	1.2%	40093.40	2.7%	17166.04	2.0%	5484.77	2025-04-24
-6.2%	24.84	0.1%	40113.50	1.3%	17382.94	0.7%	5525.21	2025-04-25
1.2%	25.15	0.3%	40227.59	-0.1%	17366.13	0.1%	5528.75	2025-04-28
-3.9%	24.17	0.7%	40527.62	0.5%	17461.32	0.6%	5560.83	2025-04-29
2.2%	24.70	0.3%	40669.36	-0.1%	17446.34	0.1%	5569.06	2025-04-30
-0.4%	24.60	0.2%	40752.96	1.5%	17710.74	0.6%	5604.14	2025-05-01
-7.8%	22.68	1.4%	41317.43	1.5%	17977.73	1.5%	5686.67	2025-05-02
	13.46%		-3.15%		-0.02%		-1.14%	التغير بين إغلاق 1 نيسان و30 نيسان

المصدر : تم إعداده استناداً إلى Federal Reserve Bank of St. Louis data

6. آثار التعريفات الجمركية بداية 2025 على متوسط الرسوم الجمركية الصينية والأميركية

شهدت العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة تحولات كبيرة بداية العام 2025 نتيجة التعريفات الجمركية. ففي بداية عام 2018، كانت الرسوم الجمركية التي تفرضها الصين على الصادرات الأميركية منخفضة، حوالي 8٪، بينما كانت الرسوم الجمركية الأميركية على الواردات الصينية منخفضة جداً، حوالي 3٪. كما أن الرسوم الجمركية المفروضة على بقية دول العالم (ROW) من قبل الطرفين كانت مستقرة ومنخفضة.

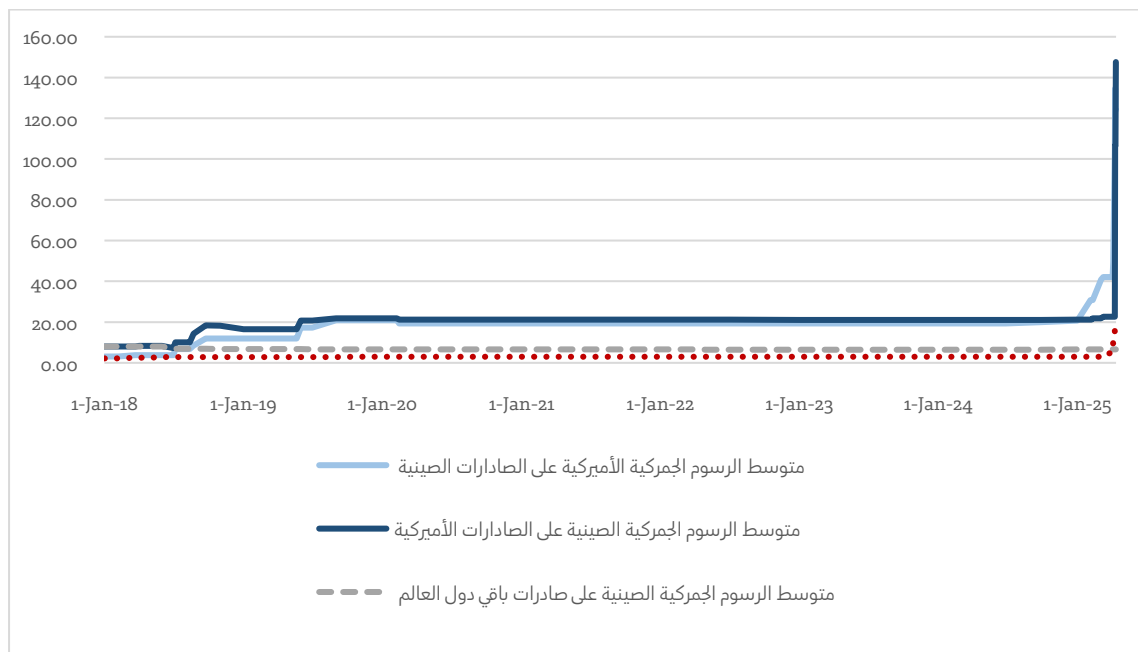
ابتداءً من منتصف عام 2018، تصاعدت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة بشكل ملحوظ. رفعت الولايات المتحدة رسومها على البضائع الصينية تدريجياً حتى وصلت إلى حوالي 12٪ بنهاية 2018، بينما ردت الصين بزيادة رسومها على الصادرات الأميركية إلى نحو 18٪. خلال هذه الفترة، حافظت كل من الصين والولايات المتحدة على استقرار الرسوم الجمركية تجاه بقية دول العالم، مما يشير إلى أن النزاع كان موجهاً بشكل ثنائي فقط. بين عامي 2019 و2020، وصلت الرسوم الجمركية إلى ذروتها، حيث بلغت الرسوم الأميركية على الصادرات

الصينية حوالي 21٪، بينما فرضت الصين رسوماً بنحو 22٪ على البضائع الأميركية. رغم محاولات التهدئة والاتفاقيات الجزئية مثل "اتفاق المرحلة الأولى"، بقيت الرسوم الجمركية المرتفعة مفروضة حتى عام 2024، دون تغيير يذكر .

حدثت المفاجأة الكبرى في نيسان 2025، حيث تصاعدت الحرب التجارية بشكل غير مسبوق. قفزت الرسوم الجمركية الصينية على الصادرات الأميركية إلى مستويات تتراوح بين 106٪ و147٪، كما رفعت الولايات المتحدة الأميركية رسومها على الواردات الصينية إلى ما بين 49٪ و134٪. والأهم من ذلك، أن الولايات المتحدة الأميركية زادت أيضاً الرسوم الجمركية على وارداتها من بقية دول العالم من حوالي 3٪ إلى أكثر من 10٪، مما يدل على تحوّل النزاع إلى أزمة تجارية عالمية أوسع.

بالمقارنة بين تعامل الصين وبقية دول العالم مع الرسوم الجمركية الأميركية، نجد أن الصين كانت هدفاً رئيسياً للسياسات الحمائية الأميركية. حيث ارتفعت الرسوم الجمركية على البضائع الصينية بشكل كبير مقارنة بالرسوم المفروضة على واردات بقية العالم، والتي بقيت مستقرة لفترة طويلة حول 3٪. وبينما استهدفت الولايات المتحدة الصين بشكل مباشر برسوم مرتفعة للغاية، فقد احتفظت برسوم منخفضة نسبياً مع بقية الدول حتى اندلاع الأزمة الشاملة في 2025.

رسم بياني رقم 14: متوسط التعريفات الجمركية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية 2018-2025



المصدر: <https://www.piie.com/research/piie-charts/2019/us-china-trade-war-tariffs-date-chart>

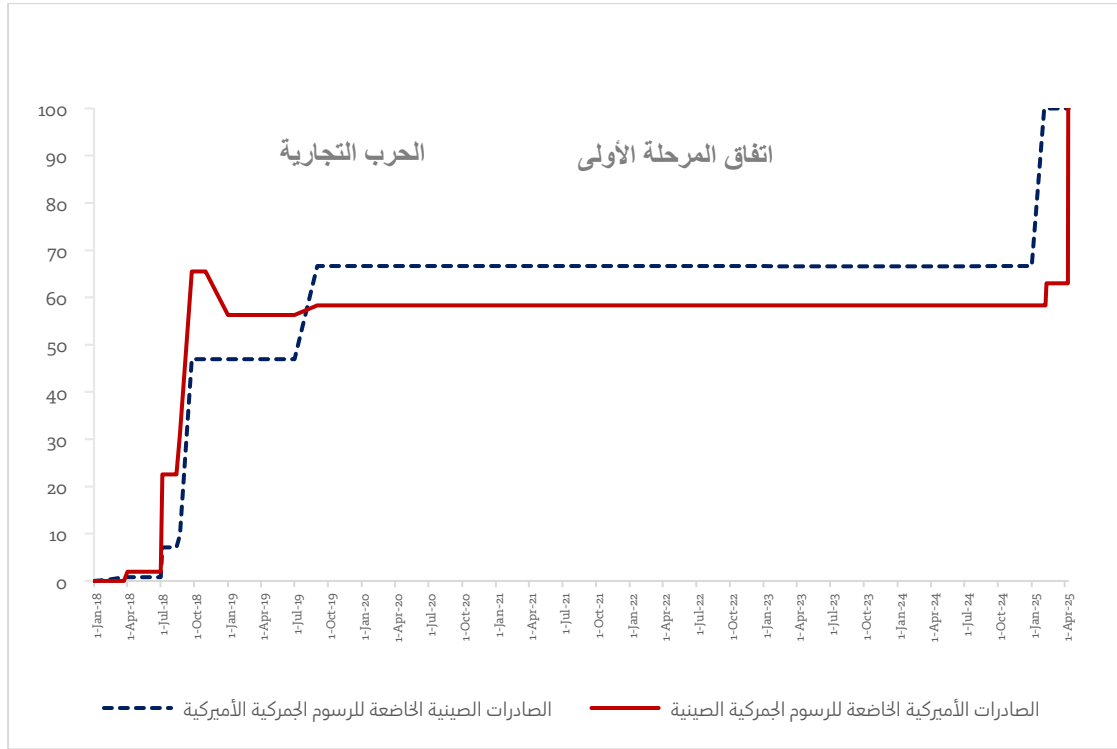
أما لجهة الواردات الخاضعة للتعريفات الجمركية بين البلدين، ففي بداية عام 2018 لم تكن هناك رسوم جمركية تذكر على الصادرات بين البلدين، حيث بلغت نسبة الصادرات الصينية والأميركية الخاضعة للرسوم الجمركية 0٪. إلا أن التوترات سرعان ما بدأت بالتصاعد تدريجياً، حيث فرضت الولايات المتحدة الأميركية في آذار 2018 رسوماً جمركية استهدفت 0.79٪ من الصادرات الصينية، وردت الصين لاحقاً بفرض رسوم جمركية مستهدفة 1.92٪ من الصادرات الأميركية.

بحلول تموز 2018، تصاعدت الحرب التجارية بشكل حاد، حيث فرضت الولايات المتحدة الأميركية رسوماً جمركية على 7.12٪ من الصادرات الصينية، ورفعت الصين نسبتها إلى 22.51٪. ومع مرور الوقت، ولا سيما بحلول أيلول 2018، اتسع نطاق النزاع بشكل كبير، إذ فرضت الولايات المتحدة رسوماً على 46.93٪ من الصادرات الصينية، بينما فرضت الصين رسوماً على 65.48٪ من الصادرات الأميركية، مما يشير إلى دخول النزاع مرحلة أكثر حدة.

بين عامي 2019 و2024، ساد نوع من الجمود، حيث استقرت نسبة الصادرات الصينية الخاضعة للرسوم الأميركية عند حوالي 66.63٪، مقابل حوالي 58.33٪ من الصادرات الأميركية الخاضعة للرسوم الصينية. خلال هذه المرحلة، لم تشهد الرسوم تغيرات جوهرية، مما يعكس حالة من التعايش مع النزاع دون التوصل إلى حلول جذرية. غير أن الوضع تغير جذرياً في بداية عام 2025، حيث قامت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على 100٪ من الصادرات الصينية، وهو ما قابلته الصين بتوسيع رسومها لتشمل 100٪ من الصادرات الأميركية بحلول نيسان 2025.

هذا التصعيد غير المسبوق عكس انهياراً كاملاً في العلاقات التجارية بين البلدين، وتحول النزاع إلى حرب تجارية شاملة لا تستثنى أي نوع من أنواع التبادل التجاري. بالمقارنة، كانت الولايات المتحدة في بداية النزاع أكثر تصعيداً بشكل تدريجي، بينما ردت الصين بمستويات أعلى من الرسوم في بعض المراحل. وفي النهاية، اتفق الطرفان على معاملة متساوية تقريباً مع فرض رسوم على جميع الصادرات، مما يشير إلى حالة من المواجهة الكاملة وانعدام أي بوادر تهدئة.

رسم بياني رقم 15: حصة الصادرات الصينية والأميركية المستهدفة بالرسوم الجمركية بين البلدين 2018-2025



المصدر: <https://www.piie.com/research/piie-charts/2019/us-china-trade-war-tariffs-date-chart>

7. تأثير التعريفات على التجارة العالمية (الصادرات والواردات)

تُجمع التقارير الدولية على أن تعريفات 2025 ستؤدي إلى تباطؤ ملموس في نمو التجارة العالمية، بل وربما انكماشها. فبعد أن كانت منظمة التجارة الدولية تتوقع سابقاً نمواً معتدلاً لحجم التجارة السلعية العالمية بنسبة 2.6٪ في 2024 و3.3٪ في 2025⁸⁶ في تقرير "آفاق التجارة العالمية والإحصاءات" الصادر في نيسان 2024، ذكر التقرير أن تصاعد التوترات الجيوسياسية والضبابية في السياسات الاقتصادية يشكل مخاطر كبيرة قد تخفض تلك التوقعات. وبالفعل، حدّثت المنظمة تقديراتها في 2025، وأشارت أن آفاق التجارة العالمية شهدت تدهوراً حاداً نتيجة تصاعد الرسوم الجمركية وازدياد حالة عدم اليقين في السياسات التجارية (TPU). وبناءً على الإجراءات المطبقة حتى تاريخ 14 نيسان، بما في ذلك تعليق الولايات المتحدة الأميركية للرسوم "المتبادلة"، يُتوقع الآن أن ينخفض حجم التجارة العالمية

⁸⁶ Global Trade Outlook and Statistics , (April 2024).

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/trade_outlook24_e.pdf

في السلع بنسبة 0.2 % في عام 2025، قبل أن يشهد تعافياً متواضعاً بنسبة 2.5 % في عام 2026⁸⁷.

وتشير التقديرات الجديدة إلى أن توقعات عام 2025 أقل بنحو ثلاث نقاط مئوية مما كان متوقعاً في غياب التحولات الأخيرة في السياسات. وتمثل هذه التغيرات تراجعاً كبيراً مقارنة ببداية العام، حين توقع خبراء منظمة التجارة العالمية استمرار نمو التجارة بدعم من تحسّن الظروف الاقتصادية الكلية. وتشمل أبرز المخاطر التي قد تؤثر على هذه التوقعات:

- **تفعيل الرسوم الجمركية المتبادلة** التي تم تعليقها حالياً من قبل الولايات المتحدة الأميركية، مما قد يؤدي إلى انخفاض إضافي في نموّ تجارة السلع العالمية بنسبة 0.6 نقطة مئوية، مع ما يشكّله ذلك من مخاطر خاصة للدول الأقل نمواً.
- **اتساع نطاق غموض السياسات التجارية** ليشمل علاقات تجارية تتجاوز الولايات المتحدة الأميركية، مما قد يضيف انخفاضاً إضافياً قدره 0.8 نقطة مئوية.

وفي حال تحقق كلا السيناريوهين، فإن إجمالي الانخفاض المتوقع في حجم تجارة السلع العالمية لعام 2025 قد يصل إلى 1.5%⁸⁸.

إن إحدى الظواهر المتوقعة نتيجة هذه التعريفات هي **إعادة توجيه التدفقات التجارية Trade Diversion** فعندما تفرض الولايات المتحدة الأميركية رسوماً مرتفعة على وارداتها من الصين، ستبحث الأسواق عن موردين بديلين. أشارت منظمة التجارة العالمية إلى احتمالية حدوث ما وصفته بـ **فك ارتباط** Decoupling بين الاقتصاديين الأميركي والصيني، ولا سيما في سلاسل التوريد الحساسة. وتتوقع المنظمة تراجعاً حاداً في واردات الولايات المتحدة الأميركية من الصين في قطاعات مثل المنسوجات والملابس والمعدات الكهربائية، مع خلق فرص تصديرية جديدة لموردين آخرين. وبالفعل، يُرجّح أن بعض الاقتصادات النامية الأقل دخلاً ستكون من الرابحين غير المتوقعين على المدى القصير؛ حيث يقدر تقرير المنظمة أن صادرات الدول الأقل نمواً قد ترتفع بنحو 4.8 % في 2025 مع استفادتها من إحلال صادرات الصين في السوق الأميركية، خصوصاً في صناعات مثل المنسوجات والإلكترونيات. ووفق التقرير نفسه، "في ظل الوضع الراهن مع التجميد الجزئي للتعريفات الأميركية، قد تستفيد دول منخفضة الدخل من تحوّل التجارة لأنها تنتج سلعاً شبيهة بصادرات الصين".

⁸⁷Global Trade Outlook and Statistics , (April 2025).

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/trade_outlook25_e.pdf

⁸⁸ Global Trade Outlook and Statistics, (April 2025).

على الجانب الآخر، أميركا الشمالية هي الأكثر عُرضة للضرر بحسب سيناريوهات منظمة التجارة العالمية. وتشير التقديرات إلى أن منطقة أميركا الشمالية ستكون الأشد تضرراً، حيث قد تهوي صادراتها بنسبة 12.6٪ و وارداتها بـ 9.6٪ في 2025، مما يكفي وحده لدفع التجارة العالمية إلى الانكماش. وهذا يشمل بالطبع الولايات المتحدة الأميركية ذاتها وجاريها الرئيسيين. وقد أظهرت حسابات المنظمة أن الانخفاض الكبير في تدفقات تجارة أميركا الشمالية يسحب النمو التجاري العالمي إلى المنطقة السلبية. أما الصين فمن المتوقع أن تتكبد خسائر في حصتها بسوق الولايات المتحدة الأميركية، لكنها قد تعوّض ذلك جزئياً عبر زيادة صادراتها إلى بقية العالم. إذ تُظهر التقديرات ارتفاع صادرات الصين إلى جميع المناطق خارج أميركا الشمالية بنسبة تتراوح بين 4٪ و 9٪ مع إعادة توجيه التجارة. ومع ذلك، فإن فقدان سوق كبيرة كالولايات المتحدة سيظل له تأثير ملموس على قطاعي التصدير والتصنيع في الصين، مما يفسر تباطؤ نموها المتوقع (رغم أنه قد يبقى إيجابياً بدعم الطلب المحلي والآسيوي).

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي واقتصادات شرق آسيا الأخرى، فرغم أنها ليست الهدف الرئيسي لتعريفات ترامب (بعد قرار واشنطن تعليق جزء من الرسوم على حلفائها مؤقتاً لمدة 90 يوماً اعتباراً من أوائل نيسان)، فإن هذه الاقتصادات لن تكون بمنأى عن الأثر غير المباشر. فقد فرضت الإدارة الأميركية في البداية رسوماً بقيمة 25٪ على واردات السيارات (مما يصيب أوروبا واليابان وكوريا) و 20٪ على المستحضرات الصيدلانية، قبل أن تُخفض معظم تلك الرسوم إلى 10٪ لمعظم البلدان وتعلّق تنفيذها مؤقتاً باستثناء الصين. ومع أن هذا التراجع الأميركي المؤقت خفف الصدمة الفورية على أوروبا وغيرها، حذرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين من أن الخطوة الأميركية لا تزال تشكّل ضربة كبرى للاقتصاد العالمي⁸⁹، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يواجه احتمال فرض تعريفات 20٪ على صادراته إلى أميركا. ويعني ذلك أن المصدرين الأوروبيين (خصوصاً في قطاع السيارات والسلع الصناعية) قد يفقدون قدرًا مهمًا من القدرة التنافسية في السوق الأميركية، مما يضغط على الإنتاج والصادرات الأوروبية ما لم يتم تجنب تطبيق هذه الرسوم. بعبارة أخرى، حتى الدول غير المستهدفة مباشرة ستشعر بتداعيات الحرب التجارية عبر انخفاض الطلب العالمي وتغير أنماط التجارة.

وبصورة عامة، تؤكد تقارير المنظمات الدولية⁹⁰ أن التصعيد الحمائي "يهدد بكبح تعافي التجارة العالمية وإطالة أمد تباطؤها". فبعد نمو قوي للتجارة عقب الجائحة، عادت النزعات

⁸⁹ Statement by President von der Leyen on the announcement of universal tariffs by the US ,

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/statement_25_964

⁹⁰ التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية وغيرهم من المؤسسات الدولية

الحمائية لتقوُّض المكاسب، وتشير بيانات البنك الدولي إلى تزايد مذهل في القيود التجارية العالمية في السنوات الأخيرة – إذ يقدَّر أن إجمالي قيود الاستيراد الجديدة في منتصف 2024 بات يعادل خمسة أضعاف ما كان عليه متوسطها السنوي خلال الفترة 2010-2019⁹¹. هذا الواقع، إلى جانب عوامل أخرى، دفع منظمة التجارة العالمية لتنبيه الدول الأعضاء بضرورة مقاومة إغراء الانغلاق التجاري والعمل على "إعادة تحريك عجلة التجارة" بدل كبجها.

8. التأثير على توقّعات النمو العالمي

يشير تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي – نيسان 2025"⁹² إلى أن موجة الرسوم الجمركية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأميركية ابتداءً من شباط 2025، والتي شملت فرض تعريفات جمركية إضافية على الواردات القادمة من كندا، والصين، والمكسيك، فضلاً عن توسيع الرسوم المفروضة على الصلب والألمنيوم، قد أحدثت اضطرابات واسعة في الأسواق المالية العالمية وزادت من حدة عدم اليقين بشأن مستقبل السياسات التجارية. وفي استجابة مباشرة لهذه التحركات، فرضت الصين وكندا تدابير انتقامية مقابلة استهدفت قطاعات زراعية وصناعية رئيسية. وقد أدى هذا التفاعل إلى ارتفاع حاد في مؤشرات عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية، حيث سجل مؤشر عدم اليقين التجاري (TPU) قفزة تفوق أربعة انحرافات معيارية خلال ثلاثة أيام فقط عقب إعلان الولايات المتحدة عن الرسوم الجديدة في نيسان 2025.

على المستوى الاقتصادي، تعكس هذه التطورات تباطؤاً كبيراً في معدلات النمو العالمية. فوفقاً للتقرير، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.3٪ في عام 2024 إلى 2.8٪ في عام 2025، بانخفاض قدره 0.5 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة الصادرة في كانون الثاني 2025. ويعزو التقرير هذا التباطؤ إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للرسوم الجمركية، حيث أدت إلى ارتفاع تكاليف المدخلات الصناعية، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وتقويض ثقة المستثمرين والمستهلكين.

إقليمياً، جاءت الولايات المتحدة في مقدمة الاقتصادات المتأثرة، إذ خُفضت توقعات نموها من 2.8٪ في عام 2024 إلى 1.8٪ في عام 2025، بتراجع قدره 0.9 نقطة مئوية مقارنة بالتقديرات السابقة. ويعزى هذا التراجع إلى مزيج من تصاعد حالة عدم اليقين وضعف الاستهلاك

⁹¹ World Bank.Global Economic Prospects,(January 2025).

<https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/f983c12d-d43c-4e41-997e-252ec6b87dbd/content>

⁹²IMF , World Economic Outlook , April 2025,

<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2025/04/22/world-economic-outlook-april-2025>

والاستثمار، إضافة إلى الآثار المباشرة للرسوم على سلاسل الإنتاج المحلية. أما منطقة اليورو، فقد شهدت تباطؤاً مماثلاً في النمو مع توقعات لا تتجاوز 0.8٪ لعام 2025، مدفوعة بتراجع الطلب الداخلي، والضغط المستمر على قطاع التصنيع، وارتفاع أسعار الطاقة.

في الصين، تراجعت التوقعات بشكل ملحوظ إلى 4.0٪، نتيجة لتدهور البيئة الخارجية الناجمة عن الرسوم الجمركية الأميركية، بالتزامن مع استمرار مشاكل القطاع العقاري، مما أضعف ثقة المستهلكين وعطل تعافي النشاط الاقتصادي. أما اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، لا سيما في آسيا، فقد تأثرت سلباً نظراً لاعتمادها العميق على سلاسل الإمداد العالمية، مما أدى إلى تباطؤ معدلات نموها.

من المتوقع أيضاً أن يتباطأ حجم تجارة السلع والخدمات من 3.8٪ في عام 2024 إلى 1.7٪ فقط في عام 2025. وقد تضررت الواردات والصادرات على حد سواء، مع تراجع حاد في الطلب العالمي، خصوصاً من جانب الاقتصادات الكبرى، مما عمّق من الركود التجاري وأضعف زخم الانتعاش الاقتصادي العالمي. ولم تقتصر التداعيات على النمو والتجارة، بل امتدت أيضاً إلى زيادة معدلات التضخم بسبب ارتفاع تكاليف السلع المستوردة، وهو ما فرض على البنوك المركزية ضغوطاً إضافية لرفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى تضيق الحيز المالي المتاح للحكومات وزيادة كلفة خدمة الديون السيادية. كما ساهمت حالة عدم اليقين التجاري في تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما شكّل ضربة إضافية لآفاق الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء.

في سيناريو الاستمرار على هذا المسار الحمائي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبقى معدل النمو العالمي ضعيفاً في عام 2026، مع توقعات بنمو لا يتجاوز 3.0٪. أما في حال تصعيد النزاعات التجارية بشكل أوسع، فقد يدخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود العميق، حيث تتراجع معدلات الاستثمار والاستهلاك، وتتسع الفجوات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

ختاماً، يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي أن تصاعد الرسوم الجمركية والحمائية التجارية يمثل تهديداً مباشراً لاستقرار النظام الاقتصادي العالمي، ويوصي بضرورة التراجع عن السياسات الحمائية، واستعادة نظام التجارة الدولية القائم على القواعد المتعددة الأطراف، والعمل على تهدئة التوترات التجارية، بما يعزز الثقة والاستقرار، ويمهد الطريق أمام انتعاش اقتصادي أكثر استدامة وعدالة على الصعيد العالمي.

سادساً: الآثار الاقتصادية المتوقعة للرسوم الجديدة 2025 على الأمدين المتوسط والطويل

مثّلت السياسات الحمائية التي اعتمدتها الولايات المتحدة مطلع عام 2025 تحدياً اقتصادياً كبيراً، إذ ظهرت آثارها القصيرة الأمد سريعاً في الأسواق، بينما تنذر آثارها المتوسطة والطويلة بتحوّلات هيكلية تمس الاستثمار والإنتاجية والتجارة والاستقرار الاقتصادي. ويحلّل هذا القسم تأثير هذه السياسات على الاقتصاد الأميركي استناداً إلى تقديرات مؤسسات أميركية مرموقة، تحذّر من آثار سلبية مستدامة، مثل تباطؤ الإنتاجية وارتفاع الأسعار وتراجع جاذبية الاستثمار. كما يستعرض القسم سيناريوهات الاقتصاد الأميركي حتى عامي 2034 و2054 في ظل استمرار الحمائية أو العودة إلى نظام تجارة مفتوح.

أ. تقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي (حتى 2034)

في تقرير صدر في كانون الأول 2024، حلل مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي⁹³ (CBO) الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية لثلاث سياسات جمركية افتراضية ضمن إطار السياسات الحمائية المحتملة. تناولت السياسة الأولى فرض رسوم جمركية بنسبة 10٪ على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة الأميركية، فيما ركزت السياسة الثانية على الصين بفرض رسوم قدرها 60٪ على الواردات الصينية فقط (10٪ عامة و50٪ إضافية على الصين). أما السيناريو الثالث فجمع بين الاثنين، بفرض 10٪ على جميع الواردات و60٪ على الصينية. وقد أظهر التقرير أن جميع السياسات تحسن الوضع المالي الفيدرالي على المدى المتوسط عبر زيادة الإيرادات الجمركية، مع انخفاض عام في الواردات. فمن المتوقع أن تقلل السياسة الأولى العجز الفيدرالي بنحو 2.1 تريليون دولار بين 2025 و2034، بينما تقلله السياسة الثانية بـ 0.7 تريليون دولار فقط بسبب نطاقها المحدود. أما السيناريو المزدوج، فهو الأشد تأثيراً، حيث يقلل العجز بنحو 2.7 تريليون دولار خلال نفس الفترة.

اقتصادياً، ستؤدي جميع السياسات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة الأميركية بحلول 2034؛ حيث من المتوقع أن ينخفض بنسبة 0.3٪ في الحالتين الأولى والثانية، وبنسبة 0.6٪ في السيناريو المزدوج. كما ستتسبب هذه السياسات في ارتفاع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE)، إذ سترتفع الأسعار بنسبة 0.6٪ مع السياسة الأولى، و0.4٪ مع الثانية، و1.0٪ مع السيناريو المزدوج. ولا تقتصر الزيادة في الأسعار على السلع المستوردة، بل تمتد إلى البدائل المحلية التي ستشهد ارتفاعاً في الطلب والأسعار. نتيجة لذلك، يتوقع أن تتضرر الأسر ذات الدخل المنخفض بشكل أكبر، نظراً لاعتمادها النسبي الأكبر

⁹³ : Effects of Illustrative Policies That Would Increase Tariffs, <https://www.cbo.gov/system/files/2024-12/61112-Tariffs.pdf>

على السلع الاستهلاكية الأساسية، في حين قد يتضرر أصحاب الدخل المرتفع عبر انخفاض قيمة الأصول الأجنبية.

يشير التقرير إلى أن هناك درجة عالية من عدم اليقين تحيط بهذه التقديرات، بسبب احتمالية تغير سلاسل التوريد، وتنوع ردود أفعال الدول المتضررة من الرسوم. ورغم المكاسب المالية الظاهرة، يسلط التقرير الضوء على الكلفة الاقتصادية لهذه السياسات، من تراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع الأسعار، وزيادة التفاوت الاجتماعي، فضلاً عن تصاعد التوترات التجارية الدولية. بناءً عليه، يوصي التقرير بضرورة الحذر عند تبني مثل هذه السياسات، نظراً لآثارها السلبية طويلة الأمد.

2. تقديرات معهد بنسلفانيا للميزانية (حتى 2054)

في تقرير آخر أصدره معهد بنسلفانيا للميزانية⁹⁴ (Penn Wharton Budget Model) بتاريخ 10 نيسان 2025 تحت عنوان "التأثيرات الاقتصادية لتعريفات الرئيس ترامب"، تناول الباحثون بالتفصيل الآثار المتوقعة لتعريفات جمركية جديدة اقترحها الرئيس ترامب، شملت فرض رسوم دنيا بنسبة 10٪ على جميع الواردات الأميركية، ترتفع إلى ما بين 11٪ و 50٪ على واردات 57 دولة محددة. وخلص التقرير إلى أن هذه الإجراءات ستؤثر بشكل جوهري على عدة مؤشرات رئيسية في الاقتصاد الكلي الأمريكي.

تتوقع التقديرات أن تفرض التعريفات الجمركية إيرادات إضافية تبلغ 5.2 تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة، و 16.4 تريليون دولار خلال الثلاثين عامًا القادمة، حتى بعد احتساب انخفاض الطلب على الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار. ومع ذلك، عند احتساب هذه التقديرات على أساس ديناميكي، أي مع أخذ التأثيرات الاقتصادية الأوسع بعين الاعتبار، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات والتجارة، تنخفض الإيرادات إلى 4.5 تريليون دولار خلال عشر سنوات و 11.8 تريليون دولار خلال ثلاثين عامًا. يشير مفهوم "الأساس الديناميكي" إلى أن فرض التعريفات لا يقتصر تأثيره على رفع الأسعار وتقليل الواردات فحسب، بل يمتد ليؤثر على أداء الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي العام وبالتالي إلى انخفاض العائدات الضريبية مقارنة بالتقديرات الثابتة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي هذه التعريفات إلى خفض إجمالي الواردات بمقدار 6.9 تريليون دولار خلال العقد المقبل، وبمقدار 37.2 تريليون دولار حتى عام 2054، مما سينعكس سلباً أيضاً على تدفقات رؤوس

⁹⁴ The Economic Effects of President Trump's Tariffs,

<https://budgetmodel.wharton.upenn.edu/issues/2025/4/10/economic-effects-of-president-trumps-tariffs>

الأموال. وتوضح هذه التحليلات أن تأثير التعريفات يتجاوز جمع الإيرادات إلى التأثير العميق على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأمد.

يوضح التقرير أن التعريفات الجمركية تؤثر على الاقتصاد الأميركي عبر ثلاث قنوات رئيسية. أولاً، تمثل هذه التعريفات ضريبة مباشرة على السلع المستوردة، مما يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية وتحميل المستهلكين والمنتجين المحليين أعباء إضافية بحسب مرونة العرض والطلب. ثانياً، يؤدي انخفاض الواردات إلى تراجع تدفقات رأس المال الأجنبي، بما في ذلك حيازة الأجانب لسندات الخزنة الأميركية، مما يفرض على الأسر الأميركية زيادة شراء هذه السندات على حساب الاستثمار المحلي. ثالثاً، زادت التعريفات من درجة عدم اليقين الاقتصادي، حيث بلغ مؤشر عدم اليقين الاقتصادي مستويات لم تسجل منذ جائحة كورونا، وهو ما أدى إلى تراجع الاستثمارات وإبطاء القرارات الاقتصادية قصيرة الأجل.

عند النظر في تفاصيل التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، تشير نتائج النموذج إلى أن التعريفات ستؤدي إلى انخفاض تدريجي في الناتج خلال السنوات الأولى، حيث سيبقى التأثير محدوداً حتى عام 2030، لكنه سيتسارع بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، في حال تحمّل المستهلكين كامل عبء التعريفات، يتوقع أن يتراجع الناتج بنسبة 5.1٪ بحلول عام 2054. وإذا ما تحمّل المستهلكون والشركات العبء بشكل مشترك (بنسبة 75٪ و 25٪ أو 50٪ و 50٪)، فإن التراجع سيبلغ بين 5.7٪ و 6.3٪. ويرافق هذا الانخفاض انخفاض في رأس المال الثابت بنسبة تتراوح من 9.6٪ إلى 12.2٪، وانخفاض في متوسط الأجور يتراوح بين 3.9٪ إلى 5.8٪، وتراجع في ساعات العمل بنسبة تقارب 1.3٪ إلى 1.4٪. في المقابل، ويشير التقرير إلى تحسّن نسبي في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، إذ من المتوقع أن ينخفض الدين العام بمقدار يتراوح بين 9.8٪ و 11.6٪ مقارنة بالمسار الطبيعي.

وتبيّن الجداول أدناه توقّعات المؤشرات الأساسية بناءً على السيناريو المعتمد:

جدول 7: السيناريو (أ): يتحمّل المستهلكون 100٪ من عبء الرسوم

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (%)	المخزون الرأسمالي (%)	ساعات العمل (%)	متوسط الأجر (%)	الاستهلاك (%)	الدين العام (%)
2030	-0.4	-0.6	-0.2	-0.2	-3.5	-7.3
2034	-0.7	-1.3	-0.2	-0.5	-3.1	-9.9
2039	-1.3	-2.5	-0.3	-1	-3	-11.3
2044	-2.1	-4	-0.5	-1.6	-3	-12
2049	-3.2	-6.1	-0.8	-2.5	-3.1	-12.1
2054	-5.1	-9.6	-1.3	-3.9	-3.3	-11.6

جدول 8: السيناريو (ب): يتحمل المستهلكون 75٪ والشركات 25٪ من عبء الرسوم

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (%)	المخزون الرأسمالي (%)	ساعات العمل (%)	متوسط الأجر (%)	الاستهلاك (%)	الدين العام (%)
2030	-0.5	-0.9	-0.2	-0.8	-3.2	-7.2
2034	-0.9	-1.7	-0.1	-1.1	-2.9	-9.6
2039	-1.5	-3.1	-0.2	-1.6	-2.9	-10.9
2044	-2.4	-4.8	-0.4	-2.3	-3	-11.4
2049	-3.7	-7.1	-0.8	-3.3	-3.2	-11.3
2054	-5.7	-10.9	-1.3	-4.8	-3.4	-10.7

جدول 9: السيناريو (ج): يتحمل المستهلكون 50٪ والشركات 50٪ من عبء الرسوم

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (%)	المخزون الرأسمالي (%)	ساعات العمل (%)	متوسط الأجر (%)	الاستهلاك (%)	الدين العام (%)
2030	-0.6	-1.2	-0.1	-1.4	-2.8	-7
2034	-1	-2.2	-0.1	-1.6	-2.7	-9.3
2039	-1.8	-3.7	-0.2	-2.2	-2.8	-10.5
2044	-2.8	-5.5	-0.4	-3	-3	-10.8
2049	-4.1	-8.1	-0.7	-4.1	-3.2	-10.6
2054	-6.3	-12.2	-1.4	-5.8	-3.6	-9.8

أما بالنسبة لتأثير التعريفات على المستهلكين الأميركيين، فإن فرض هذه الرسوم الجمركية سيؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على تكاليف المعيشة ويقلل من القوة الشرائية للأسر. ومن المتوقع أن ينخفض استهلاك الأسر بنسبة 3.5٪ بحلول عام 2030، وبنسبة تزيد قليلاً على 3٪ بحلول 2054، مع تحمل المستهلك العبء الكامل. كما أن الأجور الحقيقية ستتراجع، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح وزيادة الضغوط المالية على الأسر، خصوصاً في السلع الأساسية مثل الإلكترونيات والملابس والمواد الغذائية.

في ما يخص الشركات الأميركية، يشير التقرير إلى أن التعريفات ستزيد من تكاليف الإنتاج، خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد على مدخلات أجنبية. وستؤدي هذه الزيادات إلى تقليص هوامش الأرباح أو رفع الأسعار على المستهلكين النهائيين، كما ستزيد من حالة عدم اليقين الاستثماري. وتقدر الدراسة أن الاستثمار الرأسمالي قد ينخفض بنسبة 4.4٪ في عام 2025 وحده بسبب ارتفاع حالة عدم اليقين، بينما سينخفض المخزون الرأسمالي بنسبة تقارب 10٪.

بحلول عام 2054. وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع في إنتاجية العمل، وانخفاض الأجور وتراجع في التوظيف وساعات العمل، مما يعكس تأثيراً سلبياً دائماً على سوق العمل.

في الجانب الدولي، توقّع التقرير أن تنخفض الواردات الأميركية بمقدار 6.9 تريليون دولار خلال العقد الأول من تطبيق التعريفات، وبمقدار 37.2 تريليون دولار بحلول عام 2054. كما أن انخفاض الواردات سيقوّل من التدفقات الرأسمالية الأجنبية نحو سندات الخزنة الأميركية، مما يزيد من عبء تمويل الدين المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض تعريفات على سلع من 57 دولة رئيسية قد يؤدي إلى توترات تجارية شديدة، مع اتخاذ الدول المستهدفة تدابير انتقامية عبر فرض تعريفات مضادة على الصادرات الأميركية، مما يؤدي إلى تقليص الناتج الأميركي بمقدار 0.2٪ إضافي وخسارة نحو 132 مليار دولار من الإيرادات الجمركية على مدى عشر سنوات. على المستوى الزمني، يشير التقرير إلى أن الآثار متوسطة الأمد (حتى عام 2030) ستكون محدودة نسبياً، حيث قد يقتصر الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي على أقل من 1٪، إلا أن التأثيرات السلبية على الاستثمار ستظهر مبكراً.

أما الآثار طويلة المدى، فستكون أكثر حدة، حيث سينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 6٪، مع تراجع ملحوظ في مستويات المعيشة والإنتاجية والاستثمار الخاص. وعلى الرغم من تحسن الوضع المالي للحكومة بفضل الإيرادات الإضافية وتقليص الدين العام بنحو 10٪ إلى 12٪، فإن التكلفة الاقتصادية الإجمالية - في شكل تدهور مستدام للنمو والدخل ومستوى المعيشة - تفوق بكثير المكاسب المالية المؤقتة. وفي الختام، يؤكد تقرير معهد بنسلفانيا للميزانية أن تعريفات الرئيس ترامب تمثل عامل خفض للنمو الاقتصادي الشامل على المدى الطويل، مع تأثيرات فورية على الأسعار والاستثمار والاستهلاك. وعلى الرغم من تحقيق بعض الإيرادات الإضافية، إلا أن الضرر الواقع على المستهلكين والشركات والتنافسية الدولية للاقتصاد الأميركي يجعل من هذه السياسات عامل ضعف صريح للاقتصاد على المدى البعيد.

3. تقديرات مختبر الميزانية بجامعة ييل (حتى 2034)

شهدت الفترة الممتدة من 7 إلى 15 نيسان 2025 سلسلة متسارعة من التطورات في تقييمات مختبر الميزانية بجامعة ييل YALE بخصوص تأثيرات التعريفات الجمركية الأميركية الجديدة. وقد عكست هذه التطورات الاستجابة للتغيرات في السياسات التجارية الأميركية، إضافة إلى تصاعد الإجراءات الانتقامية من الدول المتضررة، مما أفرز مراجعات كبيرة للتقديرات الأولية.

- التقييم الأولي (الأسبوع المنتهي في 7 نيسان 2025)

قدّم مختبر ييل تقييماً أولياً⁹⁵ في 7 نيسان استناداً إلى التعريفات المعلنة حتى ذلك التاريخ، مقدراً أن المتوسط الفعلي للتعريفات الجمركية بلغ 22.5٪، وهو الأعلى منذ عام 1909. قدّر التقرير أن ارتفاع الأسعار في المدى القصير سيبلغ 2.28٪، ما سينتج عنه خسارة استهلاكية سنوية متوسطة تبلغ 3,800 دولار لكل أسرة أميركية (بدولارات 2024).

على المستوى الكلي، كان من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2025 بمقدار 0.87 نقطة مئوية، مع انخفاض دائم في حجم الاقتصاد بنسبة 0.8٪ (2026-2035) (أي حوالي 180 مليار دولار سنوياً). كما توقع التقرير فقدان 612 ألف وظيفة بنهاية 2025، مع ارتفاع معدل البطالة بمقدار 0.57 نقطة مئوية.

مالياً، قدّرت الإيرادات الناتجة عن هذه التعريفات بحوالي 3.0 تريليون دولار للفترة 2026-2035، ومع ذلك، فإن تراجع النشاط الاقتصادي الناتج عن التعريفات سيؤدي إلى خسائر إضافية في الإيرادات بقيمة 588 مليار دولار خلال نفس الفترة.

- المراجعات الكبرى (9 نيسان 2025)

حدث تحوّل حاسم عندما أوضح البيت الأبيض في 9 نيسان⁹⁶ أن التعريفات المفروضة بنسبة 125٪ على الصين ستضاف إلى التعريفات الحالية البالغة 20٪، ما رفع المعدل الإجمالي إلى 145٪. أدى ذلك إلى مراجعة شاملة للتقديرات، حيث ارتفع المتوسط الفعلي للتعريفات إلى 27٪، وهو الأعلى منذ عام 1903.

بموجب التقديرات الجديدة، ارتفعت توقعات زيادة الأسعار إلى 2.9٪، وقفزت خسارة الأسرة الأميركية إلى 4,689 دولار سنوياً. كما تعمق تأثير التعريفات على الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض النمو المتوقع لعام 2025 بمقدار 1.05 نقطة مئوية، واستمر تقدير التراجع طويل الأمد للناتج عند 0.6٪ (2026-2035). ارتفع عدد الوظائف المتوقع فقدانها إلى 740 ألف وظيفة، مع زيادة معدل البطالة بمقدار 0.55 نقطة مئوية بنهاية 2025. على الجانب المالي، خفض التقرير تقدير الإيرادات التقليدية لعقد 2026-2035 إلى 2.4 تريليون دولار، نظراً لتوقع انخفاض حجم الواردات الخاضعة للضريبة، إضافة إلى ذلك قد يؤدي تراجع النشاط الاقتصادي

⁹⁵ State of U.S. Tariffs: Week of April 7, 2025, <https://budgetlab.yale.edu/research/state-us-tariffs-week-april-7-2025>

⁹⁶ The Fiscal and Economic Effects of the Revised April 9 Tariffs, <https://budgetlab.yale.edu/research/fiscal-and-economic-effects-revised-april-9-tariffs>

الناتج عن هذه التعريفات إلى خسائر إضافية في الإيرادات بقيمة 587 مليار دولار خلال نفس الفترة (وهو رقم مشابه للتقديرات الأولية في 7 نيسان).

- التقييم المحدث (15 نيسان 2025)

شهد تقييم 15 نيسان⁹⁷ تطورات إضافية شملت الإجراءات الانتقامية الصينية، التي تضمنت فرض تعريفات بنسبة 125٪ وتعليق صادرات بعض المعادن الحيوية، كما تم تعديل الاستثناءات الخاصة بالسلع الإلكترونية وأشباه الموصلات.

ارتفع المتوسط الفعلي للتعريفات الجمركية إلى 28٪ (قبل إحلال الواردات)، وهو أعلى مستوى منذ عام 1901، بينما قدّر المعدل بعد إحلال الواردات بنحو 18٪. بناءً على ذلك، توقعت الدراسة ارتفاع الأسعار بنسبة 3.0٪ على المدى القصير، مع خسارة استهلاكية سنوية تبلغ 4,900 دولار لكل أسرة، قبل الإحلال. بعد الإحلال، قدرت الخسارة بحوالي 2,600 دولار سنوياً.

استقر التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2025 عند انخفاض قدره 1.09 نقطة مئوية، واستقر التأثير طويل الأمد على حجم الاقتصاد عند انخفاض قدره 0.7٪ (2026-2035) من ناحية سوق العمل، زادت الوظائف المتوقع فقدانها إلى 770 ألف وظيفة، مع بقاء معدل البطالة مرتفعاً بمقدار 0.6 نقطة مئوية بنهاية عام 2025. أما على المستوى المالي، فقد بقيت الإيرادات التقديرية عند 2.4 تريليون دولار، غير أن الخسارة التي قد تنتج عن تراجع النشاط الاقتصادي ارتفعت إلى 631 مليار دولار، مما يعكس أضراراً أعمق في القاعدة الضريبية المستقبلية.

تكشف مقارنة التقييمات بين 7 و15 نيسان أن مجرد توضيح تقني بشأن طريقة حساب التعريفات كان كفيلاً بتضخيم الآثار الاقتصادية السلبية بشكل ملحوظ. توضح هذه التغيرات الحادة مدى حساسية التوقعات الاقتصادية للتفاصيل الدقيقة للسياسات التجارية. كما يظهر أن الإجراءات الانتقامية الأجنبية وتعديلات الاستثناءات الجمركية ساهمت في زيادة الضرر المتوقع على النمو الاقتصادي وفرص العمل والدخل القومي. وتؤكد تقييمات مختبر الميزانية بجامعة ييل أن التصعيد في التعريفات الجمركية خلال نيسان 2025 سيؤدي إلى تكاليف اقتصادية كبيرة للاقتصاد الأميركي على المدى القصير والطويل. فعلى الرغم من الإيرادات الإضافية المقدرة، فإن الأثر السلبي على الإنتاج والعمالة والأسعار، ومستوى المعيشة يُفوق بكثير الفوائد المالية المتوقعة. كما أن الاستجابات السلوكية للمستهلكين والشركات - بما في

⁹⁷ State of U.S. Tariffs: April 15, 2025, <https://budgetlab.yale.edu/research/state-us-tariffs-april-15-2025>

ذلك إحلال الواردات - تخفف بعض الآثار، لكنها لا تلغي الضرر الكلي، مما يؤكد الطبيعة العميقة والمستمرة لهذه السياسات الحمائية.

4. تقديرات مؤسسة الضرائب Tax Foundation (حتى 2034)

تُقدّر مؤسسة الضرائب أن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، قبل احتساب أي تدابير انتقامية أجنبية، ستؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي على المدى الطويل بنسبة 0.8٪. واعتباراً من 10 نيسان، تؤثر الرسوم الجمركية الانتقامية المفروضة والمهددة بفرضها على صادرات أميركية بقيمة 330 مليار دولار أمريكي، استناداً إلى قيم الواردات لعام 2024. وإذا تم تنفيذ هذه الإجراءات بالكامل، فإن المؤسسة تُقدّر أنها ستخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة إضافية تبلغ 0.2٪. وعند جمع الأثرين معاً، فإن الرسوم المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى الرسوم الانتقامية المفروضة والمهددة، ستؤدي إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة إجمالية تبلغ 1.0٪.

جدول 10: الآثار المتوقعة للتعريفات الجمركية على الاقتصاد الأمريكي

السياسة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	المخزون الرأسمالي (Capital Stock)	الأجور قبل الضرائب (Pre-) (Tax Wages)	ساعات العمل المحوّل إلى وظائف بدوام كامل (عدد الوظائف)
إجمالي الرسوم الجمركية المفروضة من الولايات المتحدة حتى 2034	-0.80%	-0.60%	o	-671,000
قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية (IEEPA) – الفنتايل / "المعاملة بالمثل" مع الصين	-0.30%	-0.20%	o	-260,000
"المعاملة بالمثل" مع المكسيك	0.00%	0.00%	o	-36,000
"المعاملة بالمثل" مع كندا	0.00%	0.00%	o	-24,000
"المعاملة بالمثل" مع الاتحاد الأوروبي	-0.10%	-0.10%	o	-66,000
"المعاملة بالمثل" مع بقية العالم (ROW)	-0.20%	-0.20%	o	-160,000
القسم 232 – الصلب والألمنيوم	0.00%	0.00%	o	-29,000
القسم 232 – السيارات	-0.10%	-0.10%	o	-96,000
الرسوم الجمركية المفروضة والمهددة بالرد الانتقامي حتى 4 نيسان	-0.20%	-0.10%	0.00%	-141,000

إذا تم فرض الرسوم الجمركية على أساس دائم، فمن المتوقع أن تؤدي إلى زيادة في إيرادات الضرائب للحكومة الفيدرالية الأميركية. وقد قامت مؤسسة الضرائب بنمذجة هذه الرسوم كحزمة واحدة، مع مراعاة التفاعلات بين الجولات المختلفة من فرضها. في التقدير التقليدي Conventional estimation، أي قبل احتساب التأثيرات السلبية للرسوم الجمركية على الاقتصاد الأميركي، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات الضريبية الفيدرالية قد يرتفع بمقدار 2.1 تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة. من بين هذه الإيرادات، تساهم الرسوم المفروضة في 2 نيسان على الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى (باستثناء كندا والمكسيك والصين) بنحو 1.0 تريليون دولار، بافتراض انتهاء فترة التوقف المؤقت البالغة 90 يوماً كما هو مقرر. أما الرسوم المفروضة على الصين، والتي تبلغ 145٪ على معظم الواردات، فمن المتوقع أن تدر إيرادات محدودة، إذ إن هذه النسبة المرتفعة من المرجح أن تؤدي إلى تراجع كبير في حجم الواردات الصينية.

لكن عند التحول إلى التقدير الديناميكي Dynamic Estimation، الذي يأخذ في الحسبان التأثيرات السلبية للرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، تنخفض الإيرادات المتوقعة إلى نحو 1.5 تريليون دولار خلال العقد المقبل، أي أقل بمقدار 600 مليار دولار مقارنة بالتقدير التقليدي. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع النشاط الاقتصادي وما يترتب عليه من تقلص في القاعدة الضريبية. وعند إدراج الآثار السلبية المحتملة للرسوم الانتقامية المفروضة أو المهددة من قبل الدول الأخرى حتى تاريخ 9 نيسان 2025، تنخفض الإيرادات المتوقعة لعشر سنوات إضافياً بمقدار 132 مليار دولار، نتيجة لما تسببه هذه الردود من ضغوط اقتصادية إضافية تقلص الإنتاج والمداخيل الولايات المتحدة.

جدول 11: الإيرادات المتوقعة من الرسوم الجمركية المفروضة 2024-2025

2034-2025	الإيرادات التقليدية Conventional Revenues
\$184.40	قانون السلطات الاقتصادية الدولية (IEEPA) الفنتانيل/"المعاملة بالمثل" مع الصين
\$194.70	"المعاملة بالمثل" مع المكسيك
\$126.70	"المعاملة بالمثل" مع كندا
\$334.90	"المعاملة بالمثل" مع الاتحاد الأوروبي
\$701.00	"المعاملة بالمثل" مع بقية العالم (ROW)
\$127.30	القسم 232 الألمنيوم والصلب
\$452.40	القسم 232 السيارات
\$2,121.50	إجمالي الإيرادات التقليدية
	الإيرادات الديناميكية Dynamics Revenues

قانون السلطات الاقتصادية الدولية (IEEPA) الفنتانيل/"المعاملة بالمثل" مع الصين	-\$62.30
"المعاملة بالمثل" مع المكسيك	\$184.80
"المعاملة بالمثل" مع كندا	\$120.50
"المعاملة بالمثل" مع الاتحاد الأوروبي	\$267.80
"المعاملة بالمثل" مع بقية العالم (ROW)	\$529.70
القسم 232 الألمنيوم والصلب	\$119.10
القسم 232 السيارات	\$361.60
إجمالي الإيرادات الديناميكية	\$1,521.20
الإيرادات الديناميكية في ظل التهديد بانتقام وفرض انتقام فعلي	\$1,389.10

المصدر: مؤسسة الضرائب

خلاصة الدراسة

شهدت السياسة التجارية الأميركية تحولاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع ميل متزايد نحو الحمائية. تمثل التعريفات الجمركية المقترحة لعام 2025، والتي تشمل تعريفات أساسية شاملة بنسبة 10٪ على جميع الواردات، وتعريفات "متبادلة" أعلى على دول محددة، وتوسيع نطاق التعريفات المفروضة بموجب القسم 232 على الصلب والألمنيوم، واستخدام سلطات قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA)، استمراراً وتصعيداً محتملاً لهذه السياسات التي بدأت في الإدارة السابقة. ترمي هذه الإجراءات المعلنة إلى تحقيق أهداف متعددة، أبرزها تقليل العجز التجاري الأمريكي، وإعادة تنشيط قطاع التصنيع المحلي، وضمان "المعاملة بالمثل" في العلاقات التجارية، وحماية الأمن القومي والاقتصادي للولايات المتحدة.

تقدم هذه الورقة حجة مفادها أنه، استناداً إلى الأدلة التجريبية المتعلقة بتأثيرات التعريفات الجمركية التي فرضت خلال الفترة 2017-2018، والنماذج الاقتصادية التي تتنبأ بأثار التعريفات المحتملة لعام 2025، وكذلك المبادئ الراسخة في النظرية الاقتصادية، فإن التعريفات المقترحة تفتقر إلى الحكمة الاقتصادية. وتشير التوقعات إلى أنها ستضر بالمستهلكين والشركات الأميركية والنمو الاقتصادي العام، بينما تظل غير فعّالة في تحقيق أهدافها الاقتصادية المعلنة (خفض العجز التجاري، إنعاش التصنيع). يبدو أن هذه التعريفات تتماشى بشكل أكبر مع الأهداف الجيوسياسية (تأكيد الهيمنة الأميركية، استهداف الصين) بدلاً من السياسة الاقتصادية السليمة. وبالتالي، فإن تبني مقاربات سياسية بديلة وشاملة لمعالجة القضايا الهيكلية الأساسية المتعلقة بالقدرة التنافسية والميزان التجاري أمر ضروري.

أ. الميزان التجاري

وفقاً للنظرية الاقتصادية السائدة، فإن العجز التجاري ينتج عن الفجوة بين الادخار الوطني والاستثمار، وليس بسبب سياسات التجارة بشكل مباشر، وبالتالي فإن التعريفات تؤثر بشكل رئيسي على هيكل التجارة وليس على التوازن الكلي للميزان التجاري. وفقاً للتحليل الذي أجريناه في الفصل الثالث، فإن فرض التعريفات السابقة بين عامي 2017-2018 لم يؤدي إلى تقليل فعلي للعجز التجاري الأميركي، بل أدّى إلى تحوّل في أنماط التجارة مع الدول (مثل تحوّل الواردات من الصين إلى فيتنام والمكسيك). يؤكد ذلك أن السياسات التجارية غير قادرة على معالجة الأسباب الهيكلية للعجز التجاري.

كما توضح الأدلة أن التأثير المتوقع من التعريفات الجديدة عام 2025 على قيمة العملة المحلية—الدولار الأميركي—لم يتحقق بالشكل التقليدي. نظرياً، يجب أن تؤدي التعريفات إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية بسبب انخفاض الطلب على العملات الأجنبية، لكن ما حدث فعلياً هو انخفاض قيمة الدولار بفعل عوامل مثل عدم اليقين الاقتصادي والسياسي وهروب رأس المال. أدلّت هذه التطورات إلى تزايد المخاوف من تراجع الثقة في الدولار كعملة احتياط عالمية، وتزايد الاتجاه نحو تقليل الاعتماد عليه. (de-dollarization)

ب. التصنيع

فيما يتعلق بالهدف المعلن الآخر وهو تعزيز التصنيع المحلي، وخلق فرص عمل في هذا القطاع، وتشجيع الشركات على إعادة عمليات الإنتاج إلى الولايات المتحدة (إعادة التوطين)، فإن الأدلة وتقييمات الخبراء تشكك في فعالية التعريفات لتحقيق هذه الغاية.

- الأدلة غير كافية لدعم حجة زيادة عدد وظائف القطاع الصناعي

كانت نتائج تعريفات 2017-2018 محدودة بحسب ما رأيناه في الفصل ثالثاً. المكاسب المتواضعة في قطاعات الصلب والألمنيوم المحمية تم تعويضها بخسائر في الصناعات التحويلية النهائية والانتقام. في الواقع، تباطأ نمو صافي وظائف التصنيع بعد فرض التعريفات الأولية. الأهم من ذلك، أن التعريفات ترفع تكاليف المدخلات المستوردة للعديد من المصنعين الأميركيين، مما يجعلهم أقل قدرة على المنافسة عالمياً. يجادل محللون من مؤسسات متعددة بأن قطاع التصنيع الأميركي قوي بالفعل من حيث الإنتاج والإنتاجية، وأن الانخفاض في عدد الوظائف على مدى العقود الماضية يرجع أساساً إلى الأتمتة وزيادة الإنتاجية، وليس التجارة بشكل أساسي. لن تتمكن التعريفات من عكس اتجاهات الأتمتة هذه. حتى التحليل التاريخي

يشير إلى أن التعريفات المرتفعة في القرن التاسع عشر ربما أضرت بنمو إنتاجية الصناعة الأميركية بدلاً من مساعدتها.

– الأدلة غير كافية على أن الرسوم الجمركية قد أدت منفردة إلى إعادة الشركات إلى الوطن

على الرغم من أن الرسوم الجمركية الأميركية التي فُرضت منذ عام 2018 — ولا سيما تلك المندرجة ضمن قسمي 232 و301 — قد لعبت دوراً واضحاً في تحفيز تحويلات في تدفقات التجارة العالمية، إلا أن تفسير الظاهرة المتسارعة لما يسمى بـ "إعادة التوطين الداخلي أو استعادة التصنيع المحلي (Reshoring)"، و "نقل سلاسل الإمداد أو العمليات الصناعية إلى دول قريبة جغرافياً من السوق الرئيسية (Nearshoring)"، و "التوطين بين الحلفاء أو إعادة التوطين في الدول الصديقة (Friendshoring)"، لا يمكن اختزاله في أثر التعريفات وحدها. فقد أشارت الأدلة التجريبية والتحليلات متعددة المصادر إلى أن هذه الظواهر تعكس تراكباً معقداً بين مجموعة من العوامل البنيوية والاستراتيجية والاقتصادية التي تفاعلت منذ عام 2017 لتشكّل ما يمكن تسميته بـ "إعادة تخصيص كبرى" لسلاسل التوريد على المستوى العالمي.

- **أولاً: أدت جائحة كوفيد-19 إلى صدمة غير مسبوقة كشفت هشاشة الاعتماد على سلاسل توريد طويلة ومركزة جغرافياً.** حيث تسببت هذه الأزمة في نقص حاد في السلع الأساسية، وعطلت حركة النقل العالمية، وسلّطت الضوء على المخاطر الكامنة في السعي الحصري وراء الكفاءة وخفض التكاليف. ونتيجة لذلك، أعادت العديد من الشركات النظر في استراتيجيات التوريد الخاصة بها، ليس فقط بسبب الرسوم الجمركية، بل لأسباب تتعلق بالمرونة والتأهب للمخاطر.
- **ثانياً: دفع تصاعد التوترات الجيوسياسية - لا سيما المنافسة الاستراتيجية المتزايدة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، والصراعات مثل الحرب الروسية الأوكرانية - الشركات والحكومات إلى دمج اعتبارات الأمن القومي ضمن قراراتها الاقتصادية.** هذا ما عزز التوجّه إلى إعادة التوطين في الدول الصديقة (Friendshoring)، حيث أصبحت الدول تفكر في شركاء موثوقين جيوسياسياً لتأمين وارداتها الاستراتيجية، خاصة في قطاعات مثل أشباه الموصلات والمكوّنات الدوائية والمعادن النادرة.
- **ثالثاً: أسهم التقدم التكنولوجي في مجالات الأتمتة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي في تغيير الحسابات الاقتصادية المتعلقة بإعادة التصنيع محلياً.** فقد بات بالإمكان تعويض ارتفاع تكاليف العمل داخل الولايات المتحدة الأميركية بفضل إنتاجية أعلى

وتقنيات رقمية متقدمة تقلّل الحاجة إلى العمالة البشرية المكثفة. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا تعمل بوصفها عاملاً ممكناً أكثر من كونها دافعاً أساسياً؛ أي أنها تُسهل إعادة التوطين عندما تكون القرارات مدفوعة بعوامل أخرى كالمخاطر أو الحوافز.

■ **رابعاً: لعبت التغيرات في فجوات الأجور وتكاليف العمل دوراً في توجيه الاستثمارات نحو دول قريبة جغرافياً.** فقد ارتفعت تكاليف العمل في بعض الدول الآسيوية، مثل الصين، بينما ظلت المكسيك وكندا تقدّمان مزيّجاً من القرب الجغرافي والتكلفة التنافسية، ما عزز من Nearshoring. وبالفعل، تُظهر البيانات أن المكسيك أصبحت الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة في عام 2023، متجاوزة الصين، ويرتبط هذا جزئياً باتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA) التي عزّزت التكامل الإقليمي.

■ **خامساً: أدّت السياسات الصناعية الأميركية دوراً حاسماً في توجيه الاستثمارات نحو الداخل أو نحو حلفاء محددين.** فقد قدّم كل من "قانون الرقائيق والعلوم (CHIPS and Science Act) و"قانون خفض التضخم (IRA) "حوافز مالية مباشرة لإعادة توطين الصناعات في قطاعات استراتيجية، خاصة في مجالات أشباه الموصلات والتكنولوجيا الخضراء. وتشير بيانات الإنفاق على إنشاءات المصانع داخل الولايات المتحدة إلى زيادة كبيرة، لا سيما في قطاعات الإلكترونيات والحوسبة، في استجابة مباشرة لهذه الحوافز.

■ **سادساً: أشارت الأدلة إلى أن حركة إعادة التوطين لم تكن واسعة النطاق بالشكل المتوقع.** فبينما أشارت بعض التقارير إلى خلق حوالي 350 ألف وظيفة من خلال إعادة التوطين في عام 2022، تُظهر تحليلات أكثر تحفظاً — مثل مؤشر إعادة التوطين الصادر عن Kearney — أن حصة الإنتاج المحلي من مجمل الواردات لم ترتفع بالشكل المرجو، وأن الزيادة في الواردات من دول مثل المكسيك وفيتنام رافقها، في المقابل، ارتفاع في واردات هذه الدول من الصين، مما يشير إلى استمرار الاعتماد غير المباشر على الصين كمصدر للمدخلات الوسيطة.

■ **سابعاً: تحمل ظاهرة إعادة التوطين في الدول الصديقة (Friendshoring) في طياتها درجة من التداخل مع الصين.** فالدول التي استفادت من تحويل التجارة بعيداً عن الصين، مثل فيتنام والمكسيك، أصبحت تستورد المزيد من المكونات الوسيطة من الصين لتجميعها محلياً وإعادة تصديرها إلى الولايات المتحدة الأميركية، مما يدل على أن "فك الارتباط De-coupling" الكامل مع الصين لا يزال بعيداً عن التحقق، بل إن الأمر يتعلق بإعادة توزيع جغرافية لسلاسل التجميع النهائي، مع الحفاظ على الروابط التصنيعية الأعمق مع الصين.

▪ **ثامناً:** ساعدت الرسوم الجمركية في تحفيز هذه التحوّلات لكنها لم تكن كافية بذاتها لإحداث تحوّل هيكلي واسع النطاق في التصنيع الأميركي. فالدراسات التي درست آثار تعريفات 2018-2019 على معدلات التوظيف والإنتاج المحلي لم تجد أدلة حاسمة على عودة واسعة للصناعات إلى الأراضي الأميركية. كما ساهمت هذه الرسوم في رفع تكاليف المدخلات للمصنعين الأميركيين، ما أثر سلباً على القدرة التنافسية لبعض القطاعات.

بالتالي، فإن القول بأن الرسوم الجمركية كانت المحرك الأساسي لإعادة توطين الصناعات والعمليات الإنتاجية أمر يفتقر إلى الدقة التحليلية. بل إن ما نشهده هو تفاعل معقّد بين ضغوط المخاطر (الجائحة، التوتر الجيوسياسي)، والحوافز الاقتصادية (القوانين الصناعية)، والإمكانات التكنولوجية (الأتمتة)، والعوامل الهيكلية (الأجور وسلاسل الإمداد)، ضمن سياق عالمي يعيد تعريف مبادئ الكفاءة في ضوء اعتبارات السيادة والأمن والاستدامة.

ج. الأبعاد الجيوسياسية والمنطق الاستراتيجي

بينما أظهرت الأدلة الاقتصادية أن التعريفات غير فعّالة في تحقيق أهدافها الاقتصادية المعلنة وتفرض تكاليف كبيرة، يبدو أن هناك منطقاً استراتيجياً وحيوسياسياً مختلفاً يقوّد هذه السياسات.

• **إطار فن الحكم الاقتصادي (Economic Statecraft):** يُنظر إلى التعريفات على أنها أداة مركزية في نهج جديد وأكثر قوة لفن الحكم الاقتصادي الأميركي، حيث يتم استخدام القوة الاقتصادية بشكل حازم لتحقيق أهداف استراتيجية. يتجاوز هذا استخدامها التقليدي في النزاعات التجارية، ليشمل استخدام سلطات مثل IEEPA والقسم 232 كأداة ضغط اقتصادية لإعادة تشكيل العلاقات الدولية.

• **استعادة الهيمنة الأميركية بحسب نهج "أميركا أولاً":** يهدف هذا النهج إلى إعادة تأكيد القوة الاقتصادية والسيادة الأميركية، وربما إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. تندرج حجة "المعاملة بالمثل" ضمن هذا الإطار، حيث تهدف إلى مواءمة التعريفات والحوافز الأميركية مع تلك الخاصة بالشركاء التجاريين، حتى لو كانت منهجية الحساب موضع تساؤل.

• **المواجهة الحادة مع الصين:** يمثل التركيز الواضح على الصين كمنافس استراتيجي دافعاً رئيسياً. حيث استخدمت التعريفات لمعالجة الممارسات التجارية التي يُنظر إليها

على أنها "غير عادلة"، وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية، وإبطاء صعود الصين الاقتصادي والعسكري، وتشجيع الانفصال في القطاعات الحيوية.

وعلى الرغم من هذه المبررات الاستراتيجية، يثير استخدام التعريفات الجمركية بالشكل الذي رأيناه مخاوف كبيرة:

- **تقويض التحالفات:** إن فرض التعريفات على الحلفاء المقربين مثل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية يقوّض الثقة والتعاون والعمل الجماعي الضروري لمواجهة التحديات العالمية (بما في ذلك الصين). حيث يخاطر بدفع الحلفاء للبحث عن بدائل أو تقليل اعتمادهم على الولايات المتحدة الأميركية.

- **تقليل النفوذ الأميركي:** يمكن أن تؤدي الحمائية وعزل الحلفاء إلى تضائل النفوذ الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة الأميركية ودورها القيادي التاريخي في صياغة النظام العالمي والتأثير فيه.

- **زيادة عوامل الهشاشة:** قد يؤدي عزل الحلفاء، خاصة في سلاسل التوريد الحيوية (مثل المعادن من كندا والمكسيك)، إلى زيادة ضعف الولايات المتحدة الأميركية عن غير قصد أمام المنافسين مثل الصين.

- **التكاليف الاقتصادية مقابل المكاسب الجيوسياسية:** هناك مقايضة واضحة: السعي لتحقيق أهداف جيوسياسية عبر التعريفات يفرض تكاليف اقتصادية كبيرة وموثقة على الولايات المتحدة نفسها (كما هو مفصل في القسم الثاني من الدراسة). الفوائد الاستراتيجية قابلة للنقاش وقد تقوضها الأساليب المستخدمة نفسها.

إن الاستخدام العدواني للتعريفات الجمركية كأداة للحكم الاقتصادي، لا سيما عندما يُوجّه ضد الحلفاء، يحمل في طياته مخاطر تقويض المصالح الاستراتيجية الأوسع للولايات المتحدة الأميركية، من خلال إضعاف التحالفات القائمة وتعزيز مواقف الخصوم المحتملين، مع فرض أعباء اقتصادية محلية. إن تحميل الحلفاء تكاليف تجارية يؤدي إلى حالة من الاستياء ويقلّص من إمكانية التعاون المشترك لمواجهة تحديات عالمية، كما يدفعهم إلى تنويع شراكاتهم التجارية بعيداً عن الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يتنافى مع الأهداف الجيوسياسية المرجوة. يعكس هذا الوضع درجة من التناقض الاستراتيجي، حيث تعمل أداة السياسة

التجارية (التعريفات) على تقويض الغاية الجيوسياسية طويلة المدى، مع إحداث ضرر ذاتي على المستوى الاقتصادي.

في هذا السياق، تبرز دعوات متزايدة لاعتماد سياسات بديلة تستند إلى معالجة الاختلالات الهيكلية المحلية، مثل ضبط المالية العامة، وتحسين كفاءة سوق العمل، والاستثمار في التعليم والبنية التحتية، بدلاً من إلقاء اللوم على الممارسات التجارية الخارجية أو السياسات النقدية لدول أخرى.

وتركز هذه المقاربات البديلة على قضايا داخلية مثل العجز المالي، وانخفاض معدلات الادخار، والسياسات الضريبية والتنظيمية، وتعد بذلك تشخيصاً مختلفاً جذرياً مقارنة بسردية التعريفات الجمركية التي تلقي باللوم على العوامل الخارجية فقط. إن السياسات الفعالة قد تتطلب إصلاحات هيكلية داخلية عوضاً عن التصعيد التجاري الخارجي، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الأميركي بشكل مستدام من خلال تحسين الأسس الاقتصادية المحلية. ومع ذلك، تظهر التوجهات البديلة نفسها تباينات داخلية، حيث تتراوح بين الدعوات إلى التحرير الاقتصادي وخفض الضرائب، مقابل السياسات الصناعية والاستثمارات الحكومية الاستراتيجية، ما يشير إلى ضرورة تبني مزيج سياسات مرّن ومُصمم وفقاً للسياقات القطاعية والتحديات المحددة. إن هذا التعدد في الرؤى يعكس تعقيد تصميم سياسات بديلة فعالة، ويؤكد على أهمية اتباع نهج تجريبي قائم على الأدلة، وتجنب الحلول التبسيطية.

خاتمة

تبرز هذه الدراسة، من خلال تحليل معمق للتجربة الأميركية مع السياسات التجارية الحمائية في الأعوام الأخيرة، أن التعريفات الجمركية لم تحقق الأهداف الاقتصادية التي وضعت من أجلها. فعلى الرغم من الطابع التصعيدي للتوجهات الحمائية—خاصة تلك المقترحة لعام 2025—تظهر الأدلة الاقتصادية والنماذج التنبؤية، المدعومة بالبيانات التاريخية لتجارب سابقة (مثل تعريفات 2017-2018)، أن هذه السياسات فرضت تكاليف اقتصادية على المستهلكين والمنتجين الأميركيين، دون أن تحدث تحولاً جوهرياً في العجز التجاري أو في تعزيز التصنيع المحلي على نحو مستدام.

لقد بيّنت الدراسة أن التعريفات ليست سوى أداة محدودة الفعالية، ولا يمكن أن تُعالج بمفردها مشاكل هيكلية متراكمة تعود لعقود، تتعلق بانخفاض معدل الادخار المحلي، وتآكل البنية التحتية، وركود الإنتاجية في بعض القطاعات، فضلاً عن تحديات مرتبطة بالتعليم والمهارات والقوة العاملة. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن الاقتصر على أداة واحدة—مهما بلغت قوتها الظاهرة—لا يمكن أن يُصلح تشوّهات اقتصادية عميقة في بيئة اقتصادية دولية شديدة التشابك والتعقيد.

وفي ظل هذا الترابط العالمي المتزايد، لا يمكن النظر إلى التجارة والسيادة الاقتصادية من منظور منعزل أو تقليدي. إذ إن سلاسل التوريد، وتدفقات الاستثمار، والتغيرات الجيوسياسية، جميعها تفرض تفاعلات متعددة المستويات تتطلب استجابات سياسية أكثر تنوعاً ودقة. من هنا، تبرز ضرورة تبني مزيج مرن ومتكامل من السياسات الاقتصادية، يجمع بين الإصلاحات الداخلية البنيوية (في مجالات الادخار، والمالية العامة، والبنية التحتية، والتعليم)، وبين الانخراط الذكي في النظام الاقتصادي العالمي، دون اللجوء إلى المواجهة المفتوحة أو فرض تكاليف على الحلفاء.

وتؤكد الدراسة في ختامها أن بناء قاعدة اقتصادية أميركية أكثر قوة واستدامة لا يتحقق من خلال الانكفاء والحمائية، بل من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتحديات الاقتصادية، وتطوير سياسات قائمة على الأدلة، تأخذ في الاعتبار توازن المصالح الوطنية مع متطلبات التعاون الدولي، في عالم باتت فيه الحدود الاقتصادية والسياسية أكثر ضبابية وترابطاً من أي وقت مضى.

ومن المهم التوضيح ، أن هذه الدراسة لم تهدف إلى تقديم وصفة إنقاذية للولايات المتحدة الأميركية أو مساعدتها في إيجاد حلول لمشكلاتها الاقتصادية البنيوية، بل ركزت على فحص

المزاعم التي ثبرر بها الإدارة الأميركية سياساتها الحمائية، من خلال تحليل الأدلة الاقتصادية والتاريخية. وتبيّن من التحليل أن تلك المزاعم تفتقر إلى جوهر الحقيقة، وغالبًا ما تستخدم كغطاء دعائي لتبرير تحركات تهدف بالأساس إلى فرض هيمنة الإدارة الأميركية على شركائها التجاريين ودفعهم للتفاوض من موقع ضعف. لقد بدت هذه السياسات أقرب إلى استعراض للقوة الاقتصادية تُستخدم فيه أدوات التجارة كسلاح ضغط، لا لتحقيق منافع متبادلة أو إصلاحات اقتصادية حقيقية، بل لتأمين مصالح استراتيجية أحادية الجانب، حتى وإن جاءت على حساب استقرار النظام التجاري العالمي أو مصالح الدول الأخرى.

sources were subjected to rigorous critical review to extract empirical and theoretical evidence and ensure the consistency of the findings with established international trade theory and protectionist policy frameworks.

In conclusion, the available evidence suggests that the 2025 tariff measures represent a significant escalation of U.S. protectionist trade policy. The projected negative repercussions for the U.S. economy are likely to outweigh any potential gains for narrowly protected industries—especially when considering anticipated retaliatory responses and disruptions to global supply chains.

projected to be severely disrupted, given the direct tariffs on vehicles and parts, as well as higher costs for metals and other imported components. Likewise, the technology and semiconductor sectors—deeply embedded in global supply chains—face heightened risks from rising costs and supply disruptions.

Compared to the 2018 tariffs, the anticipated 2025 wave appears broader in scope and potentially higher in rates (especially reciprocal tariffs and those targeting China). It is expected to result in more rapid and widespread economic disruptions, along with more intense retaliatory responses, based on prior experience. Key trading partners—such as China, the European Union, Canada, and Mexico—are highly likely to respond with significant countermeasures, potentially equal to or exceeding their 2018 responses, thereby increasing pressure on U.S. exports and domestic economic activity.

Methodologically, this study adopts a descriptive-analytical approach that integrates theoretical analysis of the economic and legal foundations of tariff policies with critical evaluation of economic data and historical experiences. It primarily draws on a comprehensive review of academic literature and applied studies published over the past decade, with particular emphasis on analyses of the first wave of U.S. tariff measures implemented between 2017 and 2018.

The methodology includes a critical comparison between the outcomes of the first and second tariff waves (2018 and 2025, respectively), aimed at identifying similarities and differences in their economic and social impacts, and isolating the factors that may have intensified or mitigated these effects in the latter phase. The analysis covers changes in key macroeconomic indicators—such as GDP, inflation, international trade volumes, and labor market conditions—alongside an examination of sectoral and social disparities over time.

The study relies on a range of credible secondary sources, including reports by international organizations such as the International Monetary Fund and the World Trade Organization, academic publications (particularly those issued by the National Bureau of Economic Research – NBER), and analyses from leading policy research centers. These

Introduction

At the outset of President Donald Trump’s second term (2025–2029), protectionist trade policy returned forcefully to the forefront of international economic discourse. In April 2025, President Trump announced a sweeping “second wave” of U.S. tariffs, which sent shockwaves through global economic circles and reignited debates over the effectiveness and viability of protectionism. This new wave was marked by its broad scope, including a basic tariff of 10% on nearly all imports, in addition to higher “reciprocal” tariffs targeting specific countries that the U.S. administration claimed engaged in unfair trade practices or held significant trade surpluses with the United States—chiefly China, the European Union, and major Asian partners. The measures also included sector-specific duties aimed at industries such as automobiles, steel, and aluminum.

Economic analyses based on model simulations and updated 2025 macroeconomic data indicate that the anticipated tariff measures are likely to have a markedly negative impact on the U.S. economy over the period 2026–2034, with some estimates projecting more severe long-term effects by 2054. Specifically, the tariffs are expected to contribute to a notable decline in the growth rate of real gross domestic product (GDP) and a short-term rise in inflation, thereby increasing the cost of living for consumers, especially for low-income households. Employment levels and real wage growth are also expected to come under additional negative pressure. As for federal revenues, the outlook is more complex: while customs revenues may initially rise, these gains are likely to be offset partially or entirely by slower economic growth and the negative consequences of anticipated retaliatory trade measures.

The effects are expected to vary significantly across economic sectors. The export-reliant agricultural sector is particularly vulnerable to retaliatory tariffs from trading partners. The manufacturing sector will likely face more complex dynamics: while industries such as steel and aluminum may benefit from direct protection, other segments are expected to suffer from rising input costs and declining competitiveness. The automotive industry is

4. Economic and Social Impacts of Post-2017 Tariffs (Review of Economic Literature)	43
A. Impact on Output and Economic Welfare	44
B. Sectoral Gains and Losses	46
C. Economic Effects of Trade Policy Uncertainty on Investment	50
D. Reshaping International Trade Relations Due to Tariffs	52
IV. U.S. Tariffs in 2025: A New Phase of Trade Protectionism	58
1. General Framework of the Proposed 2025 Tariff Structure	59
2. Sector-Specific Tariffs	65
3. Key Features of the 2025 Tariffs	66
V. Short-Term Economic Effects of the New 2025 Tariffs	67
1. U.S. Dollar Index (DXY)	67
2. Gold Prices	68
3. Oil Prices (WTI and Brent Crude)	69
4. Bloomberg Commodity Index (BCOM)	70
5. Stock Markets: S&P 500, Dow, Nasdaq	71
6. Early 2025 Tariff Impact on U.S. and Chinese Average Tariff Rates	73
7. Impact on Global Trade (Exports and Imports)	76
8. Effect on Global Growth Forecasts	79
VI. Projected Medium- and Long-Term Economic Effects of the 2025 Tariffs	81
1. Estimates by the U.S. Congressional Budget Office (Through 2034)	81
2. Estimates by the Pennsylvania Budget Institute (Through 2054)	82
3. Estimates by the Yale Budget Lab (Through 2034)	85
4. Estimates by the Tax Foundation (Through 2034)	88
Study Summary	90
Conclusion	97

Table of contents

Introduction	5
I. Crafting U.S. Trade Policy Through History: From Protectionism to the Emergence of Economic Nationalism (1930–2017)	7
1. The Peak of Protectionism: The Smoot-Hawley Tariff Act and Its Consequences (1930s)	8
2. The Institutional Shift: The Reciprocal Trade Agreements Act (RTAA) of 1934	11
3. Building the Multilateral System: The U.S., GATT, and Post-War Liberalization (1947–1960s).....	14
4. Strengthening Multilateralism and Bilateral Rivalry (1960s–1980s)	16
5. The Era of Deeper Integration: NAFTA World Trade Organization (WTO) (1990s)	19
6. The “China Shock” (2000–2017)	21
II. The Rise of Economic Nationalism Under Trump and Its Continuation Under Biden: U.S. Trade Policy (2017–2024)	25
1. Solar Panels and Washing Machines (Under Section 201 of the Trade Act of 1974)	25
2. Steel and Aluminum as National Security Threats (Under Section 232 of the Trade Expansion Act of 1962)	27
3. Unfair Trade Practices in Technology and Intellectual Property (Under Section 301 of the Trade Act of 1974)	30
4. Automobiles as National Security Threats (Under Section 232 of the Trade Expansion Act of 1962)	31
5. Illegal Immigration from Mexico (Under the International Emergency Economic Powers Act – IEEPA)	32
6. Protecting U.S. Superiority in the Semiconductor Industry	33
III. The Economic Impact of U.S. Tariffs After 2017	36
1. U.S. Trade Balance (2017–2024)	36
2. Changes in Trade Shares Among U.S. Trading Partners (2017–2024)	37
3. Tariff Revenues Under Trump and Biden	42



Studies and Reports: A non-periodic series that addresses essential issues

Title: From “Smoot-Hawley” to “Trump’s Tariffs”: A Historical Analysis of U.S. Protectionist Waves and Their Domestic and International Implications (1930-2025)

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Author: Dr. Zahraa Berro

Publication date: May 2025

Issue No: Forty

Copyright reserved to the Center

All copyrights are reserved to the Center. Therefore, it is not permissible to copy any part of the report, store it in any information storage and retrieval system, or transmit it by any means, whether ordinary, electronic, magnetic, or mechanical tapes, CDs, reproduction, recording, or otherwise, except in limited cases of quotation for the purpose of scientific study and benefit. The source must be mentioned.

Address: Bir Hassan - Al-Assad Avenue - Behind Wayla Restaurant – Al-Wourod Building – First floor

Tel: 01/836610

Fax: 01/836611

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

Website: <http://www.dirasat.net>

From “Smoot-Hawley” to “Trump’s Tariffs”:

A Historical Analysis of U.S. Protectionist Waves
and Their Domestic and International Implications

(1930–2025)



The Consultative Center for
Studies and Documentation

Studies and Reports

A non-periodic series that addresses essential issues

From “Smoot-Hawley” to “Trump’s Tariffs”

A Historical Analysis of U.S. Protectionist Waves

and Their Domestic and International Implications

(1930 - 2025)

Zahraa Berro

No 40- May 2025